# العلاقات التركية - الإيرانية

## 1979-1989



تأليف

الدكتور منهل إلهام عقراوي





# العلاقات التركية- الإيرانية

1989 -1979

الطبعـة الأولـى

1437هـ - 2017م






شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2016/10/4646)

رقم التصنيف: 327.953055

المؤلف ومن في حكمه:

منهل إلهام عقراوي

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع شركة دار

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

العلاقات التركية الإيرانية 1979-1989

الواصفات:

/العلاقات الدولية//تركيا//إيران/



ISBN :978-9957-637-05-7

# العلاقات التركية - الإيرانية

## 1989-1979

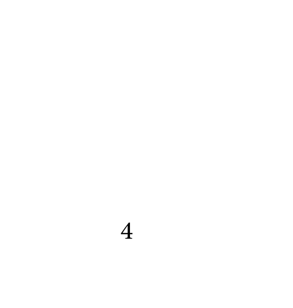
## تأليـــف


الدكتور منهل إلهام عقراوي






شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع



# الإهداء

إلى

روح والدي العزيز...

وفاء بالوعد

قرة عيني ولباب الروح...

والدتي

زوجتي العزيزة...

وولدي رةوةند

اخوي

مهند وماهر

أخواتي

عرفانا بالجميل أهدي هذا الجهد

# شكر وتقدير


الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ألأمين وأشرف خلق الله اجمعين .

وبعد ...

يسعدني وانا انهي متطلبات هذه الأطروحة ان اتقدم بما يمليه علي واجبي من الأعتراف بالجميل والتقدير وعظيم امتناني الى استاذي المشرف الاستاذ الدكتور جاسم محمد حسن العدول لمتابعته المستمرة ورعايته العلمية وملاحظاته الدقيقة التي ساعدت على اغناء الاطروحة واخراجها بالشكل الافضل.

كما اتقدم بشكري وثنائي الى اساتذتي الافاضل في السنة التحضيرية وهم كل من الاستاذ الدكتور خليل علي مراد والاستاذ الدكتور غانم محمد الحفو والاستاذ الدكتور ابراهيم خليل احمد والاستاذ المساعد الدكتور نمير طه ياسين.

ولا يفوتني ان اسجل شكري وعظيم امتناني الى الاستاذ الدكتور عوني عبد الرحمن السبعاوي لما قدمه لي من مصادر حول موضوع دراستي.

ومن الواجب ان اتقدم بالشكر والثناء الى كل من الاستاذ بيار مصطفى سيف الدين والاستاذ مراد حكيم والدكتور كامران منتك والدكتور هشام سوادي والاستاذ يوسف حسن خورشيد والاستاذ محمد حمزه حسين الدليمي والاستاذ حامد السويداني ومحمد سالم لما قدموه لي من مساعدة وعون.

والشكر والعرفان الى كل من الاستاذ خالد يعقوب و الاستاذ سامان دزه ي والاستاذ هفال احمد عقراوي والاستاذ كاوة عبد الكريم شيرواني لما قدموه لي من مساعدة.

واجد من الواجب ان اشكر العاملين في مركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل لما قدموه لي من العون, وختاما اتوجه بشكري الجزيل الى كل من اعانني وأسهم في مساعدتي لأكمال أطروحتي.

**والله ولي التوفيق**

الباحث

# تمهيد

## العلاقات التركية – الايرانية

## 1978-1923

كان انهيار الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الاولى (1914-1918م) وقيام دولة تركيا الحديثة عام 1923 بقيادة مصطفى كمال(اتاتورك) بداية لمرحلة جديدة من العلاقات التركية – الايرانية اتسمت ببذل محاولات للتخفيف من حدة التوتر وعدم الاستقرار الذي كان سائدا بينهما سابقا, وقربت بعضهما بعضاً بحكم عوامل عدة كان على رأسها انشغالهما بمشاكلهما الداخلية وطبيعة التحديات والظروف الدولية والاقليمية التي احاطت بهما.

فقد حاول شاه ايران رضا شاه[*] (1925-1941) التقرب من الاتراك الكماليين لاقامة علاقات جديدة بين البلدين من شأنها طي صفحة الماضي, ووضع اسساً للتعاون المشترك واقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين[1], لتنتهي بذلك سلسلة طويلة من الحروب والنزاعات الحدودية التي شهدها تاريخ العلاقات بين البلدين[2]. ولاسيما بسبب نقض ايران لكافة المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها

---

(1) Bülent Aras, Turkey and the Greater Middle East, Tasam Publication, (Istanbul, 2004), p69; Unal Gudogan, «Islamist Iran and Turkey, 1979-1989», Middle East Review of International Affairs, Vol.7, No.1 March, 2003, p.2.

(2) H. Rodreic, Division Turkey, (New Jersey, 1968), p.11;
للمزيد من التفاصيل عن الحروب والمشاكل الحدودية ينظر: شاكر صابر الضابط, العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران, دار البصري, (بغداد, 1966), ص ص18-28؛ مصطفى عبد القادر النجار, دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي 1847-1980, دار الحرية, (بغداد, 1981), ص ص15-27.

مع الدولة العثمانية حول مسائل الحدود بينها وبين العراق, مستغلة ضعف الدولة العثمانية, وانشغالها في حروبها مع اوربا, لتحصل على مكاسب اقليمية جديدة على حساب الدولة العثمانية وقد تنصلت ايران عن ثمان عشرة معاهدة واتفاقية عقدتها مع العثمانيين منذ القرن السادس عشر وحتى قيام الحرب العالمية الاولى[1].

اسهمت مجموعة من العوامل في تقارب البلدين, منها تأثر شاه ايران[*] واعجابه الشخصي بمصطفى كمال اتاتورك[**] ورغبته في مجاراة اصلاحاته التي طور من خلالها بلاده[2], فضلا عن ذلك فقد حاول الشاه تحرير اقتصاد المناطق الشمالية من ايران من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي عن طريق ايجاد مدخل للبضائع الايرانية الى الاسواق التركية بدلاً من الاسواق السوفيتية[3], فوقعت اول معاهدة للصداقة بين البلدين في 22 نيسان 1926 في طهران تضمنت اتفاق البلدين على فتح صفحة جديدة من علاقات الصداقة والتعاون وعدم الاعتداء, فضلاً عن عدم السماح بالاخلال بالامن او السماح بالتهريب على الحدود[4].

---

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: نزار عبد اللطيف الحديثي واخرون, الحدود الشرقية للوطن العربي, جمعية المؤرخين والاثاريين في العراق, دار الحرية للطباعة, (بغداد, 1981), ص ص60-75.

(2) Mehmet Gönlübol, Olaylarla Turk Dis Politikasi, Ankara üniversitesi, S.B.F, yayinlariserinc matbaai, 1996, S. 94;
جون ليمبرت, ايران حرب مع التاريخ, ترجمة حسين عبد الزهرة مجيد, مركز الدراسات الايرانية, (جامعة البصرة, 1992), ص114.

(3) عبد شاطر عبد الرحمن المعماري, سياسة تركيا الاقليمية بين الحربين العالميتين, رسالة ماجستير غير منشورة, مقدمة الى كلية الاداب, (جامعة الموصل, 1995), ص ص70-73؛ احمد ومراد, المصدر السابق, ص156.

(4) Ihasn Gürkan, Turkish - Iranian Relations: Dynamics in continuity and change Istanbul, Turkish Review of Middle East, 1993, Vol. 7, p. 56;
صلاح العقاد, «السياسة الايرانية والاستعمار الجديد», مجلة السياسة الدولية (القاهرة) , العدد 4, السنة الثانية, 1996, ص32؛ طارق نافع الحمداني, «العلاقات الايرانية-التركية وانعكاساتها على الامن القومي العراقي منذ العشرينات من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر», اوراق تركية معاصرة, مركز الدراسات التركية, العدد 19, (جامعة الموصل, 2003), ص26.

شهدت علاقات البلدين بعد توقيع هذه المعاهدة تحسناً كبيراً, فقد قام تيمور طاش[*] وزير البلاط الشاهنشاهي بزيارة الى تركيا على رأس وفد ايراني رفيع المستوى في 22نيسان عام 1926, وتمخضت زيارته عن توقيع عدد من الاتفاقيات التي تخص تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين. ووقعت بين الجانبين في 22 كانون الثاني 1927 اتفاقية تجارية مؤقتة لتنشيط الحياة الاقتصادية وتبادل البضائع, واقيم في شباط سنة 1928 شبكة اتصالات تلغرافية بين طهران وانقرة[1].

شهد عقد الثلاثينات من القرن العشرين تطوراً ملحوظا في العلاقات التركية-الايرانية ففي كانون الثاني 1932 قام وزير الخارجية التركي توفيق رشدي اراز ( T.Rustu Aras) بزيارة الى طهران التقى خلالها بعدد من المسؤولين الايرانيين كان في مقدمتهم نظيره الايراني محمد علي فروغي[*], تمخضت عن عقد سلسلة من الاتفاقيات الثنائية وضعت اساسا متينا, لتطور علاقاتهما المستقبلية تضمنت[2].

1- وضع اسس الاتفاق التجاري والاقتصادي الذي نص على منح تسهيلات كبيرة للتجار والعاملين الاتراك في ايران.

2- الموافقة على مد خط سكة حديد تربط تبريز بطرابزون مروراً بمنطقة ارضروم.

3- الموافقة على مرور البضائع الايرانية عبر الخط الحديدي المذكور بطريق الترانزيت.

---

(1) طارق نافع الحمداني, «العلاقات التركية-الايرانية في عهد اتاتورك ونظيره رضا شاه», ارشيف مركز الدراسات التركية, (جامعة الموصل, 1989), ص10, احمد ومراد, المصدر السابق, ص157؛ عبد الرحمن, المصدر السابق, ص123.

(2) د.ك.و: ملفات البلاط الملكي, التسلسل 311/739, تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية رقم 154 في 6 شباط 1932, الوثيقة رقم 9-12, ص ص120-121؛ عبد الرحمن, المصدر السابق, ص125.

4- اعادة النظر في معاهدة الصداقة التركية-الايرانية لعام 1926 وتطوير بنودها على وفق مقتضيات المرحلة المستقبلية تتفق مع علاقاتهما الجديدة[1].

ووقع البلدان في 23 كانون الثاني 1932 معاهدة نصت موادها على انهاء النزاع الذي استمر قروناً طويلة[2], ووقعا في اليوم نفسه معاهدة صداقة جديدة, عدها بعض المؤرخين الاساس الذي هيأ القاعدة الجديدة لسياسة ايران تجاه تركيا على الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية, ووضعت المعاهدة موضع التنفيذ بعد مصادقة المجلس الوطني التركي الكبير عليها في 6 حزيران 1932 وتبادل الوثائق المصدقة بين البلدين في 5 تشرين الثاني من العام نفسه[3].

جاءت زيارة رضا شاه الى انقرة في 2 حزيران عام 1934 لتدفع مسار العلاقات بين ايران وتركيا الى مديات اكثر تطوراً بسبب ما تمخض عنها من نتائج مهمة[4], وكانت هذه اول زيارة له خارج ايران واستقبله مصطفى كمال (Ataturk) استقبالاً حافلاً, فقد كان رضا شاه معجبا بشخصية اتاتورك وتتبع خطواته الاصلاحية[5]. وتمخض عن هذه الزيارة اتفاقيات توصل اليها مع نظيره التركي, وفي الكلمة التي القاها رضا شاه بحضور اتاتورك, قال فيها «**ان الشيء الذي يفرحني خلال زيارتي الحالية حقيقة اني اصبحت قادراً على ما ارى والمس بنفسي**

---

(1) د.ك.و, ملفات البلاط الملكي, التسلسل 311/983, كتاب من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية رقم 559 في 20 حزيران 1932, الوثيقة رقم 50, ص ص187-189.

(2) مجموعة من الباحثين السوفيت, تاريخ تركيا المعاصر, ترجمة: هاشم صالح التكريتي, مؤسسة حمدي للطباعة والنشر, (السليمانية, 2007), ص174.

(3) عبد الرحمن, المصدر السابق, ص125.

(4) Hasan Yilmaz, Turkey and the Middle East: Threats and Opportunities, Naval Post -Graduate School Monterey, (California, 2001), p.136;

(5) عبد السلام عبد العزيز فهمي, تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين, مطبعة المركز النموذجي, (القاهرة, 1973), ص76.

**وجود مشاعر الوحدة والاخوة بين الامتين التركية والايرانية, ايها الايرانيـون يجـب علـيكم منـذ الان وصاعداً ان تعدوا تركيا وطنكم الثـاني, وان الاتـراك اخـوانكم وان تقيمـوا بيـنكم وبيـنهم علاقات الود والالفة ..., كما انني اشعر بفرح كبير, حلمي بـان الاختلافـات التـي كانـت قائمـة حتى الان بين الايرانيين والاتراك, الذين تجمع بينهم كثير من الروابط النفسية وروابط الجـوار والتي كانت تفرق بينهم ستزول الان ابان حكمي, فان الصداقة الحميمـة سـتحل محـل هـذه النزاعات, كما اننـي اشـير بفـرح كبـير, بـان الخلافـات القديمـة, التـي نشـأت( بسـبب الجهـل والخرافات الدينية), قد ولت الى غير رجعة ومنذ الان فصاعداً فاني على امل كبـير بـان الامتـين ستعيشان سوية في جو من الصداقة الحميمة والثقة المتبادلة, وسنبقى يداً بيد من اجل المضي على الطريق الذي يحقق السعادة والرخاء للناس»**[1]. وتركزت مباحثاتهما على:

1- تسوية قضايا الحدود وحسمها وتثبيتها بصورة نهائية.

2- عقد اتفاقية لتجارة الترانزيت الايرانية عن طريق تبريـز-طرابـزون والاتفـاق عـلى ان يكون لهذه الاتفاقية صفة مؤقتة, ريثما يتم انشاء سكة حديد تـربط البلـدان الاخـرى بـالموانئ الايرانية.

3- عقد تحالف عسكري بينهما لمواجهة الحركات الكردية المسلحة على الحدود المشتركة بينهما[2].

وقد حاولت تركيا الهيمنة على تجارة ايران الخارجية, وعلى جيشها بتحويل تجارة الترانزيت الايرانية عبر الاراضي التركية بدل مرورها عبر الاراضي العراقية, وجعل تدريب الجيش الايراني يـتم على ايدي بعثات عسكرية تركية تقيم في ايران بشكل دائم. وكذلك كانت ايران تتطلع الى الحصول على دعم تركيا لها في نزاعها مع العراق[3].

(1) الحمداني, «العلاقات التركية-الايرانية في عهد كمال اتاتورك ونظيره ...», ص14.
(2) عبد الرحمن, المصدر السابق, ص127.
(3) ناجي شوكت, سيرة وذكريات ثمانين عاما, ط2, دار النفيس, (بيروت, 1975), ص252.

يعد ميثاق سعد اباد(*) في تمـوز1937 مـن التطـورات البـارزة في تـاريخ العلاقـات التركية الايرانية, حيث ازدادت العلاقات وثوقا بعد التوقيـع عـلى هـذا الميثـاق[1]. حيـث تضمن بنوداً عدة, منها تبني سياسة عدم التـدخل في الشـؤون الداخليـة لـدول الميثـاق, واحترام الحدود المشتركة للدول المشاركة في الميثاق, وان يستشير بعضهم بعضا في الامور المتعلقة بالصراعـات الدوليـة التـي تتعلـق بمصـالحهم المشـتركة, وعـدم الاشـتراك في اي اعتـداء عـلى دول الميثـاق[2], وضرورة التعـاون لضرب كـل الحركـات المعاديـة التـي قـد تحدث في المناطق الحدودية, والحق بالميثاق بروتوكول نص على تأليف مجلـس مشـترك يتكون من وزراء خارجية الدول الموقعة عليه على ان يجتمع مرة واحدة في السـنة عـلى الاقل وتكون له سكرتارية خاصة[3].

اخذت العلاقات التركية-الايرانية تسير وفـق مبـادئ ميثـاق سـعد ابـاد اكـثر مـن الدول الاخرى التي انضمت اليه, لاسـيما في مجـال عـدم التـدخل في الشـؤون الداخليـة لبعضـهما بعضـاً والمحافظـة عـلى حـدودهما المشـتركة مـن الحركـات الكرديـة[4]. لكـن

---

(1) بهلوان, المصدر السابق, ص26.

(2) Donald Wilber, Iran: Past and Present, Princeton University Press, (New Jersey, 1976), p. 249;

للمزيد من التفاصيل عن ميثاق سعد اباد ينظر:
عوني عبد الرحمن السبعاوي, العلاقات العراقية-التركية 1932-1958, دار الكتب للطباعة والنشر, (جامعة الموصل, 1986), ص ص51-60, انطوان فلوري, نشأة الكتلة الشرقية (ميثاق سـعد ابـاد) نظير مساهمة من الامن الجماعي خلال الثلاثينات, ترجمة غانم محمـد الحفـو, وحـدة البحـوث والدراسات السياسية, مركز الدراسـات التركيـة, (جامعـة الموصـل, 1991), ص ص16-25؛ روبـرت اولسن, المسألة الكردية في العلاقات التركيـة-الايرانيـة, ترجمـة محمـد احسـان رمضـان, ط1, دار ئارس للطباعة, (اربيل, 2001), ص ص100-104.

(3) Osman Metin Öztörk, Yalcin Sarikaya: Iran Fark, (Ankra, 2006) ss. 388-389;

علي رضا اميني, تاريخ روابط خـارجي ايـران در دوران بهلـوي, صـداي معـاصر, (تهـران, 1381 (2002), ص ص27-29.

(4) Yilmaz, Op. Cit., p. 139.

الميثاق لم يؤد دوره المطلوب في العلاقات الدولية وتحقيق الاهداف المرجوة منه في هذا المجال, حيث كانت دول الميثاق تتبع سياسة خارجية خاصة بها دون تشاور مع الدول الاخرى المنضوية معها في الميثاق. وادى تسارع الاحداث واتخاذ كل دولة مواقفها بمعزل عن دول الميثاق الاخرى الى جعل ميثاق سعد اباد يفقد بريقه ويصبح مجرد امنيات يصعب تحقيقها على ارض الواقع[1].

لعل من ملامح تطور العلاقات التركية-الايرانية, اعلان البلاط الشاهنشاهي الحداد بمناسبة وفاة مؤسس دولة تركيا الحديثة مصطفى كمال في10 تشرين الثاني 1938 لمدة شهر وايقاف جميع الدعوات والمناسبات الرسمية وتنكيس الاعلام, وعقد البرلمان الايراني جلسة خاصة لهذا الغرض القى فيها رئيس البرلمان خطابا عن دور اتاتورك في بناء تركيا الحديثة واثره في تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة لاسيما مع ايران[2].

ادى اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945) الى انهاء دور الميثاق في العلاقات الدولية, و الى اعلان كل من تركيا وايران موقفها الرسمي المتمثل باعلان الحياد في الحرب وعدم الانضمام الى اي من طرفي الحرب. لكن تطور احداث الحرب ادى الى وقوع ايران تحت الاحتلال البريطاني والسوفيتي سنة 1941 وازاحة رضا شاه عن السلطة وتولي ابنه محمد رضا شاه (1941-1979)[*] مكانه[3].

في عقد الخميسنات ومع بداية وصول الحزب الديمقراطي[**] الى الحكم في تركيا سنة 1950 حاولت تركيا التقرب من دول الشرق الاسلامي التي تضم فضلا عن الاقطار العربية كلا من ايران وافغانستان, فقد اعلن جلال بايار[*] رئيس

(1) عبد الرحمن, المصدر السابق, ص301؛ اميني, المصدر السابق, ص29.

(2) جورج لنشوفسكي, الشرق الاوسط في الشؤون العالمية, ترجمة جعفر الخياط, ج2, (بغداد, 1965), ص168؛ عبد الرحمن, المصدر السابق, ص130.

(3) Mehmet Saray, Turk - Iran iliskieri, Atatürk Arastirma Merkezi, (Ankara, 1999) S. 122; Kirk, A Short History of the Middle East, (London, 1957), pp. 254-260.

الجهورية التركية خلال افتتاحه المجلس الوطني التركي الكبير في الاول من كـانون الاول 1950 في معرض تطرقه الى علاقات تركيا الخارجية, قائلا «**ان علاقاتنا مع الجارة ايـران تتميـز بالصـداقة, وان اقتصادنا مع الايرانيين يزداد متانة لتشابه السياسة الاقتصادية لبلدينا, واننـا نسـعى الى ان تتقوى علاقاتنا في مجالات كافة, ولا تقتصر على مجال واحد**»[1].

ومن المتغيرات الاخرى في السياسة الخارجية التركية في تلك الفـترة هـي انهـا لعبـت دور اساسي في تاسيس حلف بغداد من خلال عقد الميثاق التركي -الباكستاني 1954 ثم الميثاق التركي -العراقي 1955[2].

شهدت العلاقات التركية-الايرانية تطوراً ملحوظاً فقـد كانـت الاسـتعدادات تجـري عـلى قدم وساق من اجل ضم ايران الى الميثاق التركي-الباكستاني, لايجاد حزام امنـي معـاد للسـوفيت في منطقة الشرق الاوسـط ويسـاير التوجهـات الغربيـة ويسـعى لتحقيـق اهـدافها في المنطقـة, لاسيما ان نظام محمد رضا شاه كان مديناً للغـرب (للولايـات المتحـدة) تحديـدا بالحفـاظ عـلى عرشه من السقوط[3].

وفي السياق ذاته زار رئيس وزراء العراق نوري السعيد[**] تركيا في السـادس مـن تشريـن الاول 1954, وجرت بينه وبين رئـيس وزرائهـا عـدنان منـدريس[*] مباحثـات حـول الـدفاع عـن المنطقة[4], وقد بين نوري السعيد لعدنان منـدريس ان امـن تركيـا وايـران يرتبطـان تمامـاً بـامن العراق[5].

(1) د.ك.و, ملفات البلاط الملكي, التسلسل 311/2739, تقرير المفوضية الملكية العراقيـة في انقـرة الى وزارة الخارجية, رقم س/35/3 في 1950/11/5, الوثيقة رقم 131/ ص244.

(2) S. Jamew, Middle East Defense A new Approach, (N.P, N.D), pp. 338-339.

(3) Saray, A.G.E., s. 124.

(4) ليلى ياسين حسين الامير, نوري السعيد ودوره في حلف بغداد واثره في العلاقات العربية حتى عام 1958, مكتبة اليقظة, (بغداد, 2002), ص163.

(5) النعيمي, المصدر السابق, ص235.

واتفق الطرفان بعد انتهاء المباحثات على جملة من المواضيع كان ابرزها, ان السلامة الاقليمية لكل من تركيا والعراق تحتم قيام تعاون بينهما والحل الامثل بالنسبة للاقطار العربية هو في الارتباط مع كل من ايران وباكستان. وادلى عدنان مندريس بتصريح اكد فيه ان تركيا مستعدة لاعطاء الضمانات وذلك بعدم اتخاذ اي خطوة تتعارض مع مصالح تلك الاقطار[1].

استمرت تركيا بسياستها الرامية لاقامة تكتل بين دول المنطقة, ولتحقيق هذا الهدف فقد زارعدنان مندريس العراق في 24 شباط 1955[2], وبعد مباحثات قصيرة بين الجانبين تم التوقيع على ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا وصادق المجلس الوطني التركي الكبير على هذا الميثاق في 26 شباط 1955[3], وفي 5 نيسان من السنة نفسها انضمت بريطانيا الى ميثاق التعاون التركي-العراقي, فاصبح يدعى (حلف بغداد), وبذلك حقق الحلف لبريطانيا اهدافها ومصالحها دون ان يربطها باي التزامات جديدة, وبذلك اصبح هذا الحلف وسيلة فعالة لخدمة المصالح البريطانية بشكل خاص والمصالح الغربية بشكل عام[4] .

ترددت ايران في الانضمام للحلف, لأن ايران كان لها مطامع تقليدية في بعض الامارات الواقعة في منطقة الخليج العربي, فقد عدت هذه الامارات تابعة لها, بينما اكدت بريطانيا انها ضمن مناطق نفوذها وانها ترتبط معها بمعاهدات حماية, إلا أن اعضاء الحلف ارجؤوا مسألة بحث هذا الموضوع الى وقت آخر, وفعلا فقد تم ضم ايران للحلف في 13 تشرين الثاني 1955 بعد زيارة عدنان مندريس لها في اوائل

(1) المصدر نفسه, ص236.

(2) Yücel Bozdagioglu, Turkish Foreign Policy and Turkish Identity, (New York, N.D) p. 125.

(3) النعيمي, المصدر السابق, ص239.

(4) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات العراقية, ج5, (بيروت, 1978), ص245.

الخريف من العام نفسه[1], وكان من اسباب انضمام ايران للحلف هو شعورها بـالخطر الذي يمثله الاتحاد السوفيتي, والحصـول عـلى مسـاعدات ماليـة مـن الولايـات المتحـدة الامريكية لتحسين اوضاعها الاقتصادية, وبناء قوة ذاتية ايرانية عسـكرية اكـثر قـوة مـن قبل, فضلاً عن ذلك ارادت ايران ان يكون لها نفـوذ ودور في منطقـة الخلـيج العـربي[2]. وسياسة محمد رضا شاه المؤيدة للغرب وعلاقاته المتميزة مع اسرائيل حليفـة الغـرب[3]. في حين لم تكن هذه الاسباب موجودة بالنسبة لباكستان التي انضمت الى حلـف بغـداد في 23 ايلول 1955[4].

قام محمد رضا شاه في 14 ايار 1956 بزيارة الى تركيا لاجراء المزيد من المباحثـات في اطار الحلف فضلا عن الامور الثنائية, حيث صرح الشاه خلالها قـائلاً: «**اننـي باسـمي وباسم بلادي وشعبي احيي الامة التركية, واشير الى الصـداقة المتينـة القائمـة بيننـا عـلى الاسس التي وضعها رضا شـاه بهلـوي ومصـطفى كـمال اتـاتورك, والتـي زادت رسـوخا بانضمامنا الى حلف بغداد وتعاوننا يداً بيد, وانني مطمئن بان عملنـا المشـترك وجهادنـا المستمر سيسفر عن استقرار الصلح والسلام في هذا الجزء من العالم كما سيعود بفوائـد كبيرة على بلادنا**»[5].

---

(1) Raiph H. Magnus, Documents on the Middle East, (Washington, 1969), pp. 81-83;
روح الـلـه رمضاني, سياسة ايران الخارجية 1941-1973, ترجمة علي حسين فيـاض وعبـد المجيـد حميد جودي, منشورات مركز دراسات الخليج العربي, (جامعة البصرة, 1984), ص ص296-299.

(2) اميني, المصدر السابق, ص ص164-165.

(3) Magnus, Op. Cit., p. 83.

(4) النعيمي, المصدر السابق, ص243. وللمزيد من التفاصيل حول حلف بغداد وبنوده ينظر, ميثـاق بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني, ترجمة حسن الدجيلي, مطبعة الرابطة, (بغـداد, 1956).

(5) د.ك.و, ملفات البلاط الملـكي, التسلسـل 311/2745, كتـاب السـفارة العراقيـة في انقـرة الى وزارة الخارجية المرقم د/127/4 المؤرخ 1956/5/21, الوثيقة 56, ص144.

واكدت هذه الزيارة ,حسبما ورد في الكلمة التي القاها حسين علاء[*] رئيس الوزراء الايراني ,على متانة الروابط بين البلدين وانها دليل على ما بين الدولتين من وفاق تام, وان الاتحاد المنبثق وحسن التفاهم الحقيقي سائدان بينهما وانهما يخطوان خطوات منسجمة مع هدف مشترك هو الهدوء والاستقرار في الشرق الاوسط, ومما لاشك فيه ان هذه الزيارة ستؤدي الى تعزيز حلف بغداد, ويجدر بالجميع ان يعلقوا الامال على ذلك في توطيد السلام والصفاء على اوسع نطاق في هذا الجزء الحساس من العالم[1].

وضمن اطار التعاون بين تركيا وايران وصل الى طهران في 7 حزيران 1956 وزير المواصلات والاشغال التركي عارف اصيل والتقى بوزير الطرق الايراني, وبحث معه مشروع مد خط حديدي من ايران حتى الحدود التركية, وصرح الوزير التركي للصحفيين في مطار طهران بانه «**على اثر قيام الشاه بزيارة تركيا تم الاتفاق بين الحكومتين التركية والايرانية على وصل الخطين الحديديين التركي والايراني عند الحدود**»[2].

كما شهد التنسيق الاقتصادي بين ايران ودول الحلف خطوات جديدة, فقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية للحلف في طهران برئاسة وزير المالية الايراني امير ابتهاج في 24 حزيران 1956 لدراسة القضايا الخاصة بعدد من المشاريع ومن بينها مشروع تأسيس مصنع لصهر الحديد برأسمال تركي-ايراني, والمشروع الايراني الباكستاني لاستغلال الغابات الواقعة شمال ايران, وانشاء طريق الترانزيت بين البلدين[3].

---

(1) د.ك.و, ملفات البلاط الملكي, التسلسل 311/4977, تقرير من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية المرقم 472/1/2 المؤرخ 1956/7/9, الوثيقة 30, ص73.

(2) د.ك.و, ملفات البلاط الملكي, التسلسل 311/4977, كتاب السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية المرقم 473/1/2 والمؤرخ 1956/6/29, الوثيقة 55, ص90.

(3) المصدر نفسه, ص91.

فقد حلف بغداد اهميته الاستراتيجية بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق على اثر انسحاب الاخير منه في 24 اذار 1959. وتغير اسم الحلف الى منظمة المعاهدة المركزية (سنتو) (CENTO)[1], التي غدت امتداداً لحلف بغداد وضمت كل من تركيا وباكستان وايران وبريطانيا, حيث اصبح في مقدمة اهتماماتها الدفاع المشترك ضد المد الشيوعي, والاهتمام بتطوير وسائل النقل والاتصالات بين الدول الاعضاء, إلا أن دور المنظمة انتهى على اثر انسحاب باكستان منها في عام 1971 واعقبها ايران اثر قيام الثورة الايرانية فيها عام 1979[2].

تأزمت الاوضاع السياسية داخل تركيا مع بداية عام 1960 نتيجة الصراع السياسي الذي احتدم بقوة بين الحزبين الديمقراطي من جهة وحزب الشعب الجمهوري[*] وبقية احزاب المعارضة التركية مثل من جهة اخرى, مما ادى الى تدخل الجيش وقيام انقلاب عسكري في 27 ايار عام 1960[3].

بدأ التمهيد للانقلاب في 21 ايار 1960 عندما تظاهر طلاب الاكاديمية العسكرية واساتذتهم, وانضم اليهم عدد كبير من المدنيين المناوئين للحكومة. وفي اليوم التالي عقد عدد من الضباط اجتماعاً تم على اثره تشكيل لجنة الوحدة الوطنية (NUC) (Milli Birlik Komit) واستمرت اجتماعاتهم 5 ايام متوالية لاستعراض اسماء الضباط الذين يمكن الوثوق بهم والاعتماد عليهم في حالة القيام بحركة انقلابية[4].

---

(1) Bozdalioglu, Op. Cit., p. 115.

(2) Wilber, Op. Cit., p. 250.

(3) ف.أ. دانيلوف, الجيش في تركيا سياسة وانقلابات (1960, 1971, 1980) ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني, ط1, دار حوران للطباعة والنشر, (دمشق, 2001), ص60.

(4) فيروز احمد, صنع تركيا الحديثة, ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري, بيت الحكمة, (بغداد, د.ت), ص ص272-284. وللمزيد من التفاصيل عن اسباب الانقلاب ودوافعه ينظر, ايفانيوفيش دانيلوف, الصراع السياسي في تركيا, الاحزاب السياسية والجيش, ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني, دار حوران للنشر, (دمشق, 1999), ص ص21-62, نوال عبد الجبار سلطان الطائي, التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1980 دراسة تاريخية, اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية, (جامعة الموصل, 2002), ص ص34-41.

بـدأت الحركـة الانقلابيـة في السـاعات الاولى مـن صـباح 27 ايـار 1960, وكـان مجلس قادة الانقلاب يتكون من ثمانية وثمانين ضابطاً بزعامة جمال كورسيل[**] رئـيس اركان الجيش التركي والذي تم على اثـره ازاحـة قـادة الحـزب الـديمقراطي الـتركي مـن السلطة[1].

حظي انقلاب عام 1960 باهتمام كبير من لدن ايران, اذ انه اثـار مخـاوف الشـاه لان قيام ثورة 14 تمـوز 1958 في العـراق, والانقـلاب الـتركي بعـد عـامين منهـا, والبلـدان يجاورانه جعلاه يضع في حساباته احتمال حدوث انقـلاب عسـكري في ايـران, لاسـيما ان بعض الصحف الايرانية اشارت الى وجـود اتصـالات سريـة بـين بعـض الضـباط الايـرانيين ودبلوماسيين امريكيين وبريطانيين[2].

وفي السياق نفسه ابدى شاه ايران مخاوف من توجهات النظام الجديـد في تركيـا وبسبب رغبته في التعرف عـلى السياسـة الخارجيـة التـي سـتنتهجها تركيـا بعـد وصـول العسكر الى الحكم قطع زيارته التي كان يقوم بهـا الى اوربـا ومـر بـانقرة, فـالتقى فيهـا بقائد الانقلاب جمال كورسيل وتباحث معه ومـع بقيـة قـادة الانقـلاب حـول العلاقـات الثنائيـة بـين البلـدين, واتفـق الجانبـان عـلى ضرورة تعزيـز علاقـاتهما واسـتمرار اواصر الصداقة والتعاون بينهما[3].

ومنـــذ منتصـــف عـــام 1962 بـــدأت العلاقـــات التركيـــة-الايرانيـــة تشـــهد تطـــوراً ملحوظـا, وتخللتهـا زيـارات متبادلـة رفيعـة المسـتوى حثـت عـلى تفعيـل العديـد مـن

(1) دانيلوف, الجيش في تركيا ..., ص ص47-49؛ العبيدي, المصدر السابق, ص165.

(2) فوزية صابر محمد, التطورات السياسية الداخليـة في ايـران 1951-1963, اطروحـة دكتـوراه غـير منشورة مقدمة الى كلية الاداب, (جامعة بغداد, 1993), ص286.

(3) فاروق توفيق ابراهيم, العلاقات التجارية النفطية التركية-الايرانية, 1970-1985, بحث مقـدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية , 29 ايار-حزيران 1989, جامعة الموصل, ص ص26-27.

المشاريع وتنشيطها[1], فضلا عن عقد معاهـدات جديـدة, وصـلت ذروتهـا إلى تأسـيس منظمـة للتعاون الاقتصادي والثقافي والتقني اطلق عليها تسمية التعـاون الاقليمـي للتنميـة الاقتصـادية (Regional Cooperation for Development) والتي يرمز لها (RCD) في 21 تمـوز 1964[2], في ختام لقاء عقد في اسطنبول بين الرئيس التركي جمال كورسـيل وشـاه ايـران محمـد رضـا شـاه بهلوي والرئيس الباكستاني ايوب خان محمد[*], وقد حددت منظمة التعـاون الاقليمـي للتنميـة اهدافها كالاتي:

1- تشجيع حرية حركة السلع بين دول المنظمة من خلال الاتفاقيات التجارية.

2- التعاون الوثيق بين غرف التجارة في دول المنظمة بحيـث يـؤدي في النهايـة الى اقامـة غرفة تجارة مشتركة.

3- البدء بمشاريع تنمية مشتركة.

4- تحسين وسائط النقل (سكك الحديد والطرق البرية والخطـوط الجويـة) التـي تـربط الدول الثلاث[3].

5- اقامة تعاون في مجالات التنقيب عن النفط والغاز.

---

(1) BüLent Aras, Turkey's Relations with Iran in the Post Cold War Era, (U.S.A, 2003), p. 182; Gokham Centinsaya, Essential Friends and Natural Enemies: the Historic Roots of Turkuish-Iran Relation, MERIA Journal, Vol. 7, No. 3, 2003, p. 126.

(2) ميشـال نوفـل, سياسـة الارض, دار الجديـد, (بـيروت, 2000), ص82؛ رمضـاني, المصـدر السـابق, ص374.

(3) خليل علي مراد, «تركيا والمنظمات الدولية», في ابـراهيم خليـل احمـد واخـرون, تركيـا المعـاصرة, مركز الدراسات التركية, (جامعة الموصل, 1988), ص202؛

Henri.j. Barkey, Iran and Turkey Confrontation Power Rivalries in the New Eurasia, (New York,N .D), p.152;

كامبيز شيخ حسني, اكو يك ديد كـاه منطقـة اي, ط1, مؤسسـة جـاب وانتشـارات وزرات امـور خارجية, (تهران, 1375), (1996), ص ص3-5

6- اقامة تعاون في مجالات السياحة والاصطياف[1].

7- الغاء تأشيرات الدخول بين دول الاعضاء.

8- تخفيض الرسوم البريدية[2].

علما ان نشاط منظمة التعاون الاقليمي للتنمية لم يكن فعالاً بالمستوى المطلوب وذلك لاسباب عدة:

1- لم يكن هناك منظور مشترك بين دول المنظمة حول المسائل الاقتصادية في المنطقة حيث كانت كل دولة تحاول الحصول على منافع اكثر على حساب الدول الاخرى في المنظمة.

2- تباين طبيعة الانظمة السياسية الحاكمة لدول الاعضاء. على المستوى السياسي والعقائدي.

3- قيام بعض دول المنظمة باقامة تحالفات اخرى منها تركيا التي كانت تميل الى السوق الاوربية المشتركة.

4- تباين في المستوى المعيشي لدخل الفرد بين دول الاعضاء, واثر ذلك على عدم التعاون الاقتصادي البناء في المنطقة.

5- ضعف امكانيات التبادل التجاري بين دول الاعضاء[3].

وفي مجال تطور العلاقات بين تركيا وايران فقد ادلى رئيس الوزراء الايراني اسد الله علم[*] في حديث في 2 كانون الثاني 1964, قال فيه «**لن اكتفي بمجرد الاهتمام**

---

(1) Türk-Iran Iliskilerinin, Dunu, Bugunu, Yarini, Harp Akademileri Basimevi, (Istanbul, 1994), s. 106.

(2) مجموعة من الباحثين السوفيت, المصدر السابق, ص449.

(3) شيخ حسني, بشين, ص ص15-17.

**بتطوير العلاقات بين ايران وتركيا, وانما ساجعل من تحقيق ذلك مبدءاً سياسياً لي**», ومما يعـزز ذلك, ان البلدين اعربا عن رغبتهما في توسيع اطار التعاون الاقليمي بينهما, ففي الزيارة التي قـام بها سليمان ديميريل [**] رئيس الوزراء التركي الى طهران في 6 ايار 1967 اعلن عن توسيع التعـاون بين البلدين, وتناقلت الانباء اخباراً تفيد بان الزيارة بحثـت امكانيـة قيـام حلـف دفـاعي يضـم ايران وتركيا وباكستان[1].

وفي سبعينات القـرن العشريـن, سـلكت كـل مـن انقـرة وطهـران سياسـات متقاربـة في توجهاتهما الخارجية نحو الدول الاوربية, وشهد عام 1974 توقيع معاهدة اقتصـادية بـين ايـران وتركيا امدها خمس سنوات[2]. وعندما التقى محمد رضا شاه بالرئيس التركي فخـري كورتـورك[*] في تشرين الاول 1975 بانقرة اتفقا على قيام تعاون اقتصادي وسياسي اكبر واوسع مدى عما كان عليه سابقا[3], علما ان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد فرضت حظراً على تصـدير الاسـلحة الى تركيا في اعقاب غزوها لقبرص في تموز 1974[4].

وفي مقابلة لمحمد رضا شاه مع وكالات الاخبار الامريكيـة في حزيـران 1978 قـال الشـاه: «**شيء واحد يمكن للولايات المتحدة ان تقوم بـه مـن اجـل مسـاعدة ايـران وتحسـين الامـن في منطقة الشرق الاوسط, يمكن ازالة حظر الاسلحة ضد تركيا على الفور**»[5].

وعـلى الـرغم مـن العلاقـات الجيـدة التـي كانـت ايـران وتركيـا تطمـح لاقامتهـا مـن خـلال المعاهـدات الثنائيـة او المتعـددة الاطـراف مـن خـلال التأكيـد عـلى اواصر الصـداقة

(1) اميرة اسماعيل العبيدي, «العلاقات التركية-الايرانية 1945-1996», مجلة دراسات اقليميـة, مركـز الدراسات الاقليمية, ع2, س2, كانون الاول (جامعة الموصل, 2005), ص ص268-269.

(2) Nilufer Narli, Turkish-Iranian Relation from the Islamic Revolution, Cooperation or Competition in the Islamic World N.P., 1993, p. 5.

(3) Narli, Op. Cit., p. 5.

(4) Yilmaz, Op. Cit., p. 139.

(5) Ibid., p. 139.

والتعاون والمشاركة في حلف بغداد, وفيما بعد في منظمات السنتو والتعاون الاقليمي الى جانب سلسلة من الاتفاقيات التجارية والثقافية, إلا ان غالبيتها كانت دون المستوى المطلوب, حيث بقيت معظم تلك المعاهدات والاتفاقيات في اطارها النظري دون اخذ مدياتها التطبيقية على ارض الواقع.

# مقدمة

حدود البحث ونظرة في المصادر:

**أ - حدود البحث**

تكمن اهمية العلاقات التركية-الايرانية في انها تظهر صورة واضحة للسياسة الخارجية لكل من تركيا وايران, والمؤثرات التي دفعت البلدين لتعزيزها بعد مرحلة طويلة من الحروب والصراعات التي تميزت بها علاقتهما طوال المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الاولى, فقد بدأت عوامل الانفراج والتطور في مجرى العلاقات بين تركيا وايران تتضح بعد انهيار الدولة العثمانية وقيام مصطفى كمال أتاتورك بتأسيس دولة تركيا الحديثة عام 1923 ومجيء رضا شاه للحكم في ايران عام 1925.

وكان دخول تركيا وايران في ميثاق سعد آباد عام 1937 من التطورات المهمة في تاريخ العلاقات التركية الايرانية, وبعد ذلك جاء حلف بغداد عام 1955 ليعزز تطور العلاقات بين البلدين, وأستمرهذا التطور لينعكس في منتصف الستينيات بتأسيس منظمة التعاون الاقليمي للتنمية الاقتصادية R.C.D .

وشهدت السنوات اللاحقة سلوك كل من تركيا وأيران سياسات متقاربة في توجهاتهما الخارجية حتى قيام الثورة الايرانية عام 1979.

ويُعد موضوع العلاقات التركية الايرانية 1979-1989 على قدر من الأهمية لأن هذه المده شهدت احداثاً خطيرة منها قيام الثورة الايرانية عام 1979

وقيام الحرب العراقية الايرانية عام 1980 وكذلك شهدت تركيا في ايلول عام 1980 انقلاباً عسكرياً وسيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة.ووفاة اية الله الخميني 1989وحدوث تغييرفي السياسة الخارجية الايرانية بعد وفاته.

وقد تم تقسيم البحث الى تمهيد وأربعة فصول رئيسة ويمثل التمهيد مدخلا تاريخيا للموضوع, حيث تناول جذور العلاقات التركية الايرانية منذ قيام جمهورية تركيا عام 1923 ومجيء رضا شاه الى الحكم في ايران عام 1925 وبدأ بعرض سريع عن ابرز التطورات والاحداث التي حصلت في تلك الفترة حتى عام 1978.

وقد عني الفصل الأول بدراسة طبيعة العلاقات التركية الايرانية 1979 – 1980 وقُسِّم الفصل الى اربعة مباحث تناول المبحث الأول قيام الثورة الايرانية وتوجهات نظام الحكم الجديد في الحقلين الخارجي والداخلي. أما المبحث الثاني فقد تحدث عن موقف تركيا من قيام الثورة الايرانية في عام 1979. وركز المبحث الثالث على ازمة رهائن السفارة ألأمريكية في طهران وموقف تركيا منها. وقد تطرق المبحث الرابع الى انقلاب 12ايلول1980 في تركيا وموقف ايران منه.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان تركيا والحرب العراقية الايرانية 1980-1988 وتكوّن من ثلاث مباحث, تناول المبحث ألأول الحرب العراقية - الايرانية, ألأسباب والدوافع فيما تطرق المبحث الثاني الى موقف تركيا من الطرفين المتحاربين. أما المحور الثالث فقد عالج محاولات تركيا في ايقاف الحرب.

وأختص الفصل الثالث بالمشكلات الامنية والسياسية وتأثيرها في العلاقات التركية - الايرانية, وأحتوى على مبحثين. عني المبحث الاول بالقضية الكردية وأثرها في العلاقات التركية الايرانية, حيث درس القضية الكردية في تركيا والقضية الكردية في ايران وأثرالقضية الكردية في العلاقات التركية الايرانية أما المبحث الثاني فقد ركز على التدخلات الايرانية في سياسة تركيا الداخلية.

أما الفصل الرابع الموسوم بالعلاقات الاقتصادية التركية الايرانية 1979-1989 فقد احتوى على مبحثين تطرق المبحث الأول الى اهمية العلاقات التجارية بين البلدين أما المبحث الثاني فدرس العلاقات بين البلدين في مجال النفط والغاز.

وفيما يتعلق بالصعوبات التي واجهت الباحث, فهي قلة المصادر وخاصة الوثائق غير المنشورة وكذلك اعتذار الجامعات الايرانية عن تزويد الباحث بالمصادر وعدم الموافقة على أستنساخها وبعد مساعي جمة استطاع الباحث الحصول على بعض منها.

**ب- نظرة في المصادر:**

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الوثائق والمصادر والمراجع العربية والمعربة والانكليزية والتركية والفارسية ومجموعة من الاطاريح الجامعية والبحوث والدراسات العربية والمترجمة وعدد من الصحف العربية والفارسية فضلاً عن مجموعة اخرى من البحوث والدراسات الموجودة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت).

تأتي في مقدمة هذه المصادر وثائق البلاط الملكي غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد, فضلاً عن الاطلاع على وثائق الدار العربية للوثائق - ملف العالم العربي وكذلك تقاريرالصحفية للسفارة العراقية في انقرة والمحفوظة في أرشيف مركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل.

كما افاد الباحث من الكتب العربية والمعربة ومنها (سقوط الشاه محمد رضا بهلوي) للمؤلف فريدون هويده الذي تضمن معلومات دقيقة ومفصلة عن اسباب سقوط الشاه. وكتاب (تركيا والشرق الاوسط) للمؤلف فيليب روبنسن يحتوي هذا الكتاب على معلومات قيمة عن علاقات تركيا مع ايران في المرحلة الممتدة من 1979-1989. وكذلك كتاب (المسألة الكردية في العلاقات التركية الايرانية) للمؤلف روبرت اولسن حيث أحتوى هذا الكتاب على معلومات بخصوص المسألة الكردية في تركيا وايران والتعاون التركي الايراني ضد الكرد في مراحله التأريخية.

افاد الباحث ايضاً من الكتب ألأجنبية ومنها كتاب –2004 – 1979 Iran Relations Turkey للمؤلف Robert Olson ويعتبر هذا الكتاب من احدث الكتب التي طبعت لهذا المؤلف ويحتوي هذا الكتاب على معلومات تأريخية مهمة وحديثة عن العلاقات التركية الايرانية 1979 - 2004. ومن الكتب الاجنبية – Turkish-Iranian Relations in the post Cold War Era 1991-1996 للمؤلف Emir Salim Yüksel والذي تطرق فيه بصورة واضحة ومفصلة الى العلاقات التأريخية بين تركيا وايران من الناحيتين السياسية والاقتصادية وكذلك كتاب:Turkish-Iranian Relations from the Islamic Revolution للمؤلف Nilufer Narli.

كما اعتمد الباحث على العديد من الكتب التركية(*) منها كتاب Turk – Iran iliskileri(العلاقات التركية-الايرانية) للمؤلف Mehmet Saray حيث يحتوي هذا الكتاب على معلومات عن تاريخ العلاقات التركية الايرانية. وكتاب آخر بعنوان Iran Munasebetleri 1979–1991–Turkiye (العلاقات التركية-الايرانية 1979-1991) للمؤلفSerzed Ahmedov والذي تطرق بصورة مفصلة وواضحة الى طبيعة العلاقات في الفتره مابين 1979-1991

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر الفارسية(*) منها كتاب (مقدمة أي بر أنقلاب أسلامي) (الثورة الاسلامية في ايران: الاسباب والمقدمات) للمؤلف صادق زيبا كلام, حيث تضمن معلومات قيمة عن اسباب قيام الثورة الايرانية (الاسلامية) في ايران وكتاب (جمهورية تركية) للمؤلف صابر قاسمي حيث يحتوي على معلومات عن طبيعة العلاقات التركية الايرانية من الناحية الاقتصادية وخاصة بعد الثورة الايرانية.

أما فيما يخص الرسائل والاطاريح الجامعية فقد استخدم الباحث العديد منها وكان ابرزها اطروحة الدكتوراه الموسومة (السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق ألأوسط للمدة الواقعة بين 1945-1991) للباحث خليل ابراهيم محمود عبدالناصري

وهي اطروحة علمية تناولت طبيعة السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط. وكذلك أطروحة الدكتوراه الموسومة (القضية الكردية في تركيا, دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها وحتى عام 1993) للباحثة وصال نجيب عارف العزاوي وهي غنية بالمعلومات عن القضية الكردية في تركيا وموقف الدول المجاورة منها.

أما في مجال البحوث والدراسات فقد استخدم الباحث العديد منها وفي مقدمتها (تركيا والحرب العراقية - الايرانية) للأستاذ الدكتور ابراهيم خليل أحمد واستفاد الباحث منها عن موقف تركيا من الحرب العراقية الايرانية وكذلك البحث الموسوم (العلاقات الايرانية - التركية وانعكاساتها على ألأمن الوطني العراقي منذ القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر) للأستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني. وكذلك من البحوث الاخرى التي افاد منها الباحث هو (الصراع على السلطة في المؤسسه الدينية الايرانية 1979 - 1989) للسيد لازم لفته ذياب المالكي.

أما البحوث الاجنبية فقد افاد منها الباحث ايضا وعلى سبيل المثال البحث الموسوم Turkish-Iranian Relations since The revolution للمؤلف Gokhan Cetinsaya وبحث آخر بعنوان (Islamist Iran and Turkey 1979 – 1989) للمؤلف Onal Gudogan .

اما فيما يخص الصحف والمجلات فقد افاد منها الباحث ايضا خاصة جريدة (أضواء الانباء) التركية المحفوظة في أرشيف مركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل كذلك الصحف الفارسية منها صحيفة (كيهان) الايرانية وصحيفة (اطلاعات) الايرانية.

وختاماً, اضع بين ايدي اساتذتي الافاضل اعضاء لجنة المناقشة هذه الاطروحة لإغنائها بمعلوماتهم القيمة وملاحظاتهم العلمية التي من شأنها سد الثغرات في الاطروحة والارتقاء بمستواها متمنياً ان اكون قد وفقت في اعداد هذا الجهد المتواضع.

الباحث

# الفصل الأول

# طبيعة العلاقات التركية الإيرانية

**1980-1979**

- المبحـث الاول: قيـام الثـورة الايرانيـة وتوجهـات نظـام الحكـم الجديـد عـلى الصعيدين الداخلي والخارجي.
- المبحث الثاني: موقف تركيا من قيام الثورة الايرانية في ايران عام 1979.
- المبحث الثالث: ازمة رهائن السفارة الامريكية في طهران وموقف تركيا منها.
- المبحث الرابع: ايران وانقلاب 12 ايلول 1980 في تركيا.

## المبحث الاول

## قيام الثورة الايرانية وتوجهات نظام الحكم الجديد على الصعيدين الداخلي والخارجي

حدثت الثورة الايرانية عام 1979, وحولت ايران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي الى جمهورية اسلامية حيث كان للاحزاب والتنظيمات اليسارية والوطنية دور في ذلك, فضلاً عن علماء الدين المسلمين الذين أسهموا بدور قيادي في الثورة من خلال تشكيل ادارة تعتمد على نهج الاسلام وفق النظرة الايرانية, ومن ثم الاعتماد على الجماهير لتزويدها بالطاقات التي تضمن ديمومة الثورة.

اولا: اسباب قيام الثورة واندلاعها

كان لسياسة التغريب التي انتهجها الشاه في ايران وعلاقاته الوطيدة مع القوى الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية, فضلاً عن الاسراف وتفشي الفساد في الادارة وفي ديوانه الملكي, ادى كل ذلك الى فشل الحكومة في استقطاب المتعاطفين والاتباع من القيادات الدينية الشيعية لمقارعة حملة آية الله الخميني(*) ضد الحكم(1).

---

(1) ديليب هيرو, ايران در حكومت رو حانيون, ترجمة محمد جواد يعقوبي داراي, انتشارات باز, (تهران, 1386), (2007), ص ص147-148. وللمزيد من التفاصيل حول الفساد في عهد محمد رضا بهلوي, ينظر: ادور سابلية, ايران مستودع البارود, ترجمة عز الدين محمود السراج, دار الحرية للطباعة, (بغداد, 1983), ص ص53-55.

وكان لدور الحكومة في قمع المعارضة الايرانية من خلال جهاز الامن (السافاك) اثر مهم في اشتداد المعارضة حتى نجحت في انهاء الحكم الملكي, علاوة على انتهاك الاخير للنظام الدستوري[*] الذي وضع عام 1906[1].

وكان الشاه قد حرص على تكريس سياسة احتكار حزب رستاخيز (النهضة)[**] باعتباره الحزب الوحيد ومخاطبته للشعب الايراني بالانضمام الى هذا الحزب ومن يعارض ذلك عليه الخروج من ايران, وعلى الفور اعلن اية الله الخميني فتواه بتحريم المشاركة في هذا الحزب لانه يتعارض مع الاسلام ومصالح شعب ايران[2].

كذلك قرر الشاه ان يخفف القيود عن المعارضة دون ان يغير من طبيعة الحكم المستبد الذي يتصف به نظامه, و كان لتصميم زعماء الدين الذين يتمتعون بشعبية قوية داخل ايران على النضال حتى الموت ضد النظام البهلوي دور في اسقاطه واشاعة هذا التصميم في نفوس الجماهير الايرانية, ومقارعة سياسة التسرع والتعسف التي اتخذتها الحكومة لوضع حد للتضخم الاقتصادي[3].

كذلك اسهمت سياسات الحكومة الامريكية في تحويل صورة الشاه الى حد جعله يبدو دمية امريكية, فضلاً عن سياسة الشاه الخارجية التي جعلت من ايران تبدو مستعمرة امريكية, سيما وان الولايات المتحدة الامريكية هي التي دفعت الشاه الى اطلاق برنامج الثورة البيضاء[4].

---

(1) سيد جلال الدين المدني, تاريخ ايران السياسي الحديث, ترجمة سالم مشكور, منظمة الاعلام الاسلامي, ط1 , (سبهر, 1993), ص311.

(2) صادق زيبا كلام, مقدمة اي بر انقلاب اسلامي, انتشارات علمي فرهنكي, ط2, (تهران, 1375), (1996), ص22.

(3) جيمس بيل, (الثورة الايرانية ماض وحاضر ومستقبل), مجلة السياسة الدولية (القاهرة) , ع60, 1979-1980, ص226.

(4) Sengul Yazar, Türk-Iran iliskileri 1979 Sonrasi, (Ankara, 2002), s. 15;
عباس بشيري, انقلاب وبيروزي, دفتر نشر معارف الانقلاب, (تهران, 1383), (2004), ص25.

بدأ الشاه ايران بالتخطيط مع الولايات المتحدة الامريكية وقيام الامريكان بتهيأة تقارير بخصوص تطوير وتغيير في السياسات التعليمية وانتاج النفط والمعادن والصناعة والزراعة والصحة وتقديمها للشاه وكان هذا البرنامج ينص على اعادة البناء في ايران وفي المجالات المذكورة اعلاه على غرار النمط الغربي, وفي 9 كانون الثاني 1963 قام الشاه بتقديم برنامجه اعلاه[1].

كان لظهور شخصية اية الله الخميني لقيادة المعارضة دور مهم في اسقاط حكومة الشاه[2], حيث ظهر اول مرة عام 1963 ليتزعم المعارضة ضد برنامج الاصلاحات الذي اعلنه الشاه والمعروف باسم الثورة البيضاء[3], الذي شمل اعطاء حق التصويت والاقتراع للنساء, وتغيير قوانين الانتخابات بحيث تتيح انتخاب ممثلين للاقليات الدينية في البرلمان, واجراء تعديلات على قانون الاحوال الشخصية تقضي بمنح المرأة حق المساواة مع الرجل في الزواج, وتهديد كبار الملاك بسحب الاراضي التي بحوزتهم[4].

نشبت اعمال الشغب بعد ان اعتقل اية الله الخميني عام 1963 لأنه ندد بالشاه وحرض الجماهير على التظاهر والاضراب, وقد واجه رجال الامن تلك الاعمال بقسوة راح ضحيتها عشرات القتلى, بقي اية الله الخميني تحت الاقامة الجبرية لمدة 8 اشهر ثم افرج عنه, وتابع التحرك ضد الشاه وسياساته سيما تجاه

---

(1) Türk-Iran iliskilerinin Dünü, s. 209.

(2) Acompassi peace, A Future for the Middle East, (New York, 1982), p. 141.

(3) Gürkan, Op. Cit., p. 73;

هويدي, المصدر السابق, ص ص45-46.

(4) للمزيد من التفاصيل عن الثورة البيضاء ينظر محمد رضا بهلوي, الثورة البيضاء, ترجمة صادق نشأت, المطبعة الكاثوليكية, ط1, (بيروت, 1968), ص ص29-148؛ عباس ميلاني, ابو الهول ايراني امير عباس هويدا ومعماي انقلاب ايران, ترجمة عبد الرضا (هوشنك) مهدوي, انتشارات بيكان, جاب2, (تهران, 1380), (2001), ص ص163-183.

اسرائيل[*]. وبسبب اصدار الشاه قانون الحصانة للامريكيين العاملين في ايران والذي اعتبره الخميني قانون (العار) بالنسبة للايرانيين[1] أعيد اعتقال اية اللـه الخميني في تشرين الثاني 1964 وتم نفيه الى تركيا لمدة 11 شهراً[2], وبعدها نفي الى العراق واتخذ من النجف الاشرف مقراً له ممارساً فيها نشاطه الديني الحوزوي ضد الشاه. وبقي في العراق حتى 1978/10/24 وبعدها توجه الى فرنسا[3].

وفي عام 1976 اثارت حكومة الشاه علماء الدين المسلمين في ايران بسبب تغييرها بداية السنة الايرانية من التقويم الهجري الى التقويم الملكي الذي يبدأ باعتلاء سايروس العرش الفارسي, حيث قفز تاريخ ايران بين ليلة وضحاها من سنة 1355هـ الى 2535 الملكية. وفي السنة نفسها اعلن الشاه التقشف الاقتصادي بهدف كبح جماح التضخم[4].

ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى اندلاع الثورة هو وفاة مصطفى نجل اية اللـه الخميني في تشرين الاول 1977, ففي الوقت الذي تم فيه الاعلان عن ان الوفاة نجمت عن ازمة قلبية, إلا ان المجموعات المعارضة للشاه القت بالمسؤولية على اجهزة امن الدولة بموته[5].

عمل اية اللـه الخميني على توحيد صفوف المعارضة تحت قيادته, حيث دأب على تسجيل خطاباته على اشرطة تسجيل وارسالها الى ايران ليستمع اليها الشعب الايراني ويحرضه فيها على القيام بثورة ضد الشاه[6].

---

(1) هويدي, المصدرالسابق, ص ص46-47-50.

(2) زهير مارديني, الثورة الايرانية بين الواقع والاسطورة, دار اقرأ, (بيروت, 1986), ص117.

(3) اية اللـه حاج شيخ صادق خلخالي, خاطرات اية اللـه خلخالي, اولين حاكم شرع دادكا هاي انقلاب, نشر ساية, ط8, (تهران, 1383), (2004), ص242.

(4) http://ar.wikipedia.org/wiki. p3.

(5) المدني, المصدر السابق, ص313؛ كلام, بشين, ص132.

(6) The Islamic Revolution in Iran, p. 88; Yazar, A.G.E., s. 27.

كانت الجماعات الاسلامية اول من نجح في حشد الجماهير ضد الشاه. ففي كانون الثاني 1978 اوردت جريدة (اطلاعات) الحكومية رواية هاجمت فيها اية الله الخميني جاء فيها «**الخميني هو الوحيد الذي نهض بتحريض من الاقطاعيين لمعارضة الحكومة والقوانين والثورة البيضاء التي تتماشى مع الاسلام: اما العلماء الاخرون فهم يؤيدون هذه القوانين ويحظون بالمقابل بالاحترام المتبادل**»[1]. وخرجت جموع غاضبة من الطلاب والزعماء الدينيين احتجاجا على تلك الادعاءات في مدينة قم وتدخل الجيش لتفريق المتظاهرين مما ادى الى مقتل بعضهم[2].

ووفقا للتقاليد الدينية السائدة في ايران كان يجري حفل تأبين في ذكرى مرور اربعين يوما على وفاة شخص ما. واطلقت اغلب المساجد في البلاد الدعوة للمشاركة في تابين القتلى الذين ماتوا في مدينة قم, واستجابت عدة مدن للنداء وسارت المظاهرات في عام 1978 تكريما للقتلى واحتجاجاً على حكم الشاه. وخلال ذلك وقعت اعمال عنف في تبريز, وقتل العشرات من المتظاهرين[3], وتكررت الحالة مرة اخرى في 18 شباط 1978 حيث اندلعت موجة جديدة من الاحتجاجات في سائر البلاد وهوجمت الفنادق ودور السينما والمصارف والمكاتب الحكومية وغيرها من الدوائر الحكومية وتدخلت قوات الامن مرة اخرى وقتل كثيرون[4].

في ايار 1978 اقتحمت قوة من الشرطة مسكن رجل الدين والقيادي اية الله كاظم شريعة مداري[(*)(5)], واردت احد اتباعه قتيلاً وعلى اثر ذلك تخلى شريعة مداري عن صمته وانضم الى المعارضة. حاول الشاه ارضاء المتظاهرين من خلال

---

(1) كلام, بيشين, ص132.

(2) فريدون هويدا, سقوط الشاه محمد رضا بهلوي, منشورات مركز دراسات الخليج العربي, (جامعة البصرة, 1982), ص17.

(3) جريدة اطلاعات (الايرانية), العدد 15755, 19 ديما 1357 (1978).

(4) هويدا, المصدر السابق, ص ص17-18.

(5) هويدا, المصدر السابق, ص25.

محاولته العمل من اجل تخفيض نسبة التضخم, وتوجه بالمبادرات الى بعض رجال الدين وعـزل مدير الامن (السافاك), ووعد باجراء انتخابات حرة في شهر تموز القـادم[1]. ولكـن العمـل عـلى خفض التضخم عن طريق تقليل النفقات تسبب في ارتفـاع نسـبة البطالـة, خصوصـا في صـفوف الشـباب ذوي المـؤهلات المتواضـعة والـذين يعيشـون في احيـاء فقـيرة غـير صـحية تفتقـر الى المستلزمات الاساسية للحياة[2].

استمرت موجة العنف لتحصد اكثر من 400 قتيل 19 اب 1978 جـراء حريـق انـدلع في سينما ريكس في عبادان, ورغـم ان دور العـرض السـينمائي كانـت هـدفاً مسـتمراً للمتظـاهرين الاسلاميين فقد بلغ انعدام ثقة الجماهـير بالنظـام ذروتـه, وبلغـت فعاليـة المعارضـة في العمـل والتواصـل حـداً جعـل الجماهـير تـتهم جهـاز الامـن بانـه وراء الحـادث محاولـة منـه لتطويـق المعارضة, وفي اليوم التالي تجمع 10000 مواطن لتشييع جماعي حاشد ومظاهرة تنادي (المـوت للشاه) و (الشاه هو المذنب)[3]. ومع حلـول شـهر ايلـول بلـغ عـدم الاسـتقرار اشـده وتحولـت التظـاهرات الى تجمعـات منتظمـة, واعلـن الشـاه الاحكـام العرفيـة وفـرض حظـراً عـلى كـل التظاهرات. وفي يوم الجمعة 8 ايلول 1978 خرجت مظاهرة كبيرة في طهران, وتحول ذلك اليوم الى ما بات يعرف باسم (الجمعة السوداء) [4].

بلغت الاحتجاجات ذروتها في اواخر عام 1978 الذي تصادف مع حلول شهر محرم الحرام احد اهم الشهور لدى المسلمين في ايران, ففي كـانون الاول خـرج الى شـوارع طهـران نحـو مليـوني شـخص ملئـوا سـاحة ازادي مطـالبين بخلـع الشـاه

---

(1) The Islamic Revolution in Iran, pp. 90-91.

(2) http://ar.wikipedia.org/wiki. p. 3.

(3) روبـرت كـارمن درايفـوس, رهينـة خمينـي, ترجمـة عـلي شـمس الـدين نـاصر, مطـابع الفجـر, (ابو ظبي, د.ت), ص34؛ هيكل, المصدر السابق, ص ص201-202.

(4) سايليه, المصدر السابق, ص68؛ السبكي, المصدر السابق, ص217.

وعودة اية اللـه الخميني[1], حيث شارك في هذه التظاهرة كافة الفئات والطبقات والتيارات وتجار البازار والطلاب والعمال والمثقفين والفلاحين والقوميات وموظفي الدولة وقوى واحزاب وتيارات اسلامية محافظة وتقدمية, فقد ساهم العمال باضراباتهم الواسعة في المزيد من اضعاف النظام عندما رفعوا شعار «**لن نصدر النفط قبل ان نصدر الشاه**»[2].

في 17 كانون الثاني 1979 غادر الشاه وعائلته ايران متوجها الى مصر, نزولاً عند طلب رئيس الوزراء شابور بختيار[*][3], وظهرت مشاهد الابتهاج العفوي لدى الناس وحطمت خلال بضع ساعات كل رموز سلالة بهلوي, واعلن رئيس الوزراء حل جهاز الامن, وافرج عن السجناء السياسيين, ووعد بانتخابات حرة, وامر الجيش بالسماح للمظاهرات الشعبية[4].

وفي 1 شباط 1979 عاد اية اللـه الخميني من باريس الى طهران ونزل في مطار مهر اباد[5].

ثانيا: توجهات نظام الحكم على الصعيد الداخلي

بعد مرور ستة ايام على عودة اية اللـه الخميني الى طهران قام بتشكيل الحكومة المؤقتة التي ترأسها مهدي بازركان[**][6], وفي 11 شباط 1979 تمت السيطرة على مقاليد الامور كليا وشكل مجلس للاعيان, باسم (لجنة ادارة الثورة) واصبحت

---

(1) جريدة اطلاعات (الايرانية), ع15752, 16 ديما 1357, 6 كانون الثاني 1979.

(2) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن, خيارات ايران المعاصرة (تغريب, اسلحة, ديمقراطية), دار علاء الدين, (دمشق, 2002), ص ص34-35.

(3) جريدة (اطلاعات) الايرانية, ع15762, 27 ديما (17) كانون الثاني, 1979؛ جريد (كيهان) الايرانية, ع15614 26 ديما, 1357, 17 كانون الثاني 1979.

(4) جريدة (كيهان) الايرانية , ع15761, 26 ديما 1357, 17 كانون الثاني 1979.

(5) جريدة اطلاعات (الايرانية), ع15774, 12 بهمن ما 13575, 2 شباط 1979.

(6) Berna Gürkas, Turkiye-Iran iliskileri, Stratejih Öngörü, Tasam, (Ankara, 2005), s. 108.

اللجنة تدير هذه الحكومة, وقام علماء الدين المتنفذون بتأسيس حزب جديد عرف بـ (الحـزب الجمهوري الاسلامي)[*] واصبح هذا الحزب بمثابة الحزب الحاكم في ايران. وفي هـذا الوقـت بـدأ الصراع على السلطة يطفو على السطح بـين رجـال الثـورة اي (بـين علـماء الـدين وبقيـة الكتـل السياسية), الى جانب ذلك برز صراع بين علماء الدين انفسهم, حيث انقسموا الى فريقين: الاول, كان ضد تدخل علماء الدين في شؤون الدولة وكان اية الـلـه شريعة مداري من ابرز زعماء هـذا الفريق, والثاني يؤيد تدخل رجال الدين في شؤون السياسة كان على رأسه اية الـلـه الخميني[1].

وفي 1 نيسان 1979 اعلن في طهران عن قيام الجمهوريـة الاسـلامية في ايـران (جمهـوري اسلامي ايران)[2], وكان هدف اية الـلـه الخميني المعلن تجاوز الحدود القومية للدولة وتحقيـق تحالف بين العالم الاسلامي دون تمييز بين مكوناته وكان من ابرز اهداف الثورة الايرانية المعلنـة ما يأتي:

1- العـودة الى المبـادئ الاساسـية للاسـلام, حيـث جـاءت بـادارة تعتمـد تعـاليم الـدين الاسلامي.

2- اجراء اصلاحات جذرية في مجال مستلزمات حياة الشعب, مع ضـمان حمايـة ابنائـه وتحسين ظروف المظلومين منهم والحد من اللامساواة[3].

3- تثبيت اسس الثورة من الداخل.

4- تصدير الثورة الى الخارج[4].

---

(1) Serzed Ahmedov, Turkiye-Iran Münasebetleri 1979-1991, (Ankara, 1996), ss. 27-28.

(2) Gürkan, Op. Cit., p. 72;

ابو مغلي, المصدر السابق, ص297.

(3) Türel Yilmaz, Iran Islam Devrimi ve Turkiye-Iran iliskilerine Etkisi,(Ankara, 2005), s. 89; Yazar, A.G.E, s. 16.

(4) جان. ال. اسبوزيتو, انقلاب ايـران وبازتـاب جهـاني أن, ترجمـة محسـن مـدير شـانه جـي, مركـز بازشناسي اسلام ايران, ط1, (تهران: 1382) (2003), ص ص16-17.

5- مساندة الحركات التحررية ضد النفوذ الاجنبي[1].

6- الحفاظ على وحدة الاراضي الايرانية وتأمين الحكومة الوطنية.

7- الدفاع عن المسلمين في ارجاء العالم كافة[2].

على الرغم من سياسة الاعتدال التي حاول ان يسير عليها مهدي بازركان وزملاؤه في الحكومة إلا أنهم لم يتمتعوا بالسلطة الفعلية في ادارة الدولة, لان اية اللـه الخميني عمل على ايجاد سلطتين متوازيتين منذ اللحظة الاولى للثورة: سلطة رسمية تمثل واجهة مقبولة للنظام امام العالم وهي الوزارة, وسلطة فعلية تباشر شؤون الدولة مكونة من اللجان الثورية المحلية ومحاكم الثورة واللجنة المركزية لرجال الدين والمجلس الثوري ومجلس الخبراء الذي اسندت اليه مهمة اعداد الدستور. اما الوزارات والوكالات المركزية للاعلام والجيش والشرطة وبقية اجهزة الدولة فكانت كلها من الوجهة الرسمية تابعة لرئاسة الوزارة ولكنها فعليا تعمل تحت اشراف اللجان الثورية المحلية التي كانت تنتشر في كل مكان[3].

وفي محاولة النظام الجديد التخلص من معارضيه ولاسيما قادة الجيش الايراني فقد بادر قادة الثورة الى محاكمة كبار القادة العسكريين, وبعد مرور شهرين من قيام الثورة اعدم اكثر من 200 شخص من كبار مسؤولي الشاه المدنيين بهدف ازالة خطر اي انقلاب محتمل واجرى قضاة الثورة من امثال القاضي صادق خلخالي[*] محاكمات سريعة افتقرت الى وكلاء الدفاع والمحلفين, ولم تمنح المتهمين الفرصة للدفاع عن انفسهم ومن بين الذين اعدموا

(1) عبداللـه يوسف سهرمحمد, «السياسة الخارجية الايرانية تحليل لصناعة القرار», مجلة السياسة الدولية (القاهرة) , سنة 35, ع138, 1999, ص12.

(2) محمد سريع القلم, «الامن القومي الايراني», مجلة المستقبل العربي, (بيروت) , مركز دراسات الوحدة العربية, ع279, 2002, ص114.

(3) السبكي, المصدر السابق, ص239.

بدون محاكمة امير عباس هويدا[*] رئيس الوزراء السابق في عهد الشاه, اما الذين هربوا من ايران فلم ينجوا من الملاحقة, فبعد مرور عقد على قيام الثورة اغتيل في باريس رئيس الوزراء الاسبق شابور بختيار, وكان واحداً من مجموعة لا تقل عن 63 ايرانياً من النظام السابق قتلوا او جرحوا منذ الايام الاولى من سقوط الشاه, ومنذ اوائل شهر اذار 1979 اصيب المعتدلون الاسلاميون بخيبة امل عندما قام اية الله الخميني باغلاق الصحف والمجلات المعارضة لفكرة الحكومة الاسلامية[1].

مع بداية عام 1980 بدأت عمليات قمع المعارضة الاسلامية المعتدلة, واضطهد العديد من قادتها ورموزها كان من بينهم اية الله شريعة مداري الذي وضع تحت الاقامة الجبرية, وفي اذار 1980 بدأ ما عرف بـ (الثورة الثقافية) حيث اغلقت الجامعات التي اعتبرت معاقل لليسار مدة سنتين لتصفيتها من معارضي النظام الديني, كما عملت الحكومة على فصل (20000) معلما, و (8000) تقريبا من الضباط باعتبارهم متغربين اكثر مما يجب[2].

وفي مجال السياسة الاقتصادية عملت الحكومة على تطبيق الخطط الهادفة الى النهوض الاقتصادي بواسطة الجمعيات التعاونية وايجاد فرص العمل للجميع, كما اسست الحكومة ما يسمى (جيش البناء) لاعادة بناء واعمار المناطق الريفية[3].

اما بخصوص الجانب الثقافي, فقد عملت الحكومة على تهيئة الاوساط كافة وتوفير مختلف السبل من اجل تعميم ثقافة الثورة, وفي مجال الادارة فقد وعدت الحكومة بازالة العقبات التي من شأنها عرقلة سير العمل الاداري في البلاد, وعملت على تأسيس مؤسسة جديدة عرفت بأسم (مؤسسة المستضعفين) مهمتها

---

(1) http://ar.wikipedia.org. p. 4.

(2) اسبوزيتو, بشين, ص ص16-17.

(3) فاروق عمر فوزي, «ايران الخميني ... الى اين», مجلة دراسات ايرانية, مركز الدراسات الايرانية (البصرة), المجلد الاول, ع4-5, 1989, ص ص17-18.

مصادرة جميع الاملاك والاراضي والمصانع من اصحابها الذين قتلوا او تركوا ايران بعد وصول اية الـلـه الخميني للحكم[1].

ثالثا: توجهات نظام الحكم على الصعيد الخارجي

لقد عارضت الـدول الكـبرى, واهمهـا الولايـات المتحـدة الامريكيـة والاتحـاد السـوفيتي والصين وبريطانيا والمانيا الثورة في ايران[2]. وعلى الفور قطعت ايران علاقاتها بالولايات المتحـدة الامريكية[3], فضلا عن انسحابها من منظمة السنتو (CENTO) في 12 اذار 1979, ذلك الحدث الذي ترك اثار حيرة بقية اعضاء المنظمة[4]. وفي الاول من تشرين الاول 1979 تـم الغـاء الاتفـاق الامني بين ايران والولايات المتحـدة الامريكيـة الموقعـة في اذار عـام 1959, وكـان اهـم قـرارات الحكومة في مجال علاقاتها الخارجية ان تقوم على اسـاس المسـاواة, وحسـب تصريحـات رئـيس الوزراء مهدي بازركان اكد على ان السياسة الخارجية الايرانية تقوم على اساس عدم الانحياز[5].

تبنى اية الـلـه الخميني شعارات مركزية, وكان من ابـرز هـذه الشـعارات شـعار (**لا شرقية ولا غربية**) بوصفه مبداً اساسياً يوضح فيه موقفه مـن النظـام الـدولي القـائم انذاك المتمثل بسيطرة الولايـات المتحـدة الامريكيـة والاتحـاد السـوفيتي عـلى العـالم[6], واتهم جميع دول العالم بالانحياز الى هذين المعسكرين, وبان ايـران غـير منحـازة الى اي جانب, وقد ساوى اية الـلـه الخميني بـين هـذين المعسـكرين مـن حيـث انهـما قـوتين اسـتعماريتين تعمـلان عـلى اسـتغلال العـالم الثالـث, واكـد عـلى رفـض مثـل هــذه

(1) فوزي, المصدر السابق, ص16.

(2) The Islamic Revolution in Iran, p. 101.

(3) Yilmaz, Iran Islam Devrimer …, s. 90.

(4) Gürkan, Op. Cit., p. 72.

(5) Yilmaz, Iran Islam Devrim …, s. 90.

(6) قهرمان بوربناب, تأثير انقلاب اسلامي بر تركيـة, مركـز بروهشـهاى علمـي ومطالعـات اسـتراتزي خاورميانه , 1379 (2000), ص77.

الايدولوجيات واتهم الدول الكبرى بانها تفرض ايدولوجياتها على العالم الثالث[1].

وقسم اية الـلـه الخميني العالم الى قسمين (مستضـعفين ومسـتكبرين) ورفـع شـعار (تحرير مستضـعفي العـالم مـن سـلطة المسـتكبرين) ومسـاعدة حركـات التحـرر في العـالم, واصبحت السياسة الخارجية خلال هذه المرحلة تقوم على اساس نظريـة (الاستضـعاف)[2], واكد اية الـلـه الخميني بان الجمهورية الاسـلامية تسـاند وتسـاعد المستضـعفين مـن اجـل تحريرهم من سلطة المستكبرين[3]. وكان الهدف الرئيس للسياسـة الخارجيـة الايرانيـة منـذ البداية هو اتحاد العالم الاسلامي تحت قيادة الثورة الاسلامية وتحرير المسلمين والمظلـومين في العالم[4].

واعتبر اية الـلـه الخميني الامم المتحدة بانها اداة في ايـدي القـوى العظمـى تسـتخدمها ضد الدول الضعيفة. كما عبر عن رفضه للشرعية الدولية وقواعد العلاقات الدولية التـي وصـفها بـ (شرعية تسلط الدول المستكبرة)[5].

كما رفض اية الـلـه الخميني الاقرار بالحدود الجغرافية بين الدول الاسـلامية بدعوة انها تتعارض مع مبادئ الاسلام وتراثه الذي يرى المجتمع الاسلامي واحـداً لا يتجزأ, واعترف فقط بما سماه بالحـدود الايدولوجيـة[6], وقـد قـادت سياسـة التحـدي

(1) لازم لفتة ذياب المالكي, «سياسة ايران الخارجية في عهد محمد خاتمي بين الثوابت والمتغيرات واثرها على علاقاتها الدولية 1997-2001», كلية صدام للدراسات التاريخية, (البصرة, د.ت), ص3؛ حميـد معبـادي, جالش هاي ايران وامريكا بعد از بيروزي انقلاب اسلامي ايران, انتشارات مركز اسـناد انقـلاب اسـلامي, (تهران, 1381), (2000), ص ص70-74.

(2) لازم لفتة ذياب المالكي, «القرار السياسي في المؤسسة الدينية الايرانية واثره في اقامة علاقات طبيعية بـين العراق وايران 1979-2000», دراسات استراتيجية (البصرة), ع1-2, السنة 1, 2000, ص4.

(3) بوربناب, بشين, ص77.

(4) اسبوزيتو, بشين, ص47.

(5) المالكي, سياسة ايران الخارجية في عهد محمد خاتمي, ص6.

(6) فوزي, المصدر السابق, ص15.

التي مارسها ونادى بها اية الـلـه الخميني ايران الى التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية عـلى انها (الشيطان الاكبر)[1], والاتحاد السوفيتي (الشيطان الاصغر)[2], ودول الخليج العربي على انهـا حكومات غير اسلامية حليفة للشيطان الاكبر وسماها اية الـلـه الخميني بدول الاسلام الامـريكي[3]. واكـد الخمينـي ان انشـاء الحكومـة الاسـلامية في ايـران مجـرد خطـوة اولى تجـاه انشـاء (الدولـة العالمية), وطالب اية الـلـه الخيمني الحكومة الاسلامية بان يكون هدفها الاول تحريـر البشريـة من سلطة المستكبرين[4].

قامت الحكومة الاسلامية بالغاء الاتفاقيات والمعاهدات التي فرضت على ايـران في عهـد محمد رضا شاه كان من ضمنها الغاء اتفاق عام 1959 مع الولايـات المتحـدة الامريكيـة (الـذي كان يمنح الادارة الامريكية حق التدخل في الشؤون الداخلية الايرانية), والغاء البنـدين الخـامس والسادس من معاهدة عام 1921 مع روسيا, التي سمحت للروس بموجبها بالتدخل عسـكريا في ايران, كما الغي قانون الامتيازات الاجنبية الذي كان يمنع ايران من ممارسة حقها في محاكمة اي شخص امريكي يرتكب جريمة في ايران, وقطعت العلاقات الدبلوماسية مـع اسرائيـل, وفي مقابـل ذلك اعترفـت ايـران بمنظمـة التحريـر الفلسـطينية وسـمحت لهـا باقامـة سـفارة فلسـطينية في طهران[5].

ولعـل مـن اكـثر المخـاوف التـي اثارتهـا الثـورة الايرانيـة بعـد قيامهـا عـام 1979, هـي التصريحـات التـي كـان يطلقهـا ايـة الـلــه الخمينـي والـزعماء الايرانيـون بشـأن تصـدير

(1) حسين حافظ وهيب العكيلي, «الهواجس الايرانيـة مـن التواجـد الامـريكي في العـراق», في كتـاب الخليج (الفارسي): الامن والتعاون الاقليمي على ضوء التطورات السياسية العالمية, مركز دراسـات الخليج (الفارسي), (طهران, 2006), ص259.

(2) Gürkas, A.G.E., ss. 109-110.

(3) اسبوزيتو, بشين. ص51.

(4) المالكي, سياسة ايران الخارجية في عهد محمد خاتمي, ص6.

(5) ميشال نوفل, سياسة الارض, دار الجديد, (بيروت, 2000), ص ص121-122.

الثورة الايرانية[1], سيما وان اية الـلـه الخميني دعا الى ايجـاد نمـاذج اسـلامية للحكـم في الـدول الاسلامية بما يشبه النموذج الاسلامي في ايران[2], وبعبارة اخرى فقـد اعتـبر ايـة الـلــه الخمينـي ايران نقطة البداية وقاعدة انطلاق نحو تحقيق الوحدة الاسلامية والحكومة الاسلامية من خلال تطبيق شعار (تصدير الثورة الاسلامية)[3].

ففي بداية عام 1980 بدأت ايران حملات دعائية عديدة منها بيانات كانت تصـدر مـن الدولة وكذلك دعوة قياديي علماء الدين الى سياسـة تصـدير الثـورة,وفي عـام 1981 قـام رئـيس الجمهورية ايـة الـلــه خـامنئي بتوصـيه ائمـة الجوامـع في جميـع انحـاء ايـران ان يجعلـوا مـن مساجدهم مركزاً للعبادة والنضال الثقافي العسكري[4].

حاولـت ايـران تصـدير نظامهـا الى البلـدان الاسـلامية الاخـرى في دول الجـوار العـربي والاسلامي[5], من خلال ترويج مشروع يقوم على اعتبار ايران الحارس والحامي لثورة العالم التـي سوف تقوم بها شعوب وبلدان اخرى, وكان اية الـلـه الخميني يعمل على تمجيد رسالته الفريدة وتبرير اي شيء يقوم به لغرض تحقيق المزيد من المصالح الوطنية, وكانت المبادئ الرئيسة التـي انتهجها اية الـلـه الخميني تدعو الى رفض التأثيرات الثقافية او السياسية الاجنبية[6].

وعـلى هـذا الاسـاس قامـت ايـران بانشـاء مؤسسـات لتصـدير الثـورة وكـان مـن اهمهـا هـي مؤسسـة الـدعوة الاسـلامية, ومدرسـة الحجتيـة في قـم, ومركـز الفكـر ومركـز

(1) الحمداني, العلاقات الايرانية-التركية وانعكاساتها ..., ص32.

(2) حسيب عارف العبيدي, العراق ودول الجوار غير العربي, بيت الحكمة سلسلة المائدة الحـرة (4), (بغداد, 1997), ص24.

(3) العبيدي, النظام السياسي في ايران ..., ص54.

(4) اسبوزيتو, بشين, ص51.

(5) Idris Bal, Instability in the Middle East, Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Era, (U.S.A, 2004), p. 353.

(6) Barry Rubin, Regime Change in Iran; Areassesment, Middle East Review of International Affairs, Vol. 7, No. 2, June, 2003, p. 5.

الفارابي, وكانت هذه المؤسسات شبه مستقلة عن الدولة, وكان الوظيفة الاساسية لهذه المؤسسات هي تصدير الثقافة الثورية, وجاء في تقاريرها السنوية لسنة 1987 بان تصدير الثورة كانت احدى اهداف اية الله الخميني والجمهورية الاسلامية الايرانية, وقامت هذه المؤسسات بطبع الكتب عن الثورة الاسلامية بلغات مختلفة (انكليزي, عربي, فرنسي, الماني, تركي, كردي, هندي)[1].

ويقول اية الله الخميني في شأن تصدير الثورة: «**علينا القيام بتصدير ثورتنا الى العالم, ان الثورة التي لا تصدر افكارها يجب ان تهمل لان الاسلام لا ينظر بعين التفرقة الى الدول الاسلامية المختلفة ان الاسلام يدعم كل الشعوب الفقيرة في العالم, ومن جانب اخر فان القوى العظمى والدول الكبرى تعتزم سحقنا, فاذا بقينا منغلقين فان مصيرنا هو الهزيمة المحتومة**». وعلى هذا الاساس قامت ايران بتأسيس وزارة سميت (**وزارة الارشاد الاسلامي**) هدفها تصدير الثورة الى البلدان الاسلامية[2].

ويرى اية الله الخميني ان كل الدول الاسلامية يمكن ان تكون ميدانا لقيام الثورة الاسلامية, وتبعا لذلك يجب اقامة علاقات قوية اكثر متانة بدلاً من استخدام القوة في عملية تصدير الثورة. وان استخدام القوة في تصدير الفكر لا يعتبر تصديراً ويجب استخدام اسلوب تطوير العناصر الاسلامية في الدول بوصفه عاملا مساعدا في تصدير الثورة, وهذا بدوره يجعل المسؤولية كبيرة على عاتق كوادر الشؤون الخارجية, وهنا تتجلى اهمية النشاطات المرتقبة من الدبلوماسيين في تطوير العناصر الاسلامية في الدول الاسلامية, ويأتي على رأس الفعاليات عملية اعداد الدعايات الاسلامية والمنشورات وتوزيعها[3].

---

(1) فرهنك رجائي, ايدئولوزي وجهان بيني ايراني: صدور فرهنكى انقلاب, مركز بازشناسي اسلام وايران, (تهران, 1382) (2003), ص ص88-89.

(2) Yazar, A.G.E., s. 17.

(3) A.E., s. 18.

وفي المجال نفسه يقول اية اللـه الخميني حول تصدير الثورة ان اسلوب الدعاية هو من اقوى الاساليب لتصدير الثورة ويقول( يجب ان تعرف الاسلام بتعاليمه الصحيحة كما هي وعندما تتعرف الشعوب على الاسلام فانهم سوف يلتفون حول الاسلام)[1]. وفي هذا المجال يدعو الطلبة الايرانيين في الدول الاخرى الى نشر افكار الثورة من خلال سلوكهم الاسلامي[2].

والاسلوب الاخر الذي استخدمته الحكومة الايرانية لتصدير الثورة هو الاعلام فقد افتتحت محطة ارسال اذاعية تبث لمدة ثماني عشر ساعة, هذه المحطة مخصصة لاذاعة (رسالة الثورة الايرانية) وكانت البرامج تبث باللغة العربية والفارسية, وهذه البرامح كانت تبشر بمزايا (الثورة الاسلامية) وتحمل طابع التشكيك بالانظمة القائمة في دول المنطقة[3].

كما كانت ايران تستفيد من المراسيم السنوية للحج في مكة المكرمة حيث كان يذهب حوالي 100-150 الف حاج ايراني الى الحج[4], وكان الحجاج يرفعون صور اية اللـه الخميني ويرددون شعارات ضد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي واسرائيل[5].

---

(1) فرهنك رجائي, معركة جهان بين ها در فردورزي سياسي وهويت ما ايرانيان, انتشارات احياء كتاب, (تهران, 1373) (1994), ص224.

(2) روح اللـه كاركر رمضاني, صدور انقلاب ايران: سياست, اهداف, ووسايل, مركز بازشناسي اسلام ايران, (تهران, 1382) (2003), ص70.

(3) محمد جاسم النداوي, السياسة الايرانية ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات منشورات مركز دراسات الخليج العربي, (جامعة البصرة, 1990), ص ص126-127.

(4) المصدر نفسه, ص137.

(5) رمضاني, بشين, ص52.

ان الموقف المتشدد للسياسة الخارجية الايرانية ابان عهد اية اللـه الخميني اثر على واقع علاقات ايران العربية والدولية حيث اصبحت ايران معزولة نوعاً ما عن معظم تلك الدول.

## المبحث الثاني

## موقف تركيا من قيام الثورة الايرانية

## في ايران 1979

لقد انتاب القلق السياسين الاتراك عقب قيام الثورة الايرانية بقيادة العلماء المسلمين, لاسيما ان الحكومة الايرانية تبنت شعار تصدير الثورة الى البلدان المجاورة. وخوف تركيا من قيام ثورة مماثلة للثورة الاسلامية في ايران من خلال الحركات الاسلامية الموجودة في تركيا, خاصة وان تركيا كانت تعاني في تلك الفترة من اضطرابات داخلية[1].

كانت تركيا من اولى الدول التي اعترفت بالنظام الجديد في ايران[2], ففي 13 شباط 1979 اصدر رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد[*] تصريحاً جاء فيه «**لقد حدث مؤخراً في الدولة الجارة والصديقة ايران فصل جديد وبدورنا نهنئ الشعب الايراني على ما حدث واتمنى لهم الخير والموفقية في مسيرتهم هذه, وكانت تركيا تراقب الاحداث التي جرت في ايران بشكل دقيق, وانطلاقاً من قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة كانت تركيا تنظر بعين الحذر وتراقب الاحداث بحساسية. وان ايران صاحبة تجربة كبيرة في معرفتها في شؤون الدولة الداخلية وهي قادرة على فهم شعبها وحل مشاكله بجدية, وان الرشد الموجود لدى الشعب الايراني ليس إلا دليلاً على مستوى الثبات لدى هذا الشعب ... ويضاف الى ذلك ان بيننا وبين الجارة ايران ترابط تاريخي وثقافي ... وان حكومتنا بدورها سوف تولي اهمية كبيرة للعلاقات التركية-الايرانية الجديدة والصداقة التقليدية الملائمة**

(1) Narli, Op. Cit., p. 2.

(2) Barkey, Op. Cit., p. 152.

**وسوف نظهر للايرانيين اهمية هذه العلاقات, وان تعزيز العلاقات ما بين البلدين-حسب معرفتي- سيكون عامل مؤثر للسلام الاقليمي»**[1].

وفي 14 شباط من العام نفسه أرسل بولند اجاويد برقية تهنئة الى رئيس الوزراء الايراني مهدي بازركان, ومما جاء فيها: «**تهنئ الحكومة التركية والشعب التركي الحكومة الايرانية والشعب الايراني بالحكومة الجديدة ونأمل ان تقوم الحكومة الجديدة في فترة قصيرة على تحسين الوضع وتحقيق الاستقرار وتثقيف المجتمع ورفع المستوى المعاشي لشعبهم ونحن نؤمن بذلك ونتمنى لهم التوفيق, وبعد التحولات الجديدة في ايران يجب حل جميع المشاكل الداخلية التي يعاني منها الشعب والمشاكل الخارجية بجهود ايرانية بحتة ... نؤمن بحكمتكم السياسية من اجل بلوغ حل لمشاكل الامة ... واذكركم برغبة حكومتنا في تطوير العلاقات بين البلدين بشكل ينسجم مع العلاقات التاريخية والروابط الاخوية النابعة من القيم المعنوية المشتركة بين شعوبنا ... نتمنى للحكومة الجديدة والاخوة الشعب الايراني السعادة والعافية والرفاه والنجاح بما يبذلونه من الجهود من اجل استقرار ايران»**[2].

وفي 15 شباط 1979 تم استدعاء سفير تركيا في ايران, وكان من بين السفراء القلائل الذين استقبلهم اية الله الخميني, وقرأ السفير التركي رسالة رئيس الوزراء التركي امام اية الله الخميني ونشرت رسالة اجاويد في الصحف الايرانية, ورد اية الله الخميني على رسالة الرئيس التركي خلال تلك المقابلة التي جرت بينه وبين السفير التركي, ومما جاء فيها: «**لكم والى الشعب التركي المسلم الصديق كل الشكر والتقدير, الشعب الذي شاركنا في السراء والضراء, الشعب الشقيق, لقد عشنا سنوات تحت ظل الدكتاتور (محمد رضا شاه) وتحت ضغوط واعتداءات الدول العظمى ... وفي النهاية تمكنا من الاطاحة بالدكتاتور والظلم الاجنبي».**

(1) Türgut Tülümen, Iran Devrimi Hatiralari, Birinci Baski, (Istanbul, 1998), s. 65.

(2) Ahmedov, A.G.E., ss. 33-34.

وواصل اية اللـه الخميني حديثه قائلاً: «**ان الامبراطوريـة العثمانيـة بعـد خسـارتها في الحـرب العالمية الاولى وسقوط الخلافة بدأت الدول الاستعمارية بتقسيم الامة الاسـلامية الى دويـلات صغيرة وانني لحزين على سقوط الدولة العثمانية انذاك» وفي ختام حديث اية اللـه الخمينـي مع السفير التركي قال «ان الدولة الاسلامية التركية الجارة هي مـن سـتقوم مسـتقبلا بمسـاعدة شقيقتها ايران**»[1]. وهذا ما جعل العلاقات بين البلدين بعيدة عن التوتر نوعاً ما, بالرغم من ان بعض الصحف التركية دعت الى التريث لمعرفة النتائج لاحقاً[2].

استطاعت ايران خلال هذه الفترة تطوير علاقـات التعـاون والصـداقة مـع تركيـا, حيـث سعت تركيا الى بناء روابط تجارية جديدة ومهمة مع ايران, في الوقت الذي رفضـت فيـه ايـران اي تعاون امني مع تركيا حتى لا تعطي القوات التركية اية ذريعة لمطاردة الثـوار الاكـراد داخـل اراضيها[3].

وفي 9 حزيران 1979 قامت ايران بدعوة وزيـر الخارجيـة الـتركي كنـدوز اوكجـين لزيـارة طهران, وعدت تلك الزيارة الاولى لتطـوير العلاقـات الثنائيـة بـين البلـدين, وتـم خلالهـا بحـث المشاكل المحتمل حدوثها بين البلدين وسبل تطوير العلاقات وتنمية افاقها المستقبلية[4].

لقـد سـعت تركيـا الى تحقيـق ثلاثـة اهـداف رئيسـة بخصـوص علاقاتهـا مـع ايـران هي:

1- التعايش مع ايران وفق المتغيرات الجديدة الحاصلة فيها.

2- التزام موقف الحياد في الحرب العراقية-الايرانية 1980-1988

---

(1) Tülümen, A.G.E., ss. 66-67.

(2) لقمان عمر محمود احمد, العلاقات التركية-الامريكية 1975-1991, اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب, (جامعة الموصل, 2004), ص215.

(3) نوفل, المصدر السابق, ص ص125-126.

(4) Ahmedov, A.G.E., ss. 33-34.

3- استغلال تلك الحرب لتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع ايران[1], حيث ارادت تركيا التعاون مع ايران لمنع وقوعها في دائرة النفوذ السوفيتي[2].

وعلى الرغم من اعتقاد بعض المراقبين السياسيين بعد مجيء حكومة سليمان ديميريل في تركيا في تشرين الثاني 1979 بانها سوف تنظر الى النظام الجديد في ايران نظرة سلبية وهو ما سينعكس من ثَمَّ على طبيعة العلاقات بين البلدين[3]. إلا ان تركيا ابدت ارتياحاً من تدني سمعة ايران في المجال الدولي لاسيما بعد قطع علاقاتها مع العديد من الدول الاوربية, مما رجع الكفة لصالح تركيا لتحقيق مكاسب اقتصادية وتطوير علاقاتها مع ايران[4].

على العموم يمكن الاشارة الى اهم النقاط والعناصر المشتركة التي من شأنها تطوير العلاقات التركية-الايرانية.

1- ان علاقة الجوار تعد من اهم نقاط التقارب بين البلدين.

2- طول الحدود المشتركة بين الدولتين, البالغة 454كم, فمن الضروري الحفاظ على امن الحدود باقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية.

3- ان الدولتين عضوان في منظمة الايكو Eco.

4- حاجة البلدين لبعضهما بعض من اجل الوصول الى بلدان اخرى.

5- تعتبر ايران ثاني دولة في العالم من حيث انتاج الغاز الطبيعي, واهمية ذلك بالنسبة لتركيا كونها من الدول المستهلكة لهذه الطاقة[5].

---

(1) Robert Olson, Turkey's Relation with Iran, Syria Israel and Russia 1992-2000, Mazda Publishers, (California, 2000), p. 11.

(2) بوربناب, بشين, ص80.

(3) Gokan Cetinsaya," Turkish-Iranian Relation since the Revolution", Turkish Review of Middle East Studies, Annual, 2003, Vol. 14, p. 144.

(4) Centinsaya,Essential Friends and Natural Enemies...,p.13.

(5) Iran Islam Cumhuriyeti ve Turkiye Cumnuriyeti Iliskikerne kisa bir bakis, ss. 1-3.

## المبحث الثالث

## ازمة رهائن السفارة الامريكية في طهران

## وموقف تركيا منها

قامت مجموعة من الطلبة بالتظاهر امام السفارة الامريكية في طهران واقتحامها بتاريخ 4 تشرين الثاني 1979[1], وقد بلغ عدد المشاركين في التظاهرة اكثر من 450 طالباً[2], ان اقتحام على السفارة كان بقيادة (باسداران) اي الحرس الثوري وكان هؤلاء مرتبطون باية الله الخميني مباشرة ويخضعون لاوامره واثناء فترة الازمة كان يقوم اثنان من الطلبة يوميا بزيارة الامام ويعودون بالتعليمات التي يصدرها اليهم, وكان احمد ابن اية الله الخميني يحضر يوميا الى السفارة ليقوم بمهمة الارتباط بين الطلبة ووالده[3].

نشأت هذه الازمة عندما توجه محمد رضا شاه للعلاج في نيويورك, حيث طالب المتظاهرون باعادة الشاه الى ايران لمحاكمته في محاكم الثورة[4], وكذلك كانت السفارة الامريكية تقوم باخفاء كبار الضباط والقياديين من اتباع الشاه[5], كما

---

(1) اسيمة جانو, التاج الايراني, مكتبة مدبولي, ط1, (القاهرة, 1987), ص162؛
Ahmedov, A.G.E., s. 92.

(2) هيكل, المصدر السابق, ص33.

(3) سابلية, المصدر السابق, ص147.

(4) السبكي, المصدر السابق, ص244.

(5) هيرو, بشين, ص201.

وكانت السـفارة الامريكيـة تعـد مركـزاً لنشـاط الجواسـيس والمعارضـين للحكومـة الاسلامية[1].

احتجز الطلاب نحو 100 رهينة (63 منهم امريكيو الجنسية), وكان منهم 50 دبلوماسـياً من العاملين في السفارة[2], وكان الطلاب قد برروا اقتحامهم السفارة الامريكيـة بـانهم يطـاردون عملاء وكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA) والسافاك (Savak)[3].

ابلغ وزير الخارجيـة الايـراني صـادق قطـب زادة[*] الصـحفيين الاوروبيـين الموجـودين في مكان الحادث بان الحكومة الايرانية سوف تعلن قدر المستطاع عن مصير الرهائن, وبان العديد من الرهائن سيطلق سراحهم, وقال وزير الخارجيـة الايـراني بـان عـدداً غـير قليـل مـنهم سـيتم محاكمتهم بوصفهم جواسيس, وقال ايضا «**هـؤلاء الـذين سـوف يبرهنـوا بـانهم غـير متـورطين بشكل خطير وجاد في التجسس سيتم اطلاق سراحهم**». وسئل الوزير ان كـان ايـا مـن الرهـائن سيتهم ويحاكم بالاعدام, فأجاب الوزير «**انني امل باننا سوف لن نصل الى هذا الحد, ولكـن في واقع الامر فان اي شيء هو محتمل**»[4].

قامـت الولايـات المتحـدة الامريكيـة بـاطلاق حملـة اعلاميـة كبـيرة رافقتهـا العديد من التصريحات لكبار المسؤولين الامريكيين ضد ايران بسبب ازمة الرهـائن في ايران, واعلنت تجميد الارصدة الايرانية الموجودة في المصـارف الامريكيـة والتـي تبلغ قيمتها 12 مليار دولار, ومنع جميع التبادلات التجاريـة مـن جانـب المصـارف

(1) واعظي, بشين, ص94.

(2) Osman Metin Öztürk, Iran, (Ankara, 2006), s. 393;

(3) نيفين عبد المنعم مسعد, صنع القرار في ايران والعلاقات العربية-الايرانية, مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, (بيروت, 2001), ص237.

(4) www.time.com.

الامريكيـة مـع المصـارف الايرانيـة, وتجميـد الحسـابات المصرفيـة الايرانيـة في بـاقي دول العالم[1].

وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة الامريكية تقـوم بتعبئـة قواتهـا مـن اجل التدخل عسكريا. وكانت تركيا اول من استعانت بها الولايات المتحدة الامريكية لمساعدتها في هذه الازمة. إلا ان تركيا منعت الولايات المتحدة الامريكية من حقـوق التزود بالوقود وعبور الاجواء التركية واستخدام قواعدها خلال هذه الازمة[2]. واعلـن رئيس الوزراء التركي سـليمان ديميريـل في 23 تشريـن الثـاني 1979 بـان تركيـا سـتقرر سياستها تجاه هذه الازمة بعد ان تتلقى طلبـا رسـمياً بـذلك مـن الولايـات المتحـدة الامريكية واصدر حزب السلامة الوطني[**] بيانـاً في عـام 1979 اعلـن فيـه معارضـته كليا لاستخدام القواعد التركية في هذا المجال[3], رغم اشـارته الى ان احتجـاز الرهـائن مخالفة دولية[4].

كـما اعلنـت حكومـة سـليمان ديميريـل رفضـها الضـغوط الامريكيـة بسـحب سفيرها في طهران[5], واشاد اية اللـه الخميني بالموقف التركي بقوله: «**ان تركيا دولـة**

(1) Ahmedov, A.G.E., s. 32.

(2) صـابر قاسـمي, جمهوريـة تركيـة, مركـز انتشـارات وزارت امـور خارجـة, ط2, (تهـران: 1384), (2005), ص216.

(3) زياد عزيز حميد يحيى, العلاقـات التركيـة-السـوفيتية 1952-1990, اطروحـة دكتـوراه غـير منشورة مقدمة الى كلية التربية, (جامعة الموصل, 2001), ص118؛ تركيـا صـعوبات وافـاق, دراسات استراتيجية, مؤسسة الابحاث العربية, دراسـة رقـم 12, دائـرة الشـؤون الخارجيـة, ص64.

(4) ديغـور بـازوغلو سـيزر, سياسـات تركيـا الامنيـة, مؤسسـة الابحـاث العربيـة, (د.م, 1981), ص38.

(5) خليـل ابـراهيم النـاصري, التطـورات المعـاصرة في العلاقـات العربيـة التركيـة, مطبعـة الرايـة, (بغداد, 1990), ص97.

**ديمقراطية ولن تسمح للدول الاجنبية في التدخل في الشؤون الداخلية لبلدنا, ونحن متأكدون ان تركيا سوف تدعمنا وتساعدنا في تحقيق الاستقرار في المنطقة»**[1].

عملت الولايات المتحدة الامريكية على فرض عقوبات على ايران نتيجة ازمة الرهائن, لكن تركيا رفضت السير وفق خطط الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال[2], رغم ان تركيا ادانت عملية حجز الدبلوماسيين الامريكيين في مبنى السفارة بطهران[3]. وربما كان السبب وراء عدم مشاركة تركيا في فرض حظر اقتصادي على ايران, هو ان التجارة الخارجية وتدفق النفط يشكلان اهمية حيوية بالنسبة لتركيا التي كانت انذاك تعمل من اجل اصلاح اوضاعها الاقتصادية, وهذا ما اوضحته رسالة وزير خارجية ايران الى حكومة انقرة, والتي جاء فيها: «**سوف تعزز ايران علاقاتها الاقتصادية مع تركيا شريطة انها-اي تركيا- سوف لن تشارك في الحظر الامريكي المفروض على ايران**»[4].

حاولت الولايات المتحدة الامريكية تسوية ازمة الرهائن سلمياً اذ كتب رئيس الولايات المتحدة الامريكية جيمي كارتر[*] رسالة بتاريخ 1980/3/26 موجهة الى اية اللـه الخميني, قال فيها «**اننا على استعداد للاعتراف بالحقائق الجديدة الناجمة عن الثورة الايرانية ولازال هذا الامر هو هدفنا ومطلبنا**». وكلفت الادارة الامريكية كلا من تركيا والجزائر وسوريا وباكستان وليبيا للتحدث مع المسؤولين

---

(1) Ahmedov, A.G.E., s. 33.

(2) فيليب روبنسن, تركيا والشرق الاوسط, ترجمة ميخائيل نجم خوري, دار القرطبة, ط1, (د.م, 1993), ص69؛ بلند اراس, ايران در روابط تركية اسراييل در دهه 1990, ترجمة سيد اسد اللـه اطهري, مركز استراتيزي, (تهران, 1381) (2002), ص140.

(3) سيزر, المصدر السابق, ص38؛

Gundogan, Op. Cit., p. 3.

(4) C etinsaya, Turkish-Iran Relation…, p. 145.

الايـرانيين بشـأن مسـألة الرهـائن وتسـويتها بـالطرق الدبلوماسـية ولكـن ايـران رفضـت ذلك[1].

بعد رفض ايران حل الازمة بالطرق الدبلوماسية قرر الرئيس الامريكي القيام بعملية عسكرية في 11 نيسان 1980 تقضي بتحرير الرهائن الامريكان بواسطة قوات الكوماندوس الامريكية نفذت العملية يوم الاثنين 21 نيسان 1980, لكن العملية منيت بالفشل بسبب اصطدام طائرة هليكوبتر امريكية باخرى من طراز سي130 محملة بالرجال في موقع الهبوط بالصحراء, قتل على اثرها العديد من الجنود الامريكان وكان فشل العملية صدمة قوية للادارة الامريكية[2].

على اثر ذلك بادر السفير التركي في ايران الى السعي من اجل اطلاق سراح الرهائن الامريكيين, وكان من اوائل الدبلوماسيين العاملين في هذا المضمار[3], حيث اجتمع السفير التركي بتاريخ 7 ايلول 1980 مع المسؤولين الايرانيين بخصوص الافراج عن الرهائن وتم تكليف لجنة خاصة بالوساطة, وبعد مناقشات مستفيضة لموضوع الرهائن, تقرر تشكيل لجنة من الجانب الايراني وتبنت اربعة شروط وهي:

1- اعطاء ضمانات لايران بعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

---

(1) حميد حسيني, كروكانيكري در سفارتخانة امريكا واغاز جنك ايران وعراق, بايان نامه براي در يافت درجة كراشناسي درشته علوم سياسية, دانشكده حقوق علوم سياسية, (دانشكاه تهران, 1379) (2000), ص81.

(2) مذكرات سايروس فانس, خيارات صعبة, المركز العربي للمعلومات, (بيروت, 1984), ص ص261-263؛ للمزيد من التفاصيل عن العملية العسكرية ينظر حسن واعظي, ايران وامريكا بررس سياستهاى امريكا در ايران, انتشارات سروش, ط3, (تهران, 1381) (2002), ص ص97-100؛ عبدالله اميري, سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران, ط1, مؤسسة نشر علوم نوين, (تهران, 1385), ص ص77-90.

(3) ابراهيم خليل احمد, «تركيا والحرب العراقية-الايرانية», اوراق تركية معاصرة, مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا), س1, ع2, (جامعة الموصل, 1987), ص102.

2- سحب الدعوة المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

3- اعادة ممتلكات محمد رضا شاه[1].

4- الافراج عن الارصدة الايرانية المجمدة والتي تبلغ قيمتها 12 مليار دولار في المصارف الامريكية[2].

وادلى اية الله الخميني بتصريحات بخصوص ازمة الرهائن وكيفية حلها وابدى شروطا اربعة هي نفس الشروط التي كانت اللجنة الخاصة قد اقترحتها سابقا لحل المشكلة, واذاع راديو طهران في نشرته الاخبارية نبأ جاء فيه: «**الشروط الاربعة التي وضعت هي الحل الوحيد لانهاء الازمة**», وبدون اي تغيير وافق مجاس النواب الايراني عليها بالاغلبية واوضح بانه في حال الالتزام بالشروط كلها سوف يتم الافراج عن الرهائن كلهم, اما في حالة الالتزام ببعض منها فسوف يتم الافراج عن بعض الرهائن. وجاء في البيان الذي اصدره هاشمي رفسنجاني[*] ما يلي: «**نحن نناضل من اجل الحفاظ على حقوق شعبنا وقد اعلنا عن ذلك وان مسؤولية الافراج عن الرهائن بعد الان ستقع على عاتق الولايات المتحدة الامريكية**»[3].

ونتيجة الجهود والانشطة الدبلوماسية المختلفة, الزم اية الله الخميني الرئيس الايراني محمد علي رجائي[**] بالتعاون مع البرلمان لحل هذه المشكلة طبقا للقواعد التي وضعها اية الله الخميني, ونتيجة لهذا وقع رجائي اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية في كانون الثاني 1981 انتهت بمقتضاها ازمة الرهائن[4].

---

(1) Tülümen, A.G.E., ss. 204-205.

(2) رياض نجيب الريس, مصاحف وسيوف, ايران من الشاهنشاهية الى الخاتمية, رياض الريس, ط1, (لبنان , 2001), ص30.

(3) Tülümen, A.G.E., s. 222.

(4) لازم لفتة ذياب المالكي, «الصراع على السلطة في المؤسسة الدينية الايرانية 1979-1989», مركز الدراسات الايرانية, (د.م, د.ت), ص15.

يمكن تحليل اسباب موافقة ايران على حل الازمة مع الولايات المتحدة الامريكية هو نتيجة دخول ايران الحرب مع العراق اولاً, وثانيا كانت ايران تتطلع الى الغاء العقوبات الامريكية المفروضة عليها بسبب ازمة الرهائن, خاصة في حظر بيع السلاح لايران, وتجميد ارصدتها في البنوك الامريكية.

## المبحث الرابع

## ايران وانقلاب 12 ايلول 1980 في تركيا

### اولا: انقلاب 12 ايلول 1980 في تركيا

شهدت تركيا ازمة اقتصادية حادة طيلة فترة السبعينات من القرن العشرين, وعانت مشكلات اقتصادية واجتماعية نتيجة لنفقات الازمة القبرصية, وارتفاع اسعار النفط, والاعتماد على الاستيراد, وازدادت الديون التركية, واختلت الميزانية التركية, وكانت هناك مؤشرات على ان الحكومة التركية ستبذل جهوداً حثيثة لمواجهة التضخم, ولكن محاولاتها باءت بالفشل فارتفعت الاسعار مما سبب اعباءً كبيرة لذوي الدخل المحدود من العاملين في الوظائف المدنية والقوات المسلحة[1].

لقد ارتفعت مستويات التضخم سريعا في عام 1976 فبلغت 20%, وفي عام 1977 40% ثم 60% في عام 1978[2], وانخفض الاحتياطي النقدي عام 1977, وانتهت السيطرة على الاسعار ووصل معدل زيادة التضخم في شباط عام 1980 الى 137% وهبط في العام نفسه الى 95%, كما ان سعر الليرة التركية تم تخفيضها عدة مرات خلال عام 1979-1980 بنسبة 48% مما اثر في انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بينما اخذ مستوى المعيشة يقل تدريجيا وبلغت نسبة البطالة 20% من حجم القوى العاملة[3].

---

(1) السيد, المصدر السابق, ص112.

(2) محمد السعيد ابراهيم, «تركيا والاختيار الصعب بعد احداث ايران», مجلة السياسة الدولية (القاهرة), ع56, نيسان 1979, ص140.

(3) وصال نجيب عارف العزاوي, المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي 1960-1980, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مركز دراسات العالم الثالث, (جامعة المستنصرية, 1988), ص ص164-165.

فضلاً عما تقدم ادت العوامل الخارجية دوراً في ازدياد حدة البطالة, منها ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية بعد عام 1974, والتي اضرت بالاقتصاد التركي, فضلا عن ايقاف استقبال العمال الاتراك لاسيما في دول اوربا الغربية والغاء عقودهم, نظراً لان الاوربيين كانوا قد استاؤوا من التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974. وازاء ذلك اضطر فريق من العمال للتوجه الى بعض الدول العربية, وعاد فريق اخر الى تركيا ليضيف رقما جديداً الى ارقام العمال العاطلين عن العمل[1].

كما عانت تركيا انذاك من مشكلة اجتماعية كان لها انعكاساتها الخطيرة على الوضع الاقتصادي وهي مشكلة الهجرة من الريف الى المدينة, حيث اخذت المدن الكبيرة في تركيا تستقطب اعداداً كبيرة من سكان الريف, ولعل من الاسباب المهمة للهجرة هو تزايد نسبة العاطلين في الريف نتيجة استخدام الالات والمكننة الحديثة في الزراعة, فقلت فرص العمل مما حدا بهم الى البحث عن مجالات عمل في المدن والاستقرار في احياء شعبية فقيرة حول هذه المدن مما شكل عبئا مضافا الى ما كانت تعانيه هذه المدن من تدهور اقتصادي وانتشار البطالة فقد اصبحت هذه الاحياء مركزاً للمشاكل والاضطرابات ومراكز للعنف السياسي مما اثقل كاهل الحكومة وحال دون قدرتها على تقديم اي خدمات لهم[2].

---

(1) اثيل عبد الجبار الجومرد, (المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي في تركيا), مجلة دراسات تركية, س1, ع2, كانون الاول 1991, مركز الدراسات التركية (الاقليمية حالياً), جامعة الموصل, ص174؛ طلال يونس الجليلي, التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية 1945-1983, اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية, (جامعة الموصل, 1999), ص ص132-133.

(2) سعد عبد العزيز مسلط الجبوري, التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1983-1991 دراسة تاريخية, اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية, (جامعة الموصل, 2007), ص18.

ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى قيام انقلاب 1980 تفشي ظاهرة العنف السياسي فضلا عن تعدد القوى والحركات السياسية المحلية, والتي تتصف بالافكار والمبادئ والممارسات المتخاصمة والمتناقضة, اذ ان كلا منها يريد السيطرة على اوضاع الدولة والمجتمع ويسيرها وفق مشيئته ومبادئه واهدافه, وهذا قاد الى تصادم هذه القوى واستخدام اساليب العنف لتحقيق اغراضها[1], ومما زاد في تفاقم العنف هو حدة الصراعات المسلحة والاغتيالات التي استهدفت قيادات سياسية من اليمين واليسار على حد سواء[2].

ومنذ اواسط عام 1979 بدأت الازمة تسير نحو الانفجار واصبحت تركيا على شفا حرب اهلية, فقد بات اعداد القتلى يزداد ليصل الى ما بين 15-20 قتيلا في اليوم, وخلال حكم سليمان ديميريل وعد باتباع سياسة حازمة لمجابهة العنف, فقد ابعد (17000) من اعضاء مجالس المدن وذلك في بداية شهر ايلول 1980, كما اقرت المحكمة الدستورية حل حزب العمل[*] التركي وتنظيماته, بسبب اصراره على تأييد فكرة ايجاد مدارس باللغة الكردية, اذ عد هذا خرقاً للاتجاه التقليدي الذي يؤكد على اضفاء الصبغة التركية على الدولة[3].

ومن الجدير بالذكر ان الضباط الاتراك كانوا يرون ان الوقت قد حان للتدخل وانهاء حالة التدهور إلا ان الجنرال كنعان ايفرين[**] حال دون ذلك, وقرر الضباط توجيه رسالة تهديد عن طريق رئيس الجمهورية الى جميع الاحزاب, كان نصها «**سبق للقوات المسلحة ان تدخلت في الحقبة الاخيرة مرتين لاقرار النظام, وانها سوف تمارس حقها الدستوري عند الضرورة**»[4].

(1) الطائي, المصدر السابق, ص160.

(2) العزاوي, المؤسسة العسكرية التركية, ص168.

(3) الطائي, المصدر السابق, ص ص164-165.

(4) تركيا صعوبات وآفاق, المصدر السابق, ص ص55-56.

وفي الاسبوع الذي سبق الانقلاب وقع حادثان جعلا القادة العسكريين يقرون القيام بانقلابهم, ففي 6 ايلول 1980 قام نجم الدين اربكان[***] بتزعم حشد جماهيري كبير في المركز الاسلامي في مدينة قونيه[1], جنوب انقرة, هتف خلاله المحتشدون منددين بالعلمانية الاتاتوركية, ودعوا الى ضرورة التصدي لموجة ما اسموه بـ (الكفر والحاد الشيوعية) وهتفوا تركيا اسلامية, وبلغ عدد المتظاهرين قرابة (50) الف ارتدوا الطرابيش التي حظر لبسها كمال اتاتورك عام 1923, واعلنوا عن عدم ايمانهم بمبادئ اتاتورك والجيش التركي, ورددوا الشعارات الاسلامية وطالبوا بتطبيق الشريعة الاسلامية, ومنعوا عزف السلام الوطني دليلا على عدم تأييدهم للنظام الجمهوري القائم والدستور[2].

وفي الوقت نفسه تقريبا, القى بولند اجاويد خطابا في عام 1980 في تجمع لاتحاد العمال في انقرة حيث قال فيه: «**ان على العمال ان لا يعتبروا انفسهم مشاهدين في مباريات كرة القدم, ولقد حان الوقت لغزو الساحة, اذا هم شعروا بان فريقهم لم يحصل على لعبة عادلة**», وقد فسر قادة الجيش هذا القول على انه اشارة مباشرة للعمال بالخروج الى الشوارع[3].كما ظهرت تنظيمات سياسية تبنت العتف وسيلة لتحقيق اهدافها منها وحدة الدعاية المسلحة ومنظمة جيش تحرير العمال و الفلاحين.

على اثر ذلك, تدخل قادة الجيش في 12 ايلول 1980 بزعامة كنعان ايفرين الذي صرح بعد 4 ايام من تاريخ الانقلاب ان اهداف نظامه الجديد هي: المحافظة على الوحدة الوطنية, والقضاء على الفوضى والارهاب واعادة الامن والاستقرار الى البلاد لاصلاح الوضع الديمقراطي, والنهوض بهيبة الدولة, وتأمين السلام

---

(1) جراهام فولر, الحركة الاسلامية في تركيا, ترجمة محمود عبد الكريم, مؤسسة رافد للدراسات, بحث منشور على شبكة الانترنت, ص3.

(2) مصطفى الزين, اتاتورك وخلفاؤه, دار الحكمة للنشر, (بيروت, 1982), ص333.

(3) العزاوي, المصدر السابق, ص ص160-161.

الاجتماعي اضافة إلى التفاهم الوطني المتبادل وخلق نظام جمهوري[1]كما اشار الى ان نظامه يعمل للدفاع عن الجمهورية وحمايتها والمحافظة على سلطة الدولة وهيبتها, وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان السلام والوحدة والتفاهم بين ابناء الشعب التركي, وتعزيز النظام الجمهوري العلماني والمحافظة على الحريات الفردية والحقوق الانسانية. والعودة بالبلاد الى الحكم المدني الديمقراطي السليم بعد اتخاذ اجراءات لتعديل القوانين والانظمة الضرورية لضمان سير الديمقراطية ومن ثم تسليهما للادارة المدنية[2].

واضاف ايفرين , قائلاً: «**ان القوات المسلحة التركية ومنذ ثمانية اشهر قدمت رسالة تحذيرية ملتزمة بذلك بالنظام الديمقراطي, عبرت في هذه الرسالة عن تخوفاتها بسبب عدم وجود محاولات لاتخاذ تدابير لتجاوز ازمة النظام وطرحت في هذه الرسالة مطالبها, الى جانب ذلك, كان مجاس الامن القومي المرتبط مباشرة بمسألة الامن القومي, يقدم تحذيراته كل شهر, قائلا فيها كل شيء يجدر قوله, ولكن للاسف مرت اسابيع والاشهر ولم نر اية اجراءات**»[3].

ثانيا: موقف ايران من الانقلاب

عندما حدث انقلاب 12 ايلول 1980 في تركيا تم استقباله سلبيا في طهران وحملت ايران مسؤوليته لاناس موالين للولايات المتحدة الامريكية[4], واستخدمت الحكومة الايرانية مصطلح الجمهورية العسكرية بدلا من تركيا[5], واعربت عن عدم ترحيبها بالنظام الجديد في تركيا, وبعد قيام الانقلاب نشرت جريدة (كيهان)

(1) دانيلوف, الصراع السياسي في تركيا ..., ص385؛ صحيفة كيهان, (ايران), ع11095, 25 شهر يور, 1359 (1980).

(2) الطائي, المصدر السابق, ص168.

(3) دانيلوف, الجيش في تركيا سياسة وانقلابات ..., ص153.

(4) C etinsaya, Turkish-Iranian Relation …, p. 145.

(5) تقرير السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ايلول 1989, ص8.

الناطقة رسميا باسم الحكومة الايرانية مقالاً افتتاحيا بعنوان (الانقـلاب الـتركي) وبقلـم ابـراهيم يزدي وزير ايران للشؤون الخارجية استهله بالتهجم على تركيا وقال ان العسكر في تركيا اسـتولى على السلطة مرة اخرى. ان هذا الانقلاب في الاساس كان حركة موجهة ضد ايران, ان تركيا دولـة مضطربة تعاني من امراض مزمنة, ويجب البحث عـن الجـذور التاريخيـة لهـذه الامـراض التـي ظهرت في تركيا منذ اعلان الجمهوريـة فيهـا قبـل 50-60 سـنة وهـذه الامـراض هـي السـبب في الازمات التي تعاني منها تركيا اليوم[1].

وهاجم المقال كلا من بريطانيا ومصطفى كمال فأشار الى انه في بدايات القرن العشريـن كانت بريطانيا تقود الاستعمار الاوربي ومن اجل توسيع نفوذه كان يتحـتم عليهـا شـق صـفوف المسلمين لزرع بذور الفرقة لذا ظهرت القومية التركية, والقوميـة العربيـة, والقوميـة الفارسـية, وكان مصطفى كمال هو الذي بدأ بنشر فكرة القومية التركية في تركيا فعمل عـلى عـزل الاتـراك عن بقية المسلمين بفكرته هذه, وكان يؤمن بان اسيا في طريقها الى الانهيار وان الحضـارة وقـف على الغرب. لذا عمل على ان يظهر الاتراك وكأنهم جزء من اوربا, وان الاتراك مجـبرين عـلى ان يظهروا انفسهم كالاوربيين[2].

واشار المقال الى ان الانقلاب كان موجها ضد ايـران بقولـه:«**ان الانقـلاب بالاصـل موجـه ضـد الجمهوريـة الاسـلامية في ايـران,وان الهـدف وراء الانقـلاب هـو الحـد مـن تـأثير الثـورة الاسلامية في تركيا**». وخاطب صاحب المقال الشعب التركي والحركات الاسلامية بقوله: «**اننا نطلب من اللـه ان يوفق اخواننا الحركات الاسلامية والاسلاميين في تركيا, والشعب التركي, ويجـب عـلى اخواننا في تركيا ان يعرفوا بان الشعب الايراني يدافع ويدعم الحرب والجهاد ونضال اخوانهم في تركيا**»[3].

---

(1) جريدة كيهان, (ايران) ع11094, 24 شهر يور, 1359, (ايلول, 1980).

(2) جريدة كيهان , (ايران , ع 11094 ,24 شهريور 1359, (أيلول 1980) .

(3) المصدر والعدد نفسه .

كما نشرت جريدة (اطلاعات) الايرانية مقالا بعنوان «الانقلابيون في تركيا... يواصلون سحق الحركة الاسلامية» جاء فيه ان الانقلاب في تركيا لم يكن بسبب اسقاط الحكومة التركية بل كان بسبب اداء الخطط السرية للبنتاغون في المنطقة ولسحق الحركات الاسلامية في تركيا[1].

واتهمت ايران الولايات المتحدة الامريكية بالوقوف وراء الانقلاب في تركيا ونشرت مقالات عديدة حول دور الولايات المتحدة الامريكية في الانقلاب, فقد نشرت جريدة (اطلاعات) مقالاً بعنوان (تركيا تحت اقدام الجنرالات الموالية لامريكا), اتهمت فيه الولايات المتحدة الامريكية ابان حكم ديميريل بزعزعة الاستقرار وتشجيع العنف السياسي في تركيا بهدف تمهيد الطريق للقيام بانقلاب عام 1980, واضافت الجريدة ان احد الاسباب الرئيسة لدعم الولايات المتحدة الامريكية للانقلاب هو للوقوف بوجه الحركات الاسلامية المتنامية في تركيا التي جاءت عن طريق الحدود الشرقية وايران[2].

وتابعت الصحف الايرانية نشر مقالاتها حول الانقلاب, فنشرت جريدة (كيهان) بمانشيت عريض مقالاً بعنوان «الجنرالات الترك يتصلون بكارتر قبل الانقلاب», جاء فيه بان احدى الجرائد الامريكية كتبت بان الجنرال كنعان ايفرين اتصل بكارتر قبل حوالي ساعة من وقوع الانقلاب, وبعد وقوعه اعلنت الولايات المتحدة الامريكية تأييدها للانقلاب وارسلت برقية تهنئة الى الشعب التركي, واضافت الجريدة بان الولايات المتخدة الامريكية سوف تستمر في دعمها المالي لتركيا, وفي نيتها ارسال 200 مليون دولار كمساعدات اقتصادية وكذلك مبلغ مشابه بوصفه مساعدات عسكرية لسنوات قادمة[3]. كما تطرقت جريدة (اطلاعات)

---

(1) جريدة اطلاعات (ايران), ع16241, 26 شهر يور, 1359, (ايلول, 1980).

(2) المصدر نفسه, ع16238, 23 شهر يور, 1359, (ايلول, 1980).

(3) جريدة كيهان (ايران), ع11092, 22 شهر يور, 1359, (ايلول, 1980).

الى دور الولايات المتحدة الامريكية في الانقلاب فنشرت مقالا تحت عنوان (الانقلاب الامريكي في تركيا) قالت فيه ان الولايات المتحدة الامريكية هي التي قامت بالانقلاب في تركيا[1]. ونشرت الجريدة نفسها مقالا بعنوان (الانقلاب التركي الدواء المسكن للموجة الثورية) ذكرت فيه ان نبأ الانقلاب التركي اذاعته على العالم وزارة الخارجية الامريكية قبل اعلان تركيا نفسها عنه وعدّت الجريدة ذلك دليلا حقيقيا على ان هذا الانقلاب مثل الانقلابات السابقة كان نتيجة قرار من واشنطن[2].

وحرصت الصحف الايرانية على متابعة اخبار الانقلاب التركي فنشرت جريدة (كيهان) مقالا بعنوان (لماذا يأتي العسكريون للحكم في تركيا) استهلته بالحديث عن السياسة الامبريالية, وبعدها استعرض المقال الازمات التي مرت بها تركيا من الناحية الاقتصادية والسياسية والحركات الاسلامية في تركيا, ومضى المقال للقول بان الانقلاب كان يهدف الى فرض حصار على ايران وتشكيل حزام امريكي عليها, ولقطع الخط التجاري الذي يربط بين ايران واوربا عن طريق تركيا, ولهذا قامت النظم الامبريالية بدعم العسكر للقيام بانقلاب يهدف الاسلام الثوري, وخلص المقال الى ان ايفرين قائد الانقلاب حاول ان يستغل الشعور القومي واستخدمه كحربة ضد التوسع الاسلامي الثوري بين الشعب التركي[3].

ونشرت الجريدة نفسها مقالا اخر بعنوان (لمنع حدوث ثورة اسلامية قامت امريكا بانقلاب في تركيا) استعرضت فيه اراء عدد من الصحف العالمية منها نيويورك تايمز, لوموند, قبس الكويتية, الراي العام الكويتية, وكالة رويترز, حول الانقلاب في تركيا ذكرت فيه ان جميع تلك الصحف والوكالات اكدوا دعم الولايات المتحدة الامريكية للانقلاب العسكري في تركيا ومعرفتها بحدوثه

---

(1) جريدة اطلاعات (ايران), ع16237, 22 شهر يور, 1359, (ايلول, 1980).

(2) المصدر نفسه, ع16238, 23 شهر يور, 1359, (ايلول, 1980).

(3) جريدة كيهان (ايران), ع11063, 2 مهر, 1359, (ايلول, 1980).

واستشهدت على ذلك بما جاء في نيويورك تايمز حيث قالت: «**ان العسكريين في تركيا قالوا لن نتدخل في امور البلاد دون تأييد من امريكا**», كما واتهمت قبس الكويتية الولايات المتحدة الامريكية بقيادة الانقلاب العسكري في تركيا[1].

ونشرت جريدة (اطلاعات) صورة كاريكاتيرية لشخص امريكي يرسم العلم التركي وبعدها يرسم النجمات الموجودة على العلم الامريكي داخل النجمة الموجودة على العلم التركي في اشارة الى ان الامريكيين كانوا وراء الانقلاب في تركيا[2].

وبعد الانقلاب اخذت ايران تتعامل مع تركيا بحذر, وحرصت على ضرورة ان تكون مواقفها تجاه تركيا تتفق مع مصالح الثورة الاسلامية وخدمتها[3]. فضلا عن ذلك فان اية الله الخميني انتقد النظام الحكم التركي الجديد الذي جاء على اثر الانقلاب العسكري في12 ايلول 1980 مؤكداً بان ذلك النظام سوف يحتفظ بالسلطة فقط من خلال قوة الحراب, وفضلا عن ذلك فقد استمر راديو طهران في عقد الثمانينات من القرن العشرين بمهاجمة تركيا ورموزها[4].

وكرد فعل من جانب الحكومة التركية التي تشكلت بعد الانقلاب قامت بتقديم الدعم للجماعات المعارضة في ايران وحثهم على محاربة النظام الاسلامي. ووعد ايفرين بتقديم التسهيلات العسكرية للمعارضة, كما كثفت تركيا من حشودها العسكرية على الحدود الايرانية مما زاد من حدة التوتر وتبادل الاتهامات بين البلدين, لكن التوتر اخذ يخف بين البلدين نتيجة قيام الحرب العراقية الايرانية[5].

---

(1) المصدر نفسه, ع11093, 23 شهر يور, 1359, (ايلول, 1980).

(2) جريدة اطلاعات (ايران), ع16238, 23 شهر يور, 1359, (ايلول, 1980).

(3) Mehmet Saray, Türk-Iran Münasebetleri siligin Rolü, (Ankara, 1990), s.103; Saray, Turk-Iran Iliskileri, s. 158.

(4) Emir Salim Yüksel, Turkish-Iranian Relation in the Post. Cold war Era 1991-1996, The Middle East Technical University, (Ankara, 1998), p. 68.

(5) يوسف كوران, «العلاقات الايرانية-التركية», مجلة افاق شرق اوسطية, مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية, (السليمانية), ع1, ايلول 1999, ص ص10-11.

# الفصل الثاني

# تركيا والحرب العراقية - الإيرانية

# 1988-1980

- المبحث الاول: الحرب العراقية – الايرانية (الاسباب والدوافع)
- المبحث الثاني: موقف تركيا من الطرفين المتحاربين
- المبحث الثالث: تركيا ومحاولات ايقاف الحرب

## المبحث الاول

## الحرب العراقية الايرانية

## 1988-1980

## الاسباب والدوافع

بدأ النزاع بين الدولة العثمانية وبلاد فارس حول شط العرب في اعقاب التوقيع على بروتوكول الاستانة عام 1913[*], وكان موضوع حدود شط العرب من الموضوعات المهمة التي شغلت الحكومة العراقية والايرانية لمدة طويلة[1].

في 4 تموز 1937 انتهى النزاع بين العراق وايران وذلك بعقد معاهدة الحدود بين الطرفين وحصلت ايران بموجب هذه المعاهدة على مكاسب في شط العرب, تمثلت بتعديل حدودها في شط العرب بعد ان تنازل العراق لها عن 7 كم وثلاثة ارباع الكيلومتر من مياه شط العرب امام مدينة عبادان, والسماح لايران, الدولة غير المالكة لشط العرب باستعماله والانتفاع به دون الحصول على موافقة السلطات العراقية, وكذلك جعل امر تقرير الضرائب والامور المالية والفنية والمتعلقة بالنهر من حق الدولتين[2].

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق اوضح العراق في البيان الاول للثورة بانه يتمسك بشدة بوحدة التراب العراقي, وبعلاقات الاخوة مع الاقطار العربية والاسلامية ويلتزم بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ويحترم الاتفاقيات

---

(1) سعيد خديدة علو, العلاقات العراقية - الايرانية واثرها في القضية الكوردية في العراق 14 تموز 1958- 8 شباط 1963, دار سبيريز للطباعة, (دهوك, 2006), ص ص109-110.

(2) عبد الرحمن, المصدر السابق, ص265؛ العلي, المصدر السابق, ص9.

والمعاهدات الدولية, وبعيد ذلك تقدمت ايران في 25 ايلول 1958 بطلب الى الحكومة العراقية حول تشكيل لجنة لعقد اتفاقية صيانة الملاحة في شط العرب وتحسينها ولكن العراق تأخر في الرد على الطلب بسبب ظروفه السياسية الداخلية, كذلك عادت ايران فقدمت مذكرة اخرى طالبت فيها الاسراع بتشكيل لجنة وإلا فانها ستتخذ جميع الخطوات التي تراها ضرورية لتأمين مصالحها لذلك ساد العلاقات بين العراق وايران نوع من التوتر حول شط العرب[1].

بعد وصول حزب البعث الى السلطة في 17-30 تموز 1968, اعربت الحكومة العراقية الجديدة عن رغبتها في التوصل الى تسوية عادلة مع ايران حول قضايا الحدود. وبدورها طرحت ايران في عام 1969 مشروع اتفاقية بديلة لمعاهدة 1937 ولم تنجح المحاولة مما حدا بايران الى الغاء اتفاقية عام 1937 في نيسان 1969 من طرف واحد, واتخذت بعض الاجراءات الاستفزازية وحشدت قوات على طول الحدود المشتركة وبدأت بحرب اعلامية, وقدم العراق شكوى الى مجلس الامن الدولي[2], ومما زاد الخلاف حدة احتلال ايران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وابي موسى عام 1971 مما دفع العراق الى قطع علاقاته الدبلوماسية مع ايران وحدثت اشتباكات على الحدود عام 1974 وفي اثناء ذلك بدأت ايران التدخل في شمال العراق ومساعدة الاكراد[3], وبمبادرة من الجزائر تم عقد معاهدة عام 1975 بين العراق وايران, توصل الطرفان من خلالها الى تسوية نهائية لمشكلة الحدود التي ارست الحدود النهرية على

---

(1) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي, تاريخ العراق المعاصر, دار الكتب للطباعة, (الموصل, 1989), ص255.

(2) هيرو, بشين, ص238.

(3) حسيب عارف العبيدي, دور العراق بعد الحرب العراقية - الايرانية, دراسة مستقبلية للتراتيب الاقليمية, اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية, (جامعة بغداد, 1991), ص130؛ ميثاق خير الله جلود القره غولي, العلاقات الخليجية-التركية 1973-1990, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية (جامعة الموصل, 2006), ص88.

اساس خط التالوك (Thaloweg) اي منتصف نهر شط العرب[1], حيث ساد اعتقاد ان النزاع بين البلدين حول حدود شط العرب قد وجد له حلا, إلا ان التوتر بين البلدين وصل ذروته في اعقاب الاطاحة بنظام الشاه في ايران عام 1979 وقيام الجمهورية الاسلامية فيها[2].

تسلمت حكومة جديدة في ايران مسؤولية الحكم بزعامة اية الله الخميني في 11 شباط 1979, واصبح الحكم في ايران جمهوريا اسلاميا, واستبشر العراق والدول الاخرى بهذه السلطة الجديدة التي انهت نظاما كانت سياسته تقوم على العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق والوطن العربي[3], وعد العراق ان «**ما حدث في ايران شأنا داخليا وحرص على ان يكون التغيير لصالح الشعب الايراني ولصالح اقامة علاقات طيبة وايجابية بين البلدين الجارين, كما حرص العراق على المحافظة على سلامة منطقة الخليج العربي وعمل بجدية وايجابية مع ايران في هذا المجال**»[4].

إلا ان نجاح التغيير في ايران قاد الى تدهور العلاقات بين ايران وجيرانها العرب ولاسيما مع العراق, نجم عن تصور قادة الثورة الايرانية الجدد بامكانية

---

(1) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت, من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ 1958, ترجمة مالك النبراسي, منشورات الجمل, (د.م, 2003), ص335؛ للمزيد من التفاصيل عن اتفاقية الجزائر وبنودها ينظر: جابر ابراهيم الراوي, مشكلات الحدود العراقية - الايرانية والنزاع المسلح, دار الشؤون الثقافية, (بغداد, 1989), ص ص307-310.

(2) Evern Altinks, «The Iran-Iraq War its Effects on Turkey», Turkish Weekly, Vol. 1, No. 4, 2005, pp. 3-4;
سيار كوكب الجميل, «الخلافات العراقية - الايرانية الحدودية والاقليمية», مجلة المستقبل العربي (بيروت), مركز دراسات الوحدة العربية, ع206, 1996, ص83.

(3) العزي, المصدر السابق, ص ص223-224.

(4) حسن طوالبة, موقف ايران من قرارات مجلس الامن ازاء الحرب بين العراق وايران, في مجموعة باحثين, الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية - الايرانية, مركز دراسات الخليج العربي, (جامعة البصرة, 1988), ص121.

تصدير الثورة[1], لذا فكان حظ العلاقات بين ايران ودول الجوار العربي في اسوأ مراحله في الثمانينات من القرن العشرين[2], حيث جرت احداث تركت اثاراً سيئة على العلاقات بين العراق وايران ففي 2 نيسان 1980 تعرضت الجامعة المستنصرية في بغداد الى حادث تفجير على يد احد اتباع الحكومة الايرانية الجديدة استهدف بعض المسؤولين العراقيين المشاركين باحتفالات تأسيس الجامعة, اسفر عن مصرع عدد من الطلبة فضلا عن اصابة عدد اخر منهم بجروح طفيفة. وبتاريخ 5 نيسان 1980 واثناء تشييع جنازة ضحايا الانفجار في الجامعة المستنصرية تم القاء قنبلة على الجموع المشاركة في الجنازة من بعض المحسوبين على الحكومة الايرانية مما ادى الى قتل وجرح عددا اخر من العراقيين[3], وجرت محاولة لاغتيال طارق عزيز وزير الثقافة والاعلام العراقي بتاريخ 12 نيسان 1980 ولكنها باءت بالفشل, فضلا عن ارسال كميات كبيرة من الاموال والاسلحة الايرانية لاغراض التخريب والاغتيال داخل العراق واستهداف علماء الدين وتدمير المساجد والمدارس والعتبات المقدسة لاغراض خلق الفتن الداخلية[4].

بات معروفا ان الحكومة الايرانية بدأت بتطبيق مبدأ (تصدير الثورة الاسلامية) خارج حدود ايران الذي تبناه المسؤولون الايرانيون منذ وصولهم الى السلطة في ايران, واصبح العراق اول الدول التي تعرضت لهذا المبدأ, وبدأ انصار

---

(1) جابر حبيب جابر, امكانات التعاون العراقي - الايراني ومقوماته, في ضاري رشيد الياسين واخرون, العراق والبيئة الاقليمية, وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني في مركز الدراسات الدولية 1997-1998, (بغداد, 1998), ص285.

(2) Miton Viorst, «Iraq at War», Foreign Affairs, Vol. 65, No. 2, Winter 1986-1987, p. 350.

(3) حسين عمر توقه, الحرب العراقية - الايرانية واثرها على الامن القومي العربي, في مجموعة باحثين, الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية - الايرانية, مركز دراسات الخليج العربي, (جامعة البصرة, 1988), ص97.

(4) العزي, المصدر السابق, ص226.

الحكومة الايرانية يروجون اقوال اية اللـه الخمينـي ويطلقـون شـعارات مفادهـا ان «**ايـة اللـــه الخمينــي هــو زعــيم المستضـعفين في العـالم**», «**نحــن الورثــة الحقيقيــون للاســلام التحرري**», ولم يخف اية اللـه الخميني وكبار المسؤولين الايرانيين طموحـاتهم في تكـرار مـا حدث في ايران الى العراق, واخذوا ينفـذون كثـيرا مـن الاسـتفزازات والتـدخلات ويطلقـون التصريحـات المناوئـة للعـراق[1], ففـي 8 نيسـان مـن عـام 1980 صرح قطـب زادة وزيـر خارجيـة ايـران بقولـه «**عــدن وبغــداد تابعتــان لنــا**»[2], وفي 13 نيسـان 1980 صرح احـد المسؤولين الايرانيين قائلا «**مثلما قاد اية اللـــه الخمينــي ايــران وانــتصر عــلى الشــاه فاننــا ننتظره ليقودنـا عـلى الانتصـار في العـراق لان ايـة اللــه الخمينـي هـو زعـيم المسـلمين جميعا**», وفي 16 نيسان 1980 وجه الخميني رسالة الى الشعب العراقي قال فيها اننا عزمنـا امرنا على اسقاط الحكومة العراقية. وكرر هذه المقولة وزير الخارجية الايراني بقوله «**قررنـا اسقاط نظام البعث في العراق**»[3]. اذ عدت الحكومة الايرانية العراق هـدفا اوليـا لسياسـة تصدير الثورة الذي لايعود لاعتبارات جغرافية ومذهبية فحسـب وانمـا لان سـقوط العـراق كان سيعني تهاوي النظم الخليجية تباعاً[4].

ارتكبت الحكومة الايرانية الجديدة اساءات كثيرة لعلاقات حسـن الجـوار مـع العراق وتدخلت في شؤون العراق الداخليـة تمثلـت في تسـهيلها, لاعـمال التسـلل في بعض المدن العراقيـة وارتكابهـا اعـمال التخريـب والتـدمير وتسـميم مصـادر الميـاه,

(1) طوالبة, المصدر السابق, ص123, فيليب رابيز, عراق: شهر يدهاى انقلابي وباسخ هـاي رزيـم, ترجمـة محسن مدير شانه جي, مركز باز شناسي اسلام ايران, (تهران, 1382), 2006, ص98.

(2) الراوي, المصدر السابق, ص340.

(3) رابيز, بشين, ص98.

(4) ظافر ناظم سلمان, السياسة الايرانية تجاه الخليج العربي - المسار والمسـتقبل, في ضـاري رشـيد الياسـين واخرون, العراق والبيئة الاقليمية, وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني في مركز الدراسات الدولية 1997-1998, (بغداد, 1998), ص307.

والقيام باعمال السلب والنهب في المناطق الحدودية من جانب عناصر الحرس الثوري الايراني[1].

بدأت الامور تسير نحو مزيد من التوتر وتفاقمت المخاطر وتسارعت الاحداث وانعدمت فرص الحوار والتفاهم, وازدادت ضراوة الحرب الاعلامية بين الطرفين, وبدأت تتسع تدريجيا حملات الافتراء ضد الحكومة العراقية[2], والاعتداء على المؤسسات العراقية في ايران حيث قامت الحكومة الايرانية بالتعرض للسفارة العراقية في طهران وللقنصليتين العراقيتين في المحمرة وكرمنشاه علاوة على غلق المدارس العراقية في ايران واعتقال بعض افراد الجالية العراقية في عربستان وسرقة البريد السياسي العراقي وتمزيق العلم العراقي من جانب الحرس الثوري الايراني[3]. وقال الرئيس الايراني ابو الحسن بني صدر[*] بانه سيذهب الى بغداد لتحرير الشعب العراقي, وصرح اية الله الخميني قائلا, بان اعداءه الشخصيين هم الشاه اولا ثم الشيطان الاكبر (امريكا) ثم النظام العراقي ثم الصهيونية, وقال بانه سيبدأ بالعدو الاول الشاه ثم باقي الاشرار[4]. هذه الاجراءات عدت تدخلا سافرا في شوون العراق الداخلية

ان محاولات الحكومة الايرانية الجديدة لم تتوقف عند هذا الحد بل انتقلت الى صيغة العدوان المباشر حيث بدأت القوات الايرانية بقصف بعض المخافر الحدودية العراقية[5], ففي 4 ايلول 1980 قصفت المدفعية الايرانية مدن خانقين ومندلي

---

(1) العلي, المصدر السابق, ص27.

(2) علي سبتي محمد, دراسات في الحرب العراقية - الايرانية, دار الحرية للطباعة, (بغداد, 1987), ص ص15-24؛

Öztürk, A.G.E., ss. 392-393.

(3) العزي, المصدر السابق, ص226؛ الراوي, المصدر السابق, ص ص341-347.

(4) محمد السعيد ادريس, النظام الاقليمي للخليج العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, (بيروت, 2001), ص ص472-473.

(5) العلي, المصدر السابق, ص27.

وزرباطية ومنطقة نفط خانه, وكان هذا العدوان معززاً بحشود عسكرية واسعة على الحدود العراقية وداخل الاراضي العراقية مثل مناطق (زين القوس, وسيف سعد, وخضر, وهيلة), وكان هذا التصرف يعني اعلان الحرب[1].

بلغ عدد الانتهاكات الحدودية منذ 23 شباط 1979 ولغاية 22 ايلول 1980 نحو (548) انتهاكا, اذ قام العراق بتسجيل هذه الانتهاكات وتثبيتها بمذكرات رسمية كانت تبلغ تباعا الى الحكومة الايرانية, وبلغ عدد هذه المذكرات (147) مذكرة رسمية من اجل تنبيه ايران الى خطورة الانتهاكات التي تقوم بها وتأثيرها على مستقبل علاقات حسن الجوار[2], بل قامت السلطات العراقية بالاتصال المباشر بالمسؤولين الايرانيين, بهدف تنبيههم لما يقومون به تجاه العراق ومخالفتها لمبادئ القانون الدولي[3], وانطلاقا من سياسة العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى, ورفض تدخل الدول الاخرى في شؤون العراق الداخلية[4].

لم يكتف العراق بتنبيه الحكومة الايرانية الى تجاوزاتها واعتداءاتها على الاراضي العراقية, بل بعث بمذكرة الى كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة والمنظمات الاقليمية(المؤتمر الاسلامي,دول عدم الانحياز) بتاريخ 1980/9/14 اوضح فيها «**انه منذ ان ساءت العلاقات بين العراق وايران كانت تقع حوادث على الحدود تقوم بها القوات الايرانية كالاعتداء على الافراد والتسلل والتخريب, وكانت هذه الحوادث محدودة النطاق ومحلية واستمرت على هذا المنوال حتى يوم 1980/8/4 حيث حدث تطور خطير في الوضع اذ بدأت القوات**

(1) حامد محمد طه احمد السويداني, العلاقات العراقية - التركية 1980-1990, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية, (جامعة الموصل, 2003), ص23.
(2) توقة, المصدر السابق, ص97.
(3) طوالبة, المصدر السابق, ص125.
(4) توقة, المصدر السابق, ص97.

**الايرانية تستخدم المدفعية الثقيلة لضرب الاهداف المدنية»**, واكد العراق في هـذه المـذكرة انـه **«في الوقت الذي ينشد فيه السلام والاستقرار في المنطقة فانه سـيرد عـلى اي تجـاوز او اعتـداء مسـلح يقـع عـلى اراضـيه ومواطنيـه اسـتناداً الى حـق الـدفاع الشرعـي الـذي يقـره القـانون الدولي»**[1].

وفي 17 ايلول 1980 عقـد المجلـس الـوطني العراقـي جلسـة اسـتثنائية حضرهـا اعضـاء مجلس قيادة الثورة والوزراء, اعلن خلالها الغـاء اتفاقيـة الجزائـر لعـام 1975 بسـبب تصرفـات حكام ايران واخلالهم بعلاقات حسن الجوار وعدم التزامهم ببنود الاتفاقية التـي تـنص عـلى ان اي اخلال باي فقرة من فقراتها يعد اخلالا بروح الاتفاقيـة كلهـا وتكـون الاتفاقيـة مـن الناحيـة العملية ملغية تلقائيا, لـذلك فـانهم يتحملـون المسـؤولية القانونيـة الكاملـة عـن اعتبـار هـذه الاتفاقية بحكم المنتهية[2].

في 22 ايلول 1980 رد العراق على الهجمات الايرانية بضربـات جويـة اسـتهدفت قصـف المطارات الايرانية و تدميرها التي كانت جاهزة لضرب المدن العراقية, وفي 23 ايلول 1980 صرح رئيس الاركان الايراني بان كل الحدود البحريـة والبريـة بـين العـراق وايـران هـي منطقـة حـرب ومنعت جميع السفن المتوجهـة الى العـراق مـن الـدخول الى المـوانئ العراقيـة, وقامـت ايـران باغلاق مضيق هرمز لمنع الدخول والخروج من والى خليج البصرة (الخلـيج العـربي) واعلنـت ان المياه الاقليمية هي ميدان للقتال[3].

---

(1) حسن خليل حسن, الزامية قرارات مجلس الامن في النزاع العراقي - الايراني, رسالة ماجسـتير غـير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (سـابقا), (جامعـة المسـتنصرية, 1988), ص ص68-69.

(2) عبد اللطيف, المصـدر السـابق, ص23؛ العلاقـات العربيـة - التركيـة (مـن منظـور تـركي), المـؤتمر الاسلامي مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية, معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة, ج2, (اسطنبول, 1993), ص314؛ هيرو, بشين, ص244.

(3) Yazar, A.G.E., ss. 51-52.

مما تقدم يظهر ان الحرب العراقية – الايرانية قد اندلعت منذ 4 ايلول 1980 عمل العراق خلالها على رد الحكومة الايرانية والتصدي لسياسة التوسع الايراني وحماية الامارات الخليجية من القبضة الايرانية والابتلاع التدريجي[1], وانتهت بوقف اطلاق النار في 1988/8/8, وخلالها صدر عن مجلس الامن 7 قرارات بشأن الحرب العراقية – الايرانية,فضلا عن قرار واحد اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1982[2], وكان اولها القرار ذو الرقم (479) الذي اتخذه مجلس الامن والذي دعا فيه الطرفين الى تسوية نزاعهما بالوسائل السلمية وبما يتناسب مع مبادئ العدالة والقانون الدولي[3]. ووافق العراق على هذا القرار من خلال الرسالة التي بعث بها الى السكرتير العام للامم المتحدة اوضح فيها استعداد العراق لوقف القتال بينه وبين ايران فوراً, اذا التزمت ايران بذلك[4].

لقد وافق العراق على انسحاب القوات العراقية من الاراضي الايرانية بتاريخ 22 اذار 1982, وبتاريخ 12 نيسان من العام نفسه اعلن عن استعداد العراق بسحب قواته وايقاف عملياته العسكرية, وبتاريخ 6 حزيران 1982 اعلن العراق انسحاب كافة القوات العراقية الى الحدود الدولية وطالب بتشكيل قوة محايدة لحفظ السلام[5].

كان موقف العراق ايجابيا من القرارات التي صدرت من الامم المتحدة, وتعامل معها بشكل يعبر عن التزامه باحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي, وعلى هذا الاساس وايمانا من العراق بالتعايش مع الدول المجاورة ومنها

---

(1) تيم نيبلوك, الخليج في السياسة الخارجية للعراق, في باسمة قضماتي, اي امن بالنسبة للخليج, ترجمة مركز البحوث والمعلومات (بغداد, د.ت), ص ص70-71.

(2) حسين, المصدر السابق, ص142.

(3) المصدر نفسه, ص81.

(4) وزارة الخارجية العراقية, اللجنة الاستشارية النزاع العراقي - الايراني ملف وثائقي, كانون الثاني 1981, ص241.

(5) توقة, المصدر السابق, ص95.

ايران, كان العراق يدرك اهمية مبدأ حسن الجوار باعتباره ضمانة لمصالح العراق وايران في وقت واحد, وكان العراق يؤمن بان عضويته في الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها من المنظمات الدولية توجب عليه الالتزام بما تنص عليه مواثيقها من حل للنزاعات بصورة سلمية[1].

اما بالنسبة لموقف الحكومة الايرانية من القرارات الدولية والوساطات فقد رفضت قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة, وظلت تمارس موقفها السلبي المتمثل برفض جميع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة والوساطات الاقليمية الاخرى[2].

وفي السياق نفسه واصل مجلس الامن الدولي مساعيه لوقف الحرب بين العراق وايران حيث عقد جلسة في 20 تموز 1987 بهدف اقرار مشروع نهائي ودون اجراءاي تعديل عليه, وتم بالفعل صدور قرار برقم (598) يقضي بوقف اطلاق النار بين العراق وايران[3], وبعد ان صدر هذا القرار ارسل القائم بالاعمال العراقي لدى منظمة الامم المتحدة رسالة في 14 اب 1987 الى الامين العام للامم المتحدة جاء فيها «**ان الحكومة العراقية ترحب بالقرار, وهي مستعدة للتعاون معكم ومع مجلس الامن من اجل تنفيذه بحسن نية في سبيل الوصول الى حل شامل وعادل ودائم**»[4]. واخيرا التزمت ايران بهذا القرار في 1988/8/8 وجرى وقف اطلاق النار بين الطرفين المتحاربين.

---

(1) حسين, المصدر السابق, ص142.

(2) المصدر نفسه, ص ص156-160.

(3) عبد الصمد ناجي ملاياس, الدبلوماسية العراقية في الامم المتحدة بشأن النزاع العراقي - الايراني, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية, (جامعة المستنصرية, 1988), ص123؛

Büyük Oyunda, Türkiye - Irak Iliskileri, Kültür Sanat Yayinicilik, (Istanbul, 2005), s. 266.

(4) حسين, المصدر السابق, ص ص151-152.

## المبحث الثاني

## موقف تركيا من الطرفين المتحاربين

انتهجت تركيا منذ قيام الجمهورية سنة 1923 سياسة خارجية واضحة المعالم اكدها الرئيس التركي مصطفى كمال اتاتورك حين رفع شعار «**سلام في الداخل ... سلام في الخارج**». وقد اكتسبت سياسة تركيا الخارجية اسسها وفقا لهذا المبدأ. وحرص القادة الاتراك على انتهاج سياسة الحياد في النزاعات الدولية, وعدم التدخل في شؤون الاخرين, وحل المشاكل الاقليمية بالطرق السلمية[1]. وذلك لاعتبارات سياسية واقتصادية, اذ احتل العراق وايران منذ بداية الحرب بينهما مرتبة متقدمة نسبيا في التجارة الخارجية لتركيا, وغطت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وكل من هذين البلدين مجالات اخرى, مثل مشروعات نقل النفط والنقل البري والتعاون التقني والصناعي[2]. و هكذا منذ اندلاع الحرب العراقية – الايرانية التزم القادة الاتراك بمبدأ عدم التدخل في شؤون الاخرين, واصبحت تركيا بسياستها المتوازنة مع البلدين نموذجا متميزاً في تاريخ الدبلوماسية فالسفير التركي في طهران تولى رعاية المصالح العراقية في ايران, فيما كان السفير التركي في بغداد يتولى رعاية المصالح الايرانية في العراق[3].

---

(1) احمد, «تركيا والحرب العراقية - الايرانية», ص87.

(2) جلال عبدالله معوض, «تركيا والحرب العراقية - الايرانية», مجلة التعاون, ع12, الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي, 1988, ص ص84-85.

(3) Öner Pehlivanoglu, Ortadogu ve Türkiye, Birinci Baskl, (Istanbul, 2004), ss. 86-87; Saray, A.G.E., s. 154;

جريدة اضواء الانباء (التركية) , ع41, تشرين الاول 1987.

ارتبطت تركيا بعلاقات صداقة مع الطرفين العراقي والايراني, لذلك فانها اتخذت موقفا محايداً من الحرب العراقية – الايرانية, واعلنت حيادها رسميا من خلال بيان صدر عن وزارة الخارجية التركية في الثاني من تشرين الاول 1980, جاء فيه: «**إن تركيا سوف تبقى على الحياد بين العراق وايران ...**»[1]. وكذلك من خلال تصريح الرئيس التركي كنعان ايفرن, ان وجهة نظر تركيا بشأن الحرب العراقية – الايرانية, هي ضرورة التصرف بحكمة سواء من الاطراف المتحاربة (العراق وايران) او الدول الاخرى[2].

لقد كانت لحيادية تركيا تجاه الحرب بين الطرفين المتحاربين بفعل عوامل عديدة يأتي في مقدمتها العامل الاقتصادي, حيث ارتبطت تركيا مع العراق وايران بعلاقات اقتصادية واعتبرتها مصدراً اساسياً لامدادها بالنفط وسوقا لتصدير منتجاتها الصناعية والزراعية وطورت العلاقات مع الدولتين, اذ فرضت ظروف الحرب على البلدين التقارب من تركيا مما ادى الى تحسين الميزان التجاري لصالح تركيا مع البلدين[3].

على الرغم من موقع تركيا المجاور مع ايران والعراق, وما يمكن ان يخلفه من مشاكل نتيجة الحرب بين الدولتين, فانها وسعت علاقاتها مع الطرفين المتحاربين وخاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية, ويتضح ذلك من خلال الزيارات التي قام بها المسؤولون الاتراك لكل من ايران والعراق خلال سنوات الحرب. كما يبدو واضحا من حجم التبادل التجاري لتركيا مع كلا البلدين[4].

---

(1) القره غولي, المصدر السابق, ص90.

(2) جريدة اضواء الانباء (التركية), ع31, 4 آب 1987.

(3) السويداني, المصدر السابق, ص40.

(4) احمد, «تركيا والحرب العراقية - الايرانية», ص88.

واستفادت تركيا من الحرب فطورت علاقاتها التجارية مع كل من ايران والعراق, فيما يتعلق بعلاقات تركيا بالعراق, فقد شهدت العلاقات الاقتصادية ازدهاراً كبيراً وتوصل الطرفان الى عقد اتفاقية جديدة للنقل البري والترانزيت في انقرة في تشرين الاول 1980 واصبح العراق الدولة الاولى في قائمة الدول المصدرة لتركيا للاعوام 1981-1982[1]. كذلك حققت تركيا فوائد كثيرة من العراق خاصة بعد قيام سوريا في عام 1982 التي وقفت الى جانب ايران ضد العراق في هذه الحرب بايقاف ضخ النفط العراقي عبر اراضيها[2], بمد انبوبين لنقل النفط العراقي من كركوك عبر الاراضي التركية الى مصفاة (دورت يول) [3], لتصدير حوالي نصف صادراته النفطية, مما عاد على تركيا بربح مقداره (400) مليون دولار سنويا[4]. وكان الانبوب الاول قد انشئ عام 1977وتم توسيعه في عام 1984 لتصل طاقته الى 1 مليون برميل يوميا, والانبوب الثاني الذي انشئ عام 1987 والذي كان ينقل نصف مليون برميل يومياً, فضلا عن مساهمة العراق في حل مشكلة البطالة في تركيا, فقد ساهم العراق بتشغيل (15) الف عامل تركي في العراق[5].

وعلى هذا الاساس اعلنت تركيا موقفها الحيادي من الحرب, حرصاً منها على علاقاتها مع الدولتين. وفي اطار الحياد, لم تستجب تركيا لطلبات دول الخليج

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي, «العلاقات العراقية - التركية وافاق تطورها», اوراق تركية معاصرة, مركز الدراسات التركية سابقا (الاقليمية حاليا), جامعة الموصل, ع1, 1987, ص16.

(2) العبيدي, دور العراق بعد الحرب العراقية - الايرانية دراسة مستقبلية للتراتيب الاقليمية, ص282.

(3) السويداني, المصدر السابق, ص46.

(4) هيثم الكيلاني, «تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية», مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, العدد 6, (ابو ظبي, 1996), ص53.

(5) الناصري, السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط, ص185.

1987 اثناء تصاعد حرب المدن والناقلات, لارسال وحدات بحرية للمساعدة في تأمين الملاحة بالخليج[1].

ان استمرار الحرب العراقية – الايرانية ادى الى ازدهار انشطة شركات المقاولات التركية في العراق, ويبين الجدول الاول حجم انشطة شركات المقاولات التركية في العراق للفترة الواقعة من 1981-1986, فيما يبين الجدول الثاني تطور التبادل التجاري بين تركيا والعراق بين عامي 1981-1988[2].

**جدول رقم (1)** [*]

| السنة | عدد الشركات | حجم التعاقدات |
|---|---|---|
| 1981 | 13 | 728 |
| 1982 | 35 | 952 |
| 1983 | 35 | 1,031 |
| 1984 | 35 | 1,031 |
| 1985 | 35 | 1,297 |
| 1986 | 37 | 2,098 |

(1) الكيلاني, المصدر السابق, ص53.

(2) معوض, «تركيا والحرب العراقية - الايرانية», ص86.

جدول رقم (2) [1]

| الاعوام | الصادرات التركية الى العراق | | | الواردات التركية من العراق | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | اجمالي | القيمة | النسبة% | اجمالي | القيمة | النسبة% |
| 1981 | 4,702,9 | 559,1 | 11,8 | 8,933,4 | 1,563,7 | 17,5 |
| 1982 | 5,746,0 | 610,4 | 10,6 | 8,842,7 | 1,417,6 | 16,0 |
| 1983 | 5,727,7 | 319,6 | 5,6 | 9,235.1 | 946,6 | 10.2 |
| 1984 | 7,033,7 | 934,4 | 13,2 | 10,756,9 | 926,4 | 8,6 |
| 1985 | 7,958,1 | 961,4 | 12,1 | 11,343,5 | 1,136,8 | 10,0 |
| 1986 | 7,456,7 | 553,3 | 7,4 | 11,104,8 | 768,7 | 6,9 |
| 1987 | 10,190,0 | 945,3 | 9,3 | 14,164,7 | 1,154,0 | 8,1 |
| 1988 | 2,802,8 | 441,2 | 15,7 | 3,493,7 | 420,9 | 12,0 |

واكد بعض كبار المسؤولين الاتراك على ان تطور العلاقات بين تركيا والاقطار العربية عموما جاء نتيجة لدوافع اقتصادية بحتة, ويتضح ذلك من خلال التصريح الذي ادلى به توركوت اوزال (Turgut Ozal))[*] رئيس وزراء تركيا والذي جاء فيه «**إن انفتاح تركيا على الاقطار العربية في هذا الوقت بالذات جاء لدوافع اقتصادية بحتة, باعتبار ان الاقطار العربية سوق استهلاكية من الدرجة الاولى**»[2].

وتزامنت الحرب العراقية – الايرانية مع سيطرة توركوت اوزال على مسرح السياسة التركية , والبلدان المتحاربان هما بوابة تركيا الى الشرق وكان انتصار اي منهما بالنسبة لتركيا يمثل خطراً على ميزان القوى, فلم يكن من مصلحة تركيا

(1) معوض, «تركيا والحرب العراقية - الايرانية», ص87. الاجمالي بالاطنان, والقيمة بالدولار.

(2) احمد, «تركيا والحرب العراقية - الايرانية», ص88.

بوصفها نظاما سياسيا ذا توجه علماني غربي انتصار ايران بوصفها نظاما سياسيا ذا توجه اسلامي, مما يؤثر على الحركة الاسلامية في داخل تركيا, كما ان عراقا قويا يخل بموازين القوى, فوجدت انقرة ان موقف الحياد هو الاكثر ملائمة لمصالحها[1].

وظلت تركيا خلال سنوات الحرب تزود العراق بكثير من السلع الاستهلاكية, فضلا عن كونها المنفذ الوحيد لتصدير النفط العراقي[2].

ويعد الموقف التركي ازاء قضايا الامن والحدود مع العراق ايجابيا بشكل عام, اذ اكدت الحكومة التركية في عدة مناسبات احترامها لوحدة العراق الوطنية النابعة من علاقات المودة والصداقة التي تربط البلدين والتي تقوم على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[3].

وفي عام 1984 اتفق كل من العراق وتركيا على عقد اتفاقية امنية سميت بـ «**المطاردة الساخنة (الحثيثة)**» سمحت بموجبها لقوات البلدين الدخول لمسافة 10 كم داخل الحدود الدولية للبلد الاخر, وذلك رداً على الهجمات التي كان يقوم بها حزب العمال الكردستاني[*] ضد تركيا[4]. وبقيت الاتفاقية سارية حتى ايلول من العام 1988 ثم الغيت من جانب تركيا[5].

يتضح مما تقدم ان المحدد الاقتصادي كان عاملا حاسما في العلاقات التركية مع كل من طرفي الحرب, فهما شكلا سوقا اساسيا للصادرات التركية.

---

(1) ميشال نوفل واخرون, العرب والاتراك في عالم متغير (من وجهة نظر العربية), ج1, ط1, (بيروت, 1993), ص140.

(2) العلاقات العربية - التركية (من منظور تركي), ص305.

(3) عوني عبد الرحمن السبعاوي, علاقات تركيا الخارجية, في مجموعة من المؤلفين, تركيا المعاصرة, مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا), (جامعة الموصل, 1988), ص228.

(4) روبنسن, المصدر السابق, ص77.

(5) معوض, صناعة القرار في تركيا ..., ص151.

اما بالنسبة لعلاقة تركيا مع ايران, فقد حرصت على اقامة علاقات جيدة مع ايران تؤمن لها مصالحها وخاصة الاقتصادية, فاتسع التعاون في هذا المجال بين البلدين خلال الحرب وشمل مجالات عديدة منها: الاتفاق الذي ابرم بين ايران وشركات النقل البحرية التركية لنقل النفط من جزيرة (خرج) الايرانية الى تركيا, وفي مجال النقل البري وتجارة الترانزيت الايرانية من الموانئ التركية المطلة على البحر الاسود الى ايران عبر الطريق البري[1].

وعلى هذا الاساس التزمت تركيا موقف الحياد تجاه الحرب العراقية – الايرانية, وبالوقت نفسه سعت الى تقوية علاقاتها الاقتصادية مع ايران والعراق, اذ هي تسعى الى تحقيق مصالحها الذاتية وتحقيق اكبر فائدة ممكنة لاقتصادها وعد عام 1980 عاما بارزاً في سير العلاقات الاقتصادية التركية – الايرانية وخصوصا بعد اجتماع وزيري خارجية البلدين واستمر تطور العلاقات خلال الاعوام 1981 و1982 و 1984, وتجسدت بعقد العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية[2], وقد وصلت التجارة التركية–الايرانية في الفترة 1984-1985 الى (230) مليون دولار, جاعلة من تركيا ثالث ابرز شريك تجاري لايران بعد المانيا الغربية واليابان[3].

لقد اصرت تركيا على الاستمرار في انتهاج سياسة الحياد ازاء العراق وايران على الرغم من محاولة كل من هاتين الدولتين لكسب تركيا الى جانبها. وذلك ما اشار اليه توركوت اوزال حين قال: «**اننا ننتهج سياسة محايدة ازاء الدولتين المتجاورتين وهذا الامر من اصعب الامور, لان كلتا الدولتين تريد وقوف تركيا الى جانبها, ورغم ذلك فان تركيا لن تغير موقف الحياد الذي انتهجته**»[4].

(1) الناصري, التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية, ص230. ينظر الفصل الرابع بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وايران.ص ص 118-138

(2) Cetinsaya, Op. Cit., p. 146.

(3) Altinks, Op. Cit., p. 9.

(4) الناصري, التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية, ص233.

## المبحث الثالث

## تركيا ومحاولات ايقاف الحرب

حاولت تركيا وضع حد للحرب بين العراق وايران من خلال مساعيها في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي, وايضا من خلال اتصالاتها الثنائية مع كل من البلدين, إلا ان جهود تركيا من اجل السلام باءت بالفشل[1], واسهمت تركيا بهذا الدور بغية اثبات دورها في المنطقة بوصفها قوة سياسية فاعلة بعد رجوعها ولو بشكل قليل الى جذورها الشرقية وتحسين علاقاتها مع الاقطار العربية من خلال منظمة الامم المتحدة او منظمة المؤتمر الاسلامي, وكان للحرب العراقية-الايرانية دور ساعدها على تعزيز موقفها الاقليمي ليس بين دول المنطقة, وانما بين حلفائها[2].

اعلنت تركيا رسميا ضرورة وقف الحرب بين العراق وايران وحل المشاكل بينهما بالطرق السلمية, كما اعلنت عن عدم تأييدها لاي تدخل اجنبي, وانها لن تسمح باستخدام القواعد العسكرية التابعة لحلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية بعمل عسكري ضد ايران[3].

ففي 2 تشرين الاول 1980 اصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا اوضحت فيه حيادها تجاه الطرفين المتحاربين وعدم انحيازها لاي طرف منهما, ومن جانب اخر رفضت تركيا فكرة تجهيز البلدين (ايران والعراق) بالمستلزمات العسكرية والتجهيزات الاخرى, كما رفضت استخدام طائرات البلدين اجوائها, وحاولت

---

(1) العلاقات العربية - التركية (من منظور تركي), ص314.

(2) احمد, «تركيا والحرب العراقية - الايرانية», ص99.

(3) الناصري, التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية, ص224؛ جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا, كلية الدفاع الوطني, تركيا, دراسة رقم 8, (بغداد, 1985), ص35.

تركيا مراراً وتكراراً تقريب وجهات النظر بين البلدين وايجاد حل يؤدي الى انهاء الحرب بين الطرفين ولكن دون جدوى, ورغم استمرار الحرب بين الطرفين إلا ان تركيا ابلت بلاء حسناً للمحافظة على حسن الجوار مع البلدين دون الانحياز لاي طرف على حساب الطرف الاخر[1].

في الحقيقة لم يتم اختبار سياسة انقرة في الحياد المدروس بمثل هذه الشدة ولم تظهر هذه السياسة نتائج افضل كما اظهرته في الحرب العراقية – الايرانية, لان تركيا عززت علاقاتها مع العراق وايران في آن واحد قبل نشوب الحرب[2], وذلك بسبب تمتع تركيا بعدة سمات نابعة من اعتبارات جيوبولتيكية واقتصادية استدعت تحليل طبيعة وابعاد علاقات وآفاق سياساتها ازاء الحرب العراقية – الايرانية, فتركيا تجمعها حدود برية مشتركة مع العراق وايران وتربطها بكل منهما علاقات اقتصادية قوية[3].

لقد كان الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية الذي اتسم بالحياد نابع من المبادئ والاسس التي اعتمدتها السياسة الخارجية التركية والمتمثلة في مبدأ عدم التدخل في النزاعات, فقد اكد المسؤولون الاتراك في تصريحاتهم حول هذه الحرب موقفهم الحيادي منها[4].

قامت مبادرات دولية للتوسط في انهاء النزاع العراقي– الايراني وكانت منظمة المؤتمر الاسلامي من اوائل المنظمات التي بادرت بالوساطة لوقف الحرب, فبعد اندلاع القتال وتحديداً في السادس والعشرين من ايلول **1980**, عقد اجتماع

(1) Ahmedov, A.G.E., s. 55.

(2) الناصري, التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية, ص83.

(3) معوض, «تركيا والحرب العراقية - الايرانية», ص83.

(4) صباح محمود احمد, وثائق السياسة الخارجية التركية, معهد الدراسات الاسيوية والافريقية, سلسلة الارشيف والتوثيق رقم 25, (جامعة المستنصرية, 1984), ص8؛ محمد علي امامي, عوامل تأثير كذار خارجي در خليج فارسي, مركز جاب وانتشارات وزارات امور خارجة, ط3, (تهران, 1385) 2006, ص199.

طارئ لوزراء خارجية الدول الاسلامية في مقر الامم المتحدة على هامش اجتماعات الدورة (35) للجمعية العامة للامم المتحدة, للنظر في النزاع العراقي – الايراني, فصدر عن الاجتماع قرار يقضي بتشكيل لجنة مساعي حميدة, فباشرت عملها وزارت بغداد وبذلت خلال المدة 28-30 ايلول جهوداً لم تتكلل بالنجاح وذلك بسبب وجود خلافات في الرأي بين العراق وايران[1].

وفي تشرين الاول 1980 بادرت دول حركة عدم الانحياز لحل ذلك النزاع لكنها لم تحرز اي نجاح, وفي اجتماع لمؤتمر القمة الاسلامي في الطائف بتاريخ (25-28) كانون الثاني 1981, تم تشكيل لجنة برئاسة الحبيب الشطي[*] الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي وعضوية رؤساء دول باكستان وبنغلاديش وتركيا وغينيا وغامبيا والسنغال ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية وانضمت اليها ماليزيا فيما بعد, وقامت اللجنة بزيارة طهران وبغداد برئاسة الحبيب الشطي والرئيس الباكستاني ضياء الحق[*] من (28 شباط الى 13 اذار 1981) لكن جهودها لم تثمر في شيء[2], حيث ادلى رئيس اللجنة بتصريح جاء فيه «**خلال مشاوراتنا مع المسؤولين الايرانيين لم نجد ان الظروف مناسبة للقيام بدور الوساطة**»[3].

وبهذا الصدد صرح بولند اولصو[**] رئيس الوزراء التركي في 15 آذار 1981, قائلا: «**اننا نشعر بالاسى الشديد ازاء الحرب الدائرة بين دولتين صديقتين وان من اكبر امنياتنا ان تنتهي تلك الحرب**», واكد اولصو في مقالة صحفية «**حاولنا جهدنا انهاء القتال لكننا لم نتمكن من تحقيق نتائج ايجابية**», مشيراً في تصريح له نشرته صحيفة (**صدى الحوادث**) التركية في 15 اذار 1981 بهذا الصدد «**ان موقف**

---

(1) القره غولي, المصدر السابق, ص92.

(2) الدار العربية للوثائق, ملف العالم العربي (الوثائق المنشورة), رقم 1845, 18 اذار 1981.

(3) Tülümen, A.G.E., s. 225.

**الحكومـة التركيـة مـن الحـرب العراقيـة- الايرانيـة موقـف سـليم ولنـا علاقـات جيـدة مـع الدولتين»**[1].

كما تعـثرت جهـود الوسـاطة التـي قامـت بهـا سـوريا في 26 كـانون الاول 1981, والكويت في 14 كانون الثاني 1982 بعد ان رفض العراق وساطة سـوريا ورفضـت ايـران وساطة الكويت[2].

وفي شباط 1982 قـام المبعـوث الخـاص لمنظمـة الامـم المتحـدة للوسـاطة لانهـاء النـزاع العراقي – الايراني لكن مساعيه باءت بالفشل, كما قررت لجنـة منظمـة المـؤتمر الاسـلامي التـي عهد اليها حل النزاع العراقي الايراني خلال اجتماعاتهـا في المملكـة العربيـة السـعودية في 5 اذار 1982 ارسال وفد الى كل من بغداد وطهـران وقـد قـام وفـد برئاسـة رئـيس دولـة غينيـا احمـد سيكوتوري ضم رئيسي دولتي بنغلاديش عبد الستار وباكستان ضياء الحـق, ورئـيس وزراء تركيـا بولند اولصو والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الحبيب الشطي بزيارات متعددة بـين بغـداد وطهران ولكن دون جدوى[3].

وفي العام نفسه قامت الوساطة الجزائرية برئاسة الشاذلي بن جديد[*] وبدأت في 3 ايـار وانتهت في اليوم نفسه عندما تحطمت الطائرة التي كانت تقل المبعوث الجزائري (الصديق بـن يحيى) وزير خارجية الجزائر الى طهران قرب الحدود العراقية – التركية[4].

كما اكدت تركيا موقفها لايقاف الحرب اثنـاء اسـتقبال بولنـد اولصـو رئـيس وزراء تركيـا طـه ياسـين رمضـان[**] النائـب الاول لـرئيس الـوزراء العراقـي في 17

---

(1) جريدة كيهان (ايران), ع11103, 1359 (1980)؛ السويداني, المصدر السابق, ص31.

(2) الدار العربية للوثائق, ملف العالم العربي (الوثائق المنشورة), رقم 1301/10, 1982.

(3) الدار العربية للوثائق, ملف العالم العربي (الوثائق المنشورة), رقم 1306/3, 1982.

(4) الدار العربية للوثائق, ملف العالم العربي (الوثائق المنشورة), رقم 1301/10, 1982.

شباط 1983, حيث عبر اولصو عن المه لاستمرار الحرب بين الطرفين, وقال: «**انني شخصيا سعيت بما امكن ضمن لجنة المساعي الحميدة للحيلولة دون استمرارها ولكننا لم نصل الى نجاح في ذلك مع الاسف الشديد**», واشار الى عزم بلاده في الاستمرار بمساعيها لتحقيق ايقاف هذه الحرب[1].

وكذلك اعلن الرئيس التركي كنعان ايفرين في سنة 1983 عن اسفه لاستمرار الحرب وقال: «**نحن نأسف للحرب العراقية – الايرانية ونقلق من ذلك وان تركيا بذلت ولازالت تبذل كل الجهود لانهاء هذه الحرب بالطرق السلمية**», كما اكد ان بلاده تعتزم الابقاء على محاولاتها المستمرة من اجل انهاء الحرب, وقال بان تركيا تأمل ان تحقق نجاحا في هذا المجال, واشار ان بلاده تتابع عن قرب وقلق استمرار هذه الحرب التي بدأت تؤثر على السلام في المنطقة والعالم اجمع[2].

يلاحظ بوضوح موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية من خلال تصريحات المسؤولين الاتراك حول الحرب وسبل ايقافها وهذا ما اكده وزير الدفاع التركي اميت باي اولكن حين قال: «**ان تركيا شديدة الحزن والاسف من وقوع الحرب بين الدولتين الشقيقتين والصديقتين ويجب حل جميع المشاكل بين البلدين الشقيقين بالطرق السلمية وعلى كلا الدولتين وقف اطلاق النار باسرع وقت**»[3].

واكد ايضا رئيس وزراء تركيا توركوت اوزال موقف تركيا من هذه الحرب مشيرا الى ان تركيا تولي اهمية كبيرة للسلام والاستقرار في المنطقة ونتمنى ان يتوصل الطرفان العراق وايران الى حل عادل ودائم, وعبر عن اسفه وحزنه العميق لاستمرار الحرب العراقية – الايرانية[4]. وفي زيارة قام بها طارق عزيز[*] نائب

(1) احمد, العلاقات التركية - الامريكية 1975-1991, ص220.

(2) السويداني, المصدر السابق, ص30.

(3) Yazar, A.G.E., s. 74.

(4) جريدة اضواء الانباء (التركية), ع9, 1987.

رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي الى انقرة عام 1983, صرح متحدث باسم الحكومة التركية «**ان تركيا ستحافظ بصراحة عن موقفها الحيادي من الحرب العراقية – الايرانية**»[1].

رغم سياسة الحياد التي اتبعتها تركيا بحذر في هذه الحرب, إلا ان ذلك لم يمنع تركيا من محاولة مساعدة الطرفين المتنازعين لوضع حد للنزاع بينهما وايجاد حل سلمي لخلافتهما, وقد اكدت الحكومة التركية في هذا الصدد على استعدادها لبذل الجهود من اجل ايقاف الحرب وانهاء النزاع بالطرق السلمية[2], فقد استمرت لجنة المساعي الحميدة, التي كان مقرها في السعودية في بذل جهودها لانهاء الحرب, وفي مؤتمر القمة الاسلامي الرابع الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب للمدة ما بين 16-19 كانون الثاني 1984, تبدل اسم اللجنة الى لجنة السلام الاسلامية[3].

وخلال زيارة الرئيس التركي كنعان ايفرين للسعودية في شباط 1984 اعلن عن استعداده للذهاب الى طهران اذا كان مثل هذا العمل ضروري لانهاء الحرب. كما حاول توركوت اوزال رئيس وزراء تركيا اثناء زيارته لايران في نيسان 1984 ان يطرح فكرة وساطة تركيا إلا ان زيارته لم تحقق اي شيء في هذا المجال لان المسؤولين الايرانيين رفضوا قيام تركيا بمثل هذا الدور[4].

كما اكد وزير خارجية تركيا وحيد خلف اوغلو: «**ان تركيا تبذل كل ما تستطيع سواء على المستوى الثنائي او من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي من اجل انهاء الحرب, لكن للاسف لم تنجح لحد الان**»[5] , وواصلت تركيا اقتراحاتها لكلا

---

(1) احمد, تركيا والحرب العراقية - الايرانية, ص87.

(2) الحيدري, المصدر السابق, ص125.

(3) القره غولي, المصدر السابق, ص94.

(4) احمد, تركيا والحرب العراقية - الايرانية, ص99.

(5) السويداني, المصدر السابق, ص34.

الطرفين المعنيين للتحلي بالصبر وضبط النفس والاعتدال, اذ صرح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية فيما يتعلق بالحرب العراقية الايرانية قائلا: «**تركيا تبذل الجهود لتلعب دوراً ايجابيا فيما يتعلق بهذا الموضوع**»[1]. وفي السياق نفسه اعلن توركورت اوزال رئيس وزراء تركيا اواسط عام 1984 بان انضمام تركيا الى لجنة الوساطة الاسلامية اعتقاداً منها بان اللجنة ستكون اكثر فعالية لوضع حد مبكر للحرب, وان تركيا مصممة على ان تبذل جميع الجهود من اجل ايقاف الحرب[2].

وصرح وزير خارجية تركيا وحيد خلف اوغلو في مقابلة اجرتها معه الصحيفة التركية (ترجمان) في 1984/8/23 «**ان ايران لا تصغي لاية جهة على الاطلاق إلا تركيا وحدها وانه لا يوجد بلد في العالم بمقدوره انهاء الحرب غير تركيا**», واضاف ايضا «**ان تركيا تنتظر من البلدين اقتناعهما بان احدهما لن يقدر على الحاق الهزيمة بالاخر وان تركيا عندما يأتي هذا اليوم ستقوم بجلب الطرفين الى مائدة المفاوضات وعقد الصلح بينهما**»[3].

وفي مقابلة للرئيس التركي كنعان ايفرين في 12 نيسان عام 1984 قال: «**حاولنا انهاء القتال لكننا لم نتمكن من تحقيق نتائج ايجابية, هذا لا يعني اننا نستسلم للتشاؤم اذ علينا مواصلة الجهود لانهاء القتال بين الجارين ويا للاسف هناك تدخل دولي لابقاء العالم الاسلامي منقسما وغير متضامن**»[4].

وفي عام 1985 بعد التصعيد الخطير للحرب العراقية – الايرانية التي استهدفت المدن والمنشآت زار توركوت اوزال السعودية في ايار 1985 واعلن اثناء

---

(1) جريدة اضواء الانباء (التركية), ع32, 1987.

(2) السويداني, المصدر السابق, ص34.

(3) عمر اوغلو, «الموقف التركي من الحرب العراقية - الايرانية», بحث مقدم للمؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية, مكتب ارتباط جامعة اليرموك, (الاردن, 1985), ص1.

(4) الناصري, التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية, ص225.

زيارته ان تركيا تستطيع ان تسهم بدور كبير في مجال انهاء الحرب[1] واكد قائلاً: «**لقد اطلعنا الجانبين على رغبتنا الصادقة ووجهة نظرنا في موضوع انهاء الحرب بشكل معقول ومقبول. وامل ان تنتهي هذه الحرب التي اسقطت المنطقة وكلا البلدين في اوضاع حرجة ومتأزمة بشكل معقول ومنطقي**»[2], واعقبها زيارة اخرى الى السعودية في نيسان 1986 اكد استعداد تركيا لبذل اي جهد لايقاف الحرب بين الدولتين, كما اوضح الرئيس كنعان ايفرين مسعى تركيا اثناء زيارته الى قطر اواخر عام 1986, حيث اعرب عن اسفه لاستمرار النزاع القائم بين العراق وايران, مؤكداً ان هذه الحرب تعرض السلام والامن في المنطقة الى الخطر, كما حذر من مخاطر تصعيد الحرب واحتمالات تدخل القوى الخارجية في منطقة الخليج[3].

كما دعا مجلس الوطني التركي الكبير عام 1987 الى بذل جهود دولية استثنائية من اجل انهاء الحرب العراقية – الايرانية واحلال الامن والسلام في الشرق الاوسط[4]. كما ان الرأي العام التركي يعبر عن اسفه العميق لاستمرار هذه الحرب الطويلة المؤسفة بين البلدين المسلمين وان معظم الاتراك يجانبون الرأي القائل: «**انك لن تقدر ان تعيش بمأمن عندما تكون ألسنة النيران قد نشبت في بيت جارك**»[5].

وفي تشرين الاول عام 1987 عقد الناطق باسم وزارة الخارجية التركية لقاءً صحفيا حول زيارة وكيل وزارة الخارجية التركية الى بغداد وقال: «**ان الزيارة**

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي, «تركيا والسعودية, دراسة في اوجه العلاقات الثنائية», مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية, العدد (23), جامعة قطر, 2000, ص73.

(2) جريدة اضواء الانباء (التركية), ع2, 10 كانون الثاني 1986.

(3) القره غولي, المصدر السابق, ص95.

(4) جريدة الجمهورية (بغداد), ع6442, 1978.

(5) عمر كوركجي اوغلو, «الرأي العام العربي-تركيا: اتجاهات الامتين نحو القضايا العامة», اوراق تركية معاصرة, السنة الاولى, ع2, مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا), جامعة الموصل, 1987, ص54.

**جاءت في اطار دعم تركيا لجهود السكرتير العام للامم المتحدة في طريق تطبيق قرار مجلس الامن رقم (598)**», واضاف قائلا: «**اردنا الاسهام في هذه الجهود والزيارة جاءت من منطلق سياستنا القائمة على الحياد الايجابي**»[1]. كما اوضح ذلك ايضا الرئيس التركي كنعان ايفرين وقال: «**الى جانب الاضرار التي تلحقها هذه الحرب فهي وصلت الى ابعاد خطيرة من شأنها توريط بعض الدول في هذه الحرب, ولقد بذلت كل من تركيا والباكستان جهود مكثفة في هذا الاتجاه واننا نساند الجهود التي يوليها الامين العام للامم المتحدة**»[2].

وفي بداية عام 1988, وهو العام الاخير للحرب صدرت تأكيدات من تركيا على انها لن تتورط في الحرب العراقية – الايرانية, ففي بداية نيسان 1988 انهى رئيس الوزراء التركي توركوت اوزال زيارة رسمية للعراق استغرقت 3 ايام, وصرح قبل مغادرته العراق, قائلا: «**ليس في نية تركيا التدخل في اي شكل من الاشكال في النزاع العراقي – الايراني**», واستطرد قائلا «**هناك نبأ غير صحيح اخذت تتناقله بعض الصحف الاجنبية بشكل سافر, ومفاده ان تركيا ستتدخل في المنطقة. ان مثل هذه الاخبار لا تخرج -قبل كل شيء- عن كونها مجرد تكهنات, فتركيا لا تنوي على الاطلاق التورط باي شكل من الاشكال في النزاع العراقي- الايراني واراضي تركيا تكفي لها, ولسنا وراء اية مغامرة, فارجو ان يدرك الجميع ذلك جيداً**»[3].

وبناءاً على اقتراحات الامين العام للامم المتحدة, وافقت تركيا عام 1988 على المشاركة بمجموعة تضم (15) ضابط في فريق مراقبة وقف اطلاق النار بين

---

(1) السويداني, المصدر السابق, ص35.

(2) جريدة اضواء الانباء (التركية), ع41, 1987.

(3) جريد اضواء الانباء (التركية), ع15, 8 نيسان 1988؛ احمد, العلاقات التركية-الامريكية, ص223.

ايران والعراق, وجاء ذلك من منطلق سياسة الحياد التي انتهجتها تركيا ازاء الحرب وما تتمتع به تركيا من ثقة من قبل الجانبين[1].

وافقت انقرة في العام نفسه (1988) على السماح بمرور وحدات الاتصال وتجهيزاتها التابعة لفريق الامم المتحدة, عبر الاراضي التركية لمراقبة وقف اطلاق النار بين ايران والعراق, استجابة لطلب السكرتير العام للامم المتحدة وقد اصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا بهذا الصدد ذكرت فيه «**ان تركيا اتخذت هذا القرار للاسهام في الجهود السلمية للامم المتحدة ولاسباب انسانية وقد جرت عمليات مرور (الترانزيت) من منشأت القوات المسلحة التركية في قاعدة انجرليك تحت الاشراف المطلق للقادة الاتراك, بشرط ان تكون هذه الحالة استثنائية لاتتكرر**»[2].

يمكن تقويم الموقف التركي من الحرب العراقية- الايرانية بانه موقف جسد مصلحة تركيا ومنفعتها على الرغم مما كانت تمتلكه من مزايا تتيح لها امكانية استخدام موقفها من اجل انهاء الحرب بين البلدين ولعل تصريح وحيد خلف اوغلو وزير الخارجية التركي انذاك لصحيفة (ترجمان) قائلا «**ان ايران لا تصغي لاية جهة على الاطلاق إلا تركيا**» واضاف قائلا «**لا توجد هناك دولة في العالم بامكانها انهاء الحرب بين العراق وايران غير تركيا**»[3]. وفي الامكان ان نستنتج ان المسؤولين الاتراك اكتفوا باصدار تصريحات اعلامية دون ان يتخذوا اجراءات اكثر فعالية لانهاء الحرب.وكذلك كانت تركيا بشكل غير مباشر تؤيد استمرار الحرب.

---

(1) جريدة اضواء الانباء (التركية), ع34, 19 اب 1988الناصري, التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية , ص237.

(2) جريدة اضواء الانباء (التركية), ع34, 19 اب 1988.

(3) الناصري, التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية, ص237.

# الفصل الثالث

# المشكلات الأمنية والسياسية

# وتأثيرها في العلاقات التركية - الإيرانية

- المبحث الاول: القضية الكردية واثرها في العلاقات التركية – الايرانية
- المبحث الثاني: التدخلات الايرانية في سياسة تركيا الداخلية

# المبحث الاول

# القضية الكردية واثرها في العلاقات

# التركية – الايرانية

اولا: الاكراد وكردستان:

الاكراد هم سكان جبليون يرتكز اقتصادهم على الزراعة وتربية الماشية, ويتكلمون اللغة الهندية – الاوربية التي تتكلمها المجموعة الايرانية (كالفرس والافغان) ومعظمهم مسلمون[1]. وكردستان هي المنطقة التي يؤلف الاكراد الغالبية الساحقة من سكانها, حيث يزيد عددهم عن تلك الاقليات الساكنة بينهم, وكردستان بالمفهوم الواسع يقصد بها بلاد الكرد بوصفهم مجتمعاً ذا وحدة قومية متجانسة, وهي تضم اليوم اقساماً مهمة من تركيا وايران والعراق وسوريا[2]. اما بخصوص اصل الاكراد, فهناك اراء ووجهات نظر عديدة حول هذه المسألة لا يتسع المجال لذكرها هنا[3].

---

(1) جيرار شاليان, الاكراد وكردستان, ترجمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح), (فلسطين, 1982), ص19.

(2) محسن محمد المتولي, كرد العراق منذ الحرب العالمية الاولى 1914 حتى سقوط النظام الملكي 1958, الدار العربية للموسوعات, (بيروت, 2001), ص18.

(3) للمزيد من التفاصيل عن اصل الاكراد ووجهات النظر حولها ينظر جلال الطالباني, كردستان والحركة القومية الكردية, منشورات النور, (د.م, 1970), ص ص3-7؛ باسيل نيكيتين, الكرد-دراسة سوسيولوجية وتاريخية, ترجمة نوري الطالباني, ط2, دار ئاراس للطباعة والنشر, (اربيل, 2004), ص ص32-55؛ محمد امين زكي بك, خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من اقدم العصور التاريخية حتى الآن, ترجمة محمد علي عوني, ج1, ط2, دار الشؤون الثقافية, (بغداد, 2005), ص ص99-148 درية عوني, عرب واكراد خصام ام وئام, دار الهلال, (د.م, د.ت), ص ص16-24.

كـان الاكـراد يسـتعملون الابجديـة الخاصـة بهـم , ولكـن بعـد انتشـار الاسـلام استعملوا الابجدية العربية في كتابة لغتهم حتى اليوم في منـاطق عديـدة مـن العـراق وايران, بينما يستعمل اكراد تركيا وسوريا الابجدية اللاتينية[1], وتحتوي اللغـة الكرديـة على لهجتين اساسيتين هما الكرمانجية والتـي تتحـدث بهـا الغالبيـة الكرديـة في تركيـا وبعض مناطق شمال العراق, والسـورانية ويتحـدث بهـا عـدد اقـل مـن الاولى ولكنهـا تستعمل اكثر في الادب والكتابة, والمنطقة التي تنـتشر فيهـا هـذه اللـهجة تمتـد مـن السليمانية الى منطقة كردستان ايران[2].

نجـح السـلاطين العثمانيـون والـذين كـانوا اكـثر دبلوماسـية مـن غـيرهم في اسـتمالة المشاعر الدينية لدى الكرد ومن ثم كسبهم الى جانب دولتهم في صراعهـا مـع الدولـة الصـفوية (1501-1722), وتمكنوا بمساعدة القبائل الكردية من الحاق هزيمة بالفرس في معركة جالـديران (وادي يبعد مائة ميل من تبريز) سنة 1514م[3].

كان من ابرز نتائج تلـك المعركـة تقسـيم المنـاطق الكرديـة بـين الصـفويين والعثمانيين, اذ انضم الجزء الاكبر الواقع في غرب سلسلة جبال زاكروس الى الدولة العثمانية والجزء الاصغر الواقع شرق زاكروس اصبح تابعاً للدولـة الصـفوية. لكـن لم توضع حدود دقيقـة بـين الـدولتين بسـبب اسـتمرار الحـروب بيـنهما وحـدوث الاضـطرابات الداخليـة في اراضي القبائـل الكرديـة شـبه المسـتقلة القائمـة فيهـا والاقطاعيات الاقل شأناً[4]. وثبت واقع ذلك التقسيم في معاهدة زهـاب (زهـاو)[*]

---

(1) الطالباني, المصدر السابق, ص ص17-18.

(2) شاكر خصباك, الاكراد: دراسة جغرافية اثنوغرافية, مطبعة شفيق, (بغداد, 1972), ص482.

(3) زكي بك, المصدر السابق, ج1, ص ص241-242.

(4) م.س, لازاريف واخرون, تاريخ كوردستان, ترجمة عيدي حاجي, (دهوك, 2006), ص67.

او (معاهدة تنظيم الحدود) سنة 1639, التي سجلت نهاية مرحلة التوسع الصفوي وخضوع معظم الاكراد للسلطة العثمانية[1].

لقد عزز العثمانيون في تلك الفترة النظام الاقطاعي السائد اصلاً في المناطق الكردية[2], مما ادى الى قيام بعض الامارات الكردية منها (امارة سوران وامارة بهدينان, وامارة بوتان, وامارة هكاري, وامارة بتليس, وامارة بابان), واصبح اعترافها بحكم السلطان العثماني اعترافاً شكلياً. واستفادت هذه الامارات من الصراعات بين الدولة العثمانية والاسر التي حكمت بلاد فارس احيانا عن طريق لجوء بعض امرائها الى الطرف العثماني او الفارسي عند تعرضهم للضغط من اي من الجانبين[3].

ان الكرد كغيرهم من شعوب الامبراطورية العثمانية, بدأوا يتأثرون تدريجياً بالفكرة القومية وكذلك قاموا بعدد من الانتفاضات ذات الطابع القومي الواضح. وتعد حركة الشيخ عبيدالله النهري[*] سنة 1880 اهم الحركات الكردية في القرن التاسع عشر, والتي كان شعارها «تحرير كوردستان تركيا وايران» وتشكيل دولة كردية تحت الوصاية العثمانية الرسمية, وقد عُد الشيخ عبيدالله رائد القومية الكردية الحديثة. وعلي اي حال فان حركة الشيخ عبيدالله النهري اخفقت في تحقيق اهدافها, وذلك لاسباب عديدة اهمها صراع القوى الاوربية من اجل النفوذ داخل الدولة العثمانية وايران, والتعاون الاقليمي بين ايران والدولة العثمانية على حساب الكرد,

---

(1) عبدالله العلياوي, كوردستان في عهد الدولة العثمانية من سنة 1851-1914 دراسة في التاريخ السياسي, (السليمانية, 2005), ص ص27-28.

(2) شاكر خصباك, الكرد والمسألة الكردية, ط2, (بيروت, 1989), ص31.

(3) ان من الامثلة البارزة على ذلك الموقف المتذبذب للامراء البابانيين بين الدولة العثمانية وبلاد فارس في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. وللمزيد من التفاصيل ينظر علاء موسى كاظم نورس, حكم المماليك في العراق 1750/1831, دار الحرية للطباعة, (بغداد, 1975), ص ص163-172.

وطبيعة الشيخ عبيدالـلـه وسوء تقديره لقوة كل من الدولة العثمانيـة وايـران, واخـيراً اعـتماده على الشيوخ ورؤساء الكرد خارج الطريقة النقشبندية[1].

في عام 1889 اسس مجموعة من طلبة مدرسة الطب العسـكري في اسـطنبول جمعية سرية كانت غايتها وضع نهاية لحكم السـلطان عبـد الحميـد الثـاني (1876-1909) واعادة دستور 1876 المعطل, واتخذت الجمعية اسم الاتحاد والترقي واصـبح ابراهيم تيمو الالباني رئيساً لها[2]. وفي 23 تموز 1908 قامت جمعية الاتحـاد والترقـي بانقلاب اجبرت السلطان عبد الحميد الثاني على اعـادة العمـل بدسـتور عـام 1876, وفي نيسان 1909 تم عزل السلطان عبـد الحميـد الثـاني لاتهامـه بتـدبير حركـة تمـرد مسلحة ضد الاتحاديين[3].

كانت التنظيمات السياسية الكردية الاولى التـي تشـكلت بعـد الانقـلاب تقـف موقفاً ايجابياً من جمعية الاتحاد والترقي, حيث تأسسـت جمعيـات ونـوادي سياسـية كردية في اسطنبول, ففي خريف عام 1908 اسس امين عالي بدرخان واخـرون جمعيـة سياسـية باسـم (جمعيــة تعــالي وترقــي كردســتان), وجــرت في بــدايات الانقــلاب

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن حركة الشيخ عبيدالـلـه اسباب الثورة ونتائجها واسـباب فشـلها ينظـر عـثمان عـلي, دراسـات في الحركـة الكورديـة المعـاصرة 1833-1946 دراسـة تاريخيـة وثائقيـة, التفسير, (اربيل, 2003), ص ص66-84؛ العلياوي, المصدر السابق, ص ص127-165.

(2) للمزيد من المعلومات عن جمعية الاتحاد والترقي ينظـر: ارنسـت رامـزور, تركيـا الفتـاة وثـورة 1908, ترجمة صالح احمـد العـلي, منشـورات مكتبـة الحيـاة, (بـيروت, 1960), ص ص18-42؛ روبير مانتران, تاريخ الدولة العثمانية, ترجمة بشير السباعي, ج2, (بيروت, 1997), ص ص227-249.

(3) اورخان محمد عـلي, السـلطان عبـد الحميـد الثـاني - حياتـه واحـداث عهـده, ط1, مكتبـة دار الانبـار, (الانبار, 1987), ص ص322-334.

محاولة توحيد التنظيمات الكردية التي كانت منتشرة في مناطق كردستان ضمن نوادي كردية تمتعت بشهرة واسعة بين صفوف السكان[1].

بعد ذلك شنت جماعة الاتحاد والترقي حملات عديدة على المناطق الكردية[*] وتسببت سياستها هذه في الوقوع في مشاكل عديدة منها قرارها بالدخول في الحرب العالمية الاولى الى جانب دول الوسط (المانيا والامبراطورية النمساوية – المجرية). ان ما يهمنا هو موقف الكرد من هذه الحرب, ففي الحقيقة لم يكن بوسع الكرد ان يقفوا - على اية حال- بمعزل عن نار الحرب الدائرة لان اراضيهم اصبحت ميدانا لصراع بين ثلاثة دول (عثمانية-روسية-وبريطانية) الى جانب الالمان العاملين في القوات العثمانية, فكانت نيران الحرب تحاصرهم من جوانب عديدة وباشكال مختلفة, لذا يمكن القول ان الشعب الكردي شارك في احداث الحرب العالمية الاولى منذ بداياتها ولكن دون ان يكون الامر بيده[2].

ثانيا: القضية الكردية في تركيا

بعد نهاية الحرب العالمية الاولى (1914-1918) وعقد هدنة مودروس[**] (Mudros) في 30 تشرين الاول 1918 وما تبع ذلك من هزيمة الدولة العثمانية وتشكيل حكومة تركية معتدلة نسبيا, تطلعت القوميات الخاضعة للحكم التركي ومنهم الكرد, الى تحقيق امالهم القومية فنشطت الجمعيات الكردية في اسطنبول

---

(1) م.س لازاريف, المسألة الكردية 1891-1917, ترجمة اكبر احمد, مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, (السليمانية, 2001), ص ص216-217؛ للمزيد من التفاصيل عن الجمعيات التي تأسست بعد الانقلاب ينظر, ابراهيم خليل احمد, ولاية الموصل-دراسة في تطوراتها السياسية 1908-1922, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب, (جامعة بغداد, 1975), ص ص165-168.

(2) كمال مظهر احمد, كوردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى, ترجمة محمد الملا عبد الكريم, ط2, دار افاق عربية للطباعة والنشر, (بغداد, 1984), ص ص148-158.

وبقية المدن الاخرى[1], كما سعى الكرد الى ايصال صوتهم الى مؤتمر الصلح الذي افتتح في باريس في 18 كانون الثاني 1919, إلا ان مصالح الدول الكبرى هي التي حددت تسويات الصلح وليست المبادئ والشعارات المعلنة حول «**حق الشعوب في تقرير المصير**»[2]. ولعل اهم مكسب حصل عليه الكرد من المؤتمر هي الاشارة الى الكرد ومستقبلهم السياسي في عدد من بنود معاهدة سيفر, التي فرضها الحلفاء على الدولة العثمانية في 10 اب 1920[3].

لقد تناولت معاهدة سيفر 1920 مسألة اقامة الدولة الكردية[4], في ثلاث مواد من القسم الثالث للمعاهدة وهي المواد (62, 63, 64) وكما يأتي:

**المادة (62):** ستقوم لجنة مكونة من ثلاثة اعضاء تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية على التوالي, وتتخذ اسطنبول مركزاً لها بوضع خطة خلال ستة اشهر من تاريخ تنفيذ المعاهدة للاستقلال الذاتي للمناطق التي تسكنها اغلبية كردية والتي تقع شرقي الفرات وجنوبي الحدود الجنوبية لارمينيا كما ستقرر فيما بعد, وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق وينبغي ان تشمل الخطة على ضمان حقوق الاقليات الاشورية الكلدانية والاقليات الدينية الاخرى التي تسكن في المنطقة.

---

(1) بيرج بيريرو غلو, اضطرابات في الشرق الاوسط: الامبريالية الحرب وعدم الاستقرار السياسي, ترجمة فخري لبيب, المجلس الاعلى للثقافة, ط2, (مصر, 2002), ص ص116-117.

(2) عيسى, المصدر السابق, ص ص124-126؛ جرجيس فتح الله, يقظة الكرد- تاريخ سياسي 1900-1925, دار ئارس للطباعة والنشر, (اربيل, 2002), ص ص148-156.

(3) للمزيد من التفاصيل عن المعاهدة والكرد ينظر, بيار مصطفى سيف الدين, السياسة البريطانية تجاه تركيا واثرها في كوردستان 1923-1926, دار سبيريز, ط1, (دهوك, 2004), ص ص65-67.

(4) السيد عوض عثمان, «افاق جديدة للعلاقات الايرانية-التركية», مجلة مختارات ايرانية (مصر), مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, ع25, اب 2002, ص ص6-7.

**المادة (63):** توافق الحكومة التركية على تنفيذ قرارات كلتا اللجنتين المذكورتين في المادة (62) خلال ثلاثة شهور من اخبارها بقراراتها.

المادة (64): اذا ظهر ان غالبية الشعب الكردي كما حدد في المادة (62) قد اظهر خلال عام الرغبة في الاستقلال عن تركيا واذا اعتبر مجلس عصبة الامم ان هؤلاء القوم قادرين على التمتع بهذا الاستقلال, فان تركيا ستوافق على تنفيذ توصيات المجلس, وان تتخلى عن جميع حقوقها وممتلكاتها في هذه المنطقة[1].

والملاحظ ان الاستقلال الذاتي للكرد كما ورد في المادة (64) كان مشروطا بـ:

1- استفتاء اهالي المنطقة الكردية فيما اذا كانوا يريدون الانفصال عن تركيا ام لا؟

2- تعرض نتيجة الاستفتاء على مجلس عصبة الامم وتقرر في ضوء ذلك ما اذا كان الكرد جديرون بالاستقلال ام لا؟

3- اذا ما قررت عصبة الامم جدارة الكرد بالاستقلال يبلغ ذلك الى تركيا التي عليها ان تنفذ قرارات عصبة الامم في هذا الشأن[2].

ان معاهدة سيفر رغم كونها واهنة منذ البداية وانها بقيت حبراً على ورق, إلا انها تعد مرحلة مهمة في تاريخ القضية الكردية, حيث انه وللمرة الاولى في التاريخ الكردي تبحث وثيقة سياسية دولية قضية الاستقلال الذاتي للمناطق التي يقطنها الاكراد في كل من تركيا وايران, الامر الذي يعني ان القضية الكردية دخلت في طور جديد وهو (طور التدويل) ان جاز التعبير.

---

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر, حامد محمود عيسى, المشكلة الكردية في الشرق الاوسط, مكتبة مدبولي, (مصر, 1991), ص ص447-448؛ ارشاك سافراستيان, الكرد وكردستان, ترجمة احمد خليل, دار هيرو, (بيروت, 2007), ص123؛ م.أ. حسرتيان, القضايا القومية في تركيا, ترجمة سيامند سيرتي, (د.م, 1991), ص22.

(2) زكي بك, خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ..., ج2, ص72.

وعلى اية حال, بعد نجاح مصطفى كمال (اتاتورك فيما بعد) في حرب الاستقلال التركية 1919-1922 والتي استعان فيها بدعم قسم من الكرد تحت شعار الجهاد ضد (الكفار)[1], استبدلت معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان[*] في عام 1923, والتي تجاهلت عمليا مطالب القومية الكردية[2]. اقرت المعاهدة تقسيم كردستان العثمانية بين الدول التي نشأت على انقاض الدولة العثمانية في المنطقة وهي, تركيا والعراق وسوريا اساساً[3], اضف الى ذلك ان معاهدة لوزان الغت جميع ما ورد في معاهدة سيفر, ولم يرد اي ذكر للمطالب الكردية باستثناء تعبير عام ينص على احترام الحكومة التركية للحقوق الثقافية والدينية للاقليات, كما اعلنت تركيا رفضها لاية فكرة بمنح الجزء الكردي حكما ذاتيا بعد ان استعادت قوتها ولم تعد بحاجة الى تأييد الكرد ومساعدتهم وفضلت تركيا ان تضع الكرد تحت قبضتها بدلاً من ان يكون ثمة تهديد كردي لها اذا ما قامت دولة كردية مستقلة[4].

من جهة اخرى لم يحسم مؤتمر لوزان مسألة اخرى لها علاقة بالكرد وهي مسألة تبعية ولاية الموصل, للعراق ام لتركيا ويمثل الجانب الكردي لمسألة الموصل بالنسبة الى تركيا اهمية استثنائية, ويذكر احد الباحثين «**ان كردستان الجبلية بالنسبة لتركيا هي عبارة عن حاجز اقليمي في الشرق, ولكي تقوم تركيا بالالتفاف على كردستان غير امنة من الجنوب فانها تحتاج الى منطقة الموصل او على اقل تقدير الجزء الشمالي من هذه المنطقة وحتى كركوك وكفري في الاتجاه الجنوبي-الشرقي وهنا**

(1) نيزيار نعمان باجلوري, الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان تركيا 1927-1931, دار سبيريز للطباعة والنشر, (دهوك, 2007), ص41.

(2) خورشيد حسين دلي, تركيا وقضايا السياسة الخارجية, منشورات اتحاد الكتاب العربي, (دمشق, 1999), ص50.

(3) سعد ناجي جواد, العراق والمسألة الكردية 1958-1970, (لندن, 1990), ص18.

(4) وصال نجيب عارف العزاوي, القضية الكردية في تركيا-دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بداياتها وحتى عام 1993, اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية, (جامعة بغداد, 1994), ص43.

**تنحصر الاهمية الاقليمية-السياسية لمنطقة الموصل بالنسبة لتركيا»**[1]. وقد تمت تسوية هذه المسألة عن طريق عصبة الامم في كانون الاول 1925 بضم ولاية الموصل الى العراق, واعقب ذلك توقيع معاهدة عراقية-بريطانية-تركية في حزيران 1926 اقرت فيها تركيا بذلك[2].

لقد شهدت السنوات 1925-1938 قيام ثلاث حركات كردية مسلحة في تركيا في مرحلة كان النظام التركي ما يزال يرسي دعائم حكمه في عهد مصطفى كمال 1923-1938, وقد تمثلت تلك الحركات المسلحة في حركة الشيخ سعيد بيران[*] (او سعيد النقشبندي) في عام 1925 وحركة ارارات (اغري داغ) بين عامي 1927-1931, وحركة درسيم (اقليم تونجلي حاليا) بين عامي 1937-1938, وبوصفها نتيجة حتمية لتراكم جملة عوامل (دينية واقتصادية واجتماعية) تفاعلت فيما بينها لتعبر عن نفسها في نهاية الامر بحركة مسلحة اعلنها الكرد ضد الحكومة التركية. ومع اختلاف دوافع قيام هذه الحركات إلا انها اكدت على الهوية القومية للكرد في تركيا ورفضها للسياسة العنصرية التي كانت تمارسها الحكومة تجاه الاقليات غير التركية والمتمثلة في الاصرار على انكار وجود العنصر الكردي واعتبار الكرد «اتراك الجبال»[3]. وقد تعاملت الحكومة التركية بقسوة بالغة مع تلك

(1) كانت ولاية الموصل تضم في تلك الفترة محافظات (السليمانية وكركوك واربيل ودهوك اضافة الى محافظة الموصل), احمد, ولاية الموصل, ص ص224-230.

(2) للمزيد من التفاصيل عن قرار العصبة في 1925 او عن معاهدة 1926 ينظر, فاضل حسين, مشكلة الموصل, دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام, ط3, مطبعة اشبيلية, (بغداد, 1977), ص ص171-186؛ السبعاوي, العلاقات العراقية-التركية 1932-1958, ص ص21-23.

(3) العزاوي,القضية الكردية في تركيا... , ص ص52-68؛ للمزيد من المعلومات عن الحركات الكردية في الفترة 1925-1937, ينظر: احمد عبد الباقي احمد, الدور السياسي للقوميات في تركيا-الاكراد (دراسة حالة), رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية, (جامعة المستنصرية, 1989), ص ص60-68.

الحركات المسلحة, فضلا عن انتهاجها سياسة ترحيل الكرد من مـواطنهم في شرق وجنـوب شرق البلاد الى مناطق نائية في غرب البلاد[1].

شهدت كردستان تركيا خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 مزيـداً مـن التفاقم في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية. فالعواقب اللاحقـة لسياسـة الحكومـة التركية بعد القضاء على حركة 1937-1938 تجلت في شتى مجالات حيـاة الشـعب الكردي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, وقد شجعت ظـروف الحـرب العالمية الثانية والحركة الكردية المسلحة في العراق بزعامة المناضـل المـلا مصـطفى البـارزاني[2], الكـرد في تركيـا عـلى التحـرك ضـد السـلطات التركيـة بقيـادة الشـيخ سـعيد بـيروكي وذلـك في سـنة 1943 في المنطقـة الحدوديـة التركيـة-العراقيـة,

(1) سعد ناجي جواد, دراسات في المسألة القومية الكردية, ط1, الدار العربية للعلـوم, (بـيروت, 2005), ص ص22-23.

(2) الملا مصطفى البارزاني: (1903-1979) هو ابن الشيخ محمد ابن الشيخ عبد السلام البارزاني, مـن عائلـة دينية معروفة, ولد في قرية بارزان التابعة لمحافظة اربيل, وهو لم ينـاهز الثالثـة مـن عمـره سـجن مـع والدته في الموصل, ومنذ نعومـة اظـافره دخـل ميـدان الحركـة التحرريـة الكرديـة, وفي سـنة 1919 قـاد البارزاني 3000 مقاتل بارزاني وذهب الى مدينة السليمانية لغرض مؤازرة الشيخ محمود الحفيد, وللمرة الثانية وبامر من الشيخ احمد ذهب الى مدينة درسيم لغرض مساعدة شيخ سعيد بيران في انتفاضة ضد الاتـراك, قـاد الانتفاضـة الكرديـة مـن سـنة 1931 الى عـام 1946, شـارك في تأسـيس جمهوريـة مهابـاد (كردستان) سنة 1946 واصبح قائـدا عامـا للقـوات المسـلحة في جمهوريـة كردسـتان. وفي 16 اب 1946 اسس الحزب الـديمقراطي الكردسـتاني واصـبح رئيسـا للحـزب, وفي عـام 1947 بعـد سـقوط جمهوريـة كردستان عبر نهر اراس متجها الى الاتحاد السوفيتي وبقـي حتـى عـام 1958 ثـم رجـع الى العـراق بعـد سقوط النظام الملكي, وفي عام 1961 اعلن عن ثورة ايلول, وفي عام 1970 اتفـق مـع الحكومـة العراقيـة واعلن عن بيان اذار في 11من الشهر نفسه 1970, وفي 6 اذار 1975 ابرمت اتفاقية الجزائر بـين العـراق وايران وبعد هذه الخيانة مع البارزاني والشعب الكردي انسحب البارزاني الى ايران وفي 1979/3/1 توفي البارزاني, للمزيد من التفاصيل ينظر, محمد صالح ابراهيمي شبول, الجنرال مصطفى البارزاني ... القائـد الكبير والخالد للقومية الكردية,في كتاب مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالـد, ج1, مطبعـة وزارة التربية,(هه ولير ,2003), ص ص306-315.

ولكن سرعان ما تحركت القوات التركية واستطاعت في خلال اسبوعين مـن القضـاء عـلى الحركـة واعتقال قادتها[1].

عدا تحرك الشيخ سعيد بيروكي لم تتخذ الحركة الكردية في تركيا نشاطاً ملحوظاً على نطاق واسع يذكر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات القليلة التي اعقبتهـا, بيـد انهـا لم تكـن بعيدة تماماً عن التطورات السياسية التـي حصـلت في كردسـتان ايـران وكردسـتان العـراق اذ لم تتمكن الحكومة التركية من عزل اكراد تركيا تماماً عن الاحـداث التـي جـرت في اجـزاء كردسـتان الاخرى, فقد كان لعدد من القـوميين الاكـراد في كردسـتان تركيـا صـلات بـالتنظيمات السياسـية الكردية, مثـل: (ز.ك-جمعيـة انبعـاث كوردسـتان)[**] في كردسـتان ايـران, و (هيـوا-الامـل)[*] في كردستان العراق, وفي اب 1944 عقد على جبـل (دلان بفـر) عـلى الحـدود المشـتركة بـين ايـران وتركيا والعراق لقاء بين ممثلي اكراد من الـدول الـثلاث, وفي الحقيقـة لم يسـفر هـذا اللقـاء شيء يذكر, وانما كان محاولة لتوصيل مذكرات ورسائل الى حكومات الدول الكبرى وهيئة الامم المتحـدة لطلب المساعدة في حل القضية الكردية[2].

لقد انفرد الحزب الديمقراطي في تركيا , الذي تأسـس في كـانون الثـاني 1946 ووصل الى الحكم بعد انتخابات ايار 1950, في اتخاذ القرارات السياسـية الخارجيـة طيلة فـترة حكمـه 1950-1960, وفي هـذا العهـد انضـمت تركيـا الى حلـف شـمال الاطلسي عام 1952, وحلف البلقان عام 1953, وحلف بغـداد عـام 1955[3], وعـلى الرغم من ان الحلف الاخير كان يرمي الى الحد مـن التغلغـل الشـيوعي في منطقـة الشرق الاوسط وتطويـق الاتحـاد السـوفيتي في تلـك الفـترة, إلا انـه اثـار الاوسـاط

(1) حامد محمود عيسى, المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بداياتها حتى سنة 1991, مكتبـة مـدبولي, (القاهرة, 1992), ص ص370-371.

(2) جليل, المصدر السابق, ص210.

(3) للمزيد من المعلومـات عـن السياسـة الخارجيـة التركيـة في عهـد الحـزب الـديمقراطي ينظـر, النعيمـي, السياسة الخارجية التركية ..., ص ص103-144.

الكردية التي وصفت الحلف بانه معاد للحركة الكردية, وبان المادة الاولى من ميثاق الحلف التي تنص على «**التعاون والدفاع عن امن وسلامة الاطراف المتحالفة**» موجهة اساساً لقمع الحركة الكردية في المنطقة, وقدمت تلك الاوساط الحجة حول ذلك بان هناك بروتوكول تركي-عراقي تعهدت فيه كلتا الدولتين بموجبه على تنسيق جهودهما في محاربة «العناصر التخريبية» العاملة ضد سياسة الدولتين[1], وجرى اول تطبيق فعلي لعمليات حلف بغداد في قمع حركة (جوان رو) الكردية في ايران وذلك عام 1956. وضمن السياق نفسه كتب احد الباحثين الاكراد, يقول: «**بوسعي ان اوكد لكم ان وجود المسألة الكردية كان السبب الرئيسي لعقد حلف بغداد بين تركيا وايران الشاهنشاهية وعراق نوري السعيد التي توحدت لقمع الحركة الكردية, كما ان انكلترا تحارب الحركة الكردية لانها لا ترغب في تحولات سياسية واجتماعية جديدة في الشرق الادنى, فهي تسعى الى الحفاظ على النظام القائم بغية الاستثمار الناجح لحقول النفط هنا, وفي الوقت ذاته فان (الضحية) الرئيسة للوضع السياسي القائم في الشرق الاوسط كان الشعب الكردي, هذه حقيقة واقعة**»[2].

وبعد قيام ثورة 14 تموز في العراق عام 1958, حاولت حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا التدخل عسكريا في العراق وتقويض تلك الثورة مما اثار سخط الاحزاب السياسية المعارضة ضد هذا الاجراء[3].

وفي الحقيقة نشأت في العراق بعد قيام الثورة ظروف اكثر ملائمة لاكراد العراق, فقد تم التأكيد على الاخوة والشراكة العربية-الكردية في الوطن العراقي, مما ادى الى اشعال روح الحماس القومي والاندفاع لدى اكراد تركيا الذين بقي وضعهم كما كان سابقاً, فقامت مجموعة من المثقفين الكرد بتوجيه حملات دعائية

---

(1) جليل, المصدر السابق, ص215.

(2) نقلا عن, العزاوي, القضية الكردية في تركيا ..., ص82.

(3) ابراهيم الداقوقي, اكراد تركيا, ط1, دار المدى, (دمشق, 2003), ص217.

تنادي بالتحول والتقدم الاقتصادي في الشرق, واصدرت صحيفة باسم (البلد المتقدم) عام 1958 باللغة التركية ركزت على مواضيع التخلف الاقتصادي والاجتماعي لكردستان تركيا[1], وفي عام 1959 شنت حكومة الحزب الديمقراطي حملة اعتقالات واسعة النطاق, حيث القت القبض على ناشري الصحف الكردية والمثقفين الكرد بلغ عددهم (49) كرديا[2], وقد وصفتهم الدوائر الامنية التركية باسم Kurtçuluk اي العاملين من اجل القومية الكردية, بوصفه مقابلا للقومية التركية وهي الايديولوجية الرسمية للدولة[3].

وبعد الانقلاب العسكري في 27 ايار 1960 في تركيا والاطاحة بحكومة الحزب الديمقراطي, وتشكيل (لجنة الوحدة الوطنية) [*] تم اعلان الاحكام العرفية في انقرة واسطنبول, وحظر النشاط الحزبي بكافة اشكاله, واتخذت لجنة الوحدة الوطنية اجراءات عدة تجاه القضية الكردية, وهي:

1- قامت السلطات التركية الجديدة باعتقالات واسعة في صفوف الاكراد, فقد جرى اعتقال (244) شخصية كردية بتهمة (التحضير لمؤامرة ضد امن الدولة) وارسلوا الى معسكرات الاعتقال في سيواس[4].

2- في 17 تشرين الاول عام 1960, اصدرت لجنة الوحدة الوطنية, فضلا عن قانون الاستيطان رقم (2510), القانون الجديد رقم (105) الذي بمقتضاه تم تهجير العوائل الكردية من المناطق الشرقية الى مناطق متفرقة في انحاء تركيا.

---

(1) العزاوي, القضية الكردية في تركيا ..., ص83.

(2) الداقوقي, المصدر السابق, ص27.

(3) العزاوي, القضية الكردية في تركيا ..., ص83.

(4) عيسى, القضية الكردية ..., ص256.

3- وتنفيذاً للقانون رقم (105) تم تهجير (55) شخصية كردية في كانون الاول عام 1961, من الولايات الشرقية الى الولايات الغربية (انطاليا, ازمير) وغيرها[1].

كانت فترة الستينات فترة مضطربة, لقد كانت فترة التعبئة اليسارية, وانخرط الكثير من الكرد الناشطين سياسيا الى جانب اليسار التركي بحثا عن حقوقهم القومية, وعلى اثر ذلك تأسست تنظيمات واحزاب كردية كان في مقدمتها تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني[*] الذي تأسس عام 1965 وكان هذا الحزب قوميا اكثر من كونه ثوريا[2], وكان هدف الحزب في تركيا هو النضال في سبيل حكم ذاتي اداري وثقافي للشعب الكردي في اطار الجمهورية التركية, والاعتراف بحقوق الشعب الكردي واقرار الثقافة القومية واللغة الام[3].

كما تبنت بعض التنظيمات والاحزاب اليسارية التركية قضية الاكراد وطالبت بتحسين ظروف مناطقهم, وخصوصاً حزب العمل التركي الذي كان يتزعمه محمد علي ايبار, ففي بادئ الامر لم يتخذ حزب العمل التركي موقفاً واضحاً من المسألة الكردية[4], ولكن في المؤتمر الرابع للحزب الذي انعقد في كانون الاول 1970 تبنى المؤتمر قرارات مهمة حول المسألة الكردية جاء فيها:

1- الشعب الكردي موجود في القسم الشرقي من تركيا.

2- ان سائر الحكومات التي جاءت الى الحكم في تركيا قد مارست تجاه الشعب الكردي ومنذ البداية سياسة القمع والارهاب والصهر, سياسة اتخذت غالبا شكل العمليات العسكرية الدموية[5].

---

(1) جليل, المصدر السابق, ص255؛ العزاوي, القضية الكردية في تركيا ..., ص ص84-85.

(2) باركي, المصدر السابق, ص27.

(3) جليل, المصدر السابق, ص262.

(4) المصدر نفسه, ص263.

(5) للمزيد من التفاصيل حول موقف حزب العمال من القضية الكردية ينظر, العزاوي, القضية الكردية في تركيا ..., ص ص103-104.

وبعد الانقلاب العسكري الثاني في 12 اذار 1971, لاقى الاكراد نفس المعاملة, حيث حل قادة الانقلاب جميع المنظمات السياسية والتجمعات اليسارية الكردية-التركية, مثل حزب العمال التركي, واتهموا الاكراد بالعمل على تقسيم البلاد[1]. وعلى اثر ذلك تم اعتقال بعض المسؤولين في التنظيمات السياسية الكردية, مثل طارق ضياء ايكنجي, موسى عنتر, كمال بورقاي, ناجي قوتلاي, مهدي زانا, والباحث التركي اسماعيل بشيكجي. ووجهت لهم تهمة العمل على انشاء دولة كردية والدعاية للشيوعية[2], كما جرى اعتقال العديد من كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني[3].

على اثر اعلان نتائج انتخابات تشرين الاول 1973, عمل الحزبان الرئيسان الشعب الجمهوري والعدالة[*] بشكل منفرد لتشكيل حكومة, إلا انهما اخفقا في ذلك مما عرض تركيا الى ازمة استمرت حتى اواخر عام 1973. ومع مطلع عام 1974 توصل حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني الى اتفاق على تشكيل اول ائتلاف حكومي بعد انقلاب 1971[4]. ونتيجة لمساعي حزب الشعب الجمهوري اقر مجلس الامن القومي التركي عام 1974 قانون العفو الذي بمقتضاه اطلق سراح عدد كبير من السياسيين الكرد, وادى هذا الى انتعاش الحياة السياسية الكردية من جديد في كردستان تركيا, حتى ان الحزب الديمقراطي الكردستاني التركي اكد عام 1974 ان هدفه هو ان ينال الشعب الكردي حق تقرير مصيره

---

(1) عبد الفتاح علي يحيى, الحزب الديمقراطي الكردستاني: نشأته وتطوره, ارشيف مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا), (جامعة الموصل, ), ص ص5-6؛ احمد, الدور السياسي للقوميات ..., ص76.

(2) جليل, المصدر السابق, ص269.

(3) يحيى, الحزب الديمقراطي الكردستاني ..., ص6.

(4) طلال يونس احمد الجليلي, التجربة البرلمانية في تركيا 1971-1980, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية, (جامعة بغداد, 1988), ص66؛ صلاح سعدالله, المسألة الكردية في تركيا, ط2, (بغداد, 2003), ص47.

بنفسه, وانه يمكن تحقيق ذلك عن طريق الثورة الوطنية-الديمقراطية والنضال الشعبي[1].

إلا ان انتعاش العمل السياسي الكردي هذا لم يستمر طويلاً, فبعد ثمانية اشهر قدم بولند اجاويد استقالة حكومته. وعادت تركيا مرة اخرى لتدخل في ازمة انتهت عام 1975 باعلان الجبهة القومية بزعامة سليمان ديميريل وعضوية الاحزاب اليمينية الاخرى حزب السلامة الوطني وحزب الثقة الجمهوري[*], وحزب الحركة القومي[**], واستمر الائتلاف حتى عام 1977[2].

اتسع نشاط الحركة القومية الكردية في كردستان تركيا في اواخر السبعينات, ففي هذا الوقت عملت في ظروف سرية وشبه سرية التنظيمات السياسية الكردية مثل: الشوانيون, وحزب العمال الكردستاني, والحزب الاشتراكي الكردستاني, والحزب الديمقراطي الكردستاني, ومنظمة (كاوة) و(ئالاي رزكاري) لواء الحرية[3].

وقد كانت مدينة ديار بكر مركزاً للنشاط السياسي الكردي ومقراً لاغلب القيادات الكردية, وتمكنت هذه التنظيمات رغم الحصار والاحكام العرفية المفروضة على المنطقة الكردية من اصدار صحفها ومجلاتها مثل: (روزا ولات- شمس البلاد) و (زيانونو- الحياة الجديدة) وغيرها من المنشورات والمطبوعات[4].

تضمنت هذه المطبوعات مقالات كثيرة عن القضية الكردية في تركيا ومن وجهات نظر مختلفة, وانتقدت سياسة الحكومة التركية والاحزاب البرجوازية

---

(1) يحيى, المصدر السابق, ص6.

(2) العزاوي, القضية الكردية في تركيا ..., ص146.

(3) الداقوقي, المصدر السابق, ص ص245-285؛ عثمان علي, «حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركيا», مجلة قراءات سياسية, ع3, شتاء 1993, ص46.

(4) جليل, المصدر السابق, ص269.

ومواقفها من القضية الكردية, وطالبت الحكومة التركية بتخفيف الضغط عن الشعب الكردي وتحقيق مطاليبه القومية[1].

الى جانب ذلك, اخذ عدد من التنظيمات الكردية, مثل (حزب العمال الكردستاني) وغيرها من التنظيمات السياسية في انشاء فصائل المقاتلين السرية التي قاومت السلطات التركية وهاجمت مقرات ووحدات القوات العسكرية التركية, كما انها تصدت لعدد من الشيوخ الاكراد الموالين للحكومة التركية[2].

وفي مثل هذا الموقف, وامام عجز حكومة ديميريل عن مواجهة النشاط السياسي الكردي وفشلها في معالجة المشاكل الاقتصادية والاضرابات العمالية والطلابية واعمال العنف بين الاحزاب اليمينية واليسارية, قام الجيش التركي في 12 ايلول 1980 بانقلاب عسكري ثالث[3].

وعلى اثر ذلك جرت حملة اعتقالات واسعة, واعلنت الاحكام العرفية في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية من تركيا, وهي في معظمها محافظات كردية, كما منعت السلطات التركية اي نشاط كردي ثقافي او اجتماعي او سياسي واغلقت الصحف والمجلات الكردية, وتم اعتقال ناشري المطبوعات الكردية وموزعيها بتهمة النشاط الرامي الى تقسيم الامة التركية[4].

وبالمقابل اصدرت الاحزاب والتنظيمات الكردية بياناً ادانت فيه القيادة العسكرية, ودعت الى تصعيد النضال ضد الحكم العسكري, وحتى يتم القضاء على هذا الحكم, والاحزاب التي تصدت للانقلاب هي, رزكاري, حزب العمال الكردستاني, وحركة تحرير كردستان, الحزب الاشتراكي الكردستاني وغيرها, مما

(1) العزاوي, القضية الكردية في تركيا ..., ص150.

(2) جليل, المصدر السابق, ص287.

(3) الطائي, المصدر السابق, ص ص153-168.

(4) عيسى, المشكلة الكردية في الشرق الاوسط, ص ص379-380.

دفع السلطات التركية الى شن حملة اعتقالات جديدة وملاحقة عناصر التنظيمات السياسية الكردية, مما دفع كثيراً من المعارضين الاكراد الى اللجوء الدول المجاورة او التوجه الى اوربا والاقامة فيها[1].

فيما يخص نشاط الاحزاب الكردية في تركيا في تلك الحقبة, فانه لابد من توضيح دور حزب العمال الكردستاني في معارضة السياسة التركية, لانه احد ابرز الاحزاب المسلحة في البلاد.

يتحدث عبدالله اوج الان[*] الامين العام للحزب عن البدايات فيقول: «**بدأ نضال الحزب ايديولوجيا وكان شفهيا وليس كتابياً, ولم يمتلك التنظيم اسما**», فبعضهم كان يسميه (ثوار كردستان) والبعض الاخر يسميه (الابوجيين), «**لقد بدأنا نضالنا في شهر نيسان 1973 بكلمتين: (كوردستان مستعمرة)**» , ويستمر عبدالله اوج الان بالقول: «**بدأ الحزب نضاله بـ (5-6) اشخاص وفي عام 1978 تشكلت مئات المجموعات في الولايات الكردية, وقد تشكل الحزب اصلا على اساس ذلك التطور وتشكيل المجموعات في جميع المناطق .. ومع حلول عام 1978 فكرت تلك المجموعات في اعلان الحزب**[2]**, وعقدت اجتماعاً في مدينة ديار بكر في 27 تشرين الثاني عام 1978**», استمر 4 ايام ناقشت خلاله قضايا عديدة وكان من بين الحضور فضلا عن عبدالله اوج الان, مظلوم دوغان, ومحمد قره سنغور, ومحمد خيري درويش, وقرروا في ذلك الاجتماع تأسيس الحزب, وفي شتاء السنة نفسها[3], اعد البيان التأسيسي وشكلت اللجنة التحضيرية وتم اعلان الحزب

---

(1) عيسى, القضية الكردية في تركيا, ص282.

(2) عبد الفتاح علي يحيى, «حزب العمال الكردستاني في تركيا نشأته وتطوره», في خليل علي مراد واخرون, القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار, مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا), (الموصل, 1994), ص ص119-120.

(3) ميخائيل م. جونتر, الاكراد ومستقبل تركيا, ترجمة سعاد محمد ابراهيم خضر, منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, (سليمانية, 2007), ص41.

رسميا في شتاء 1979 باسم حزب العمال الكردستاني (بارتيا كاركه رانى كوردستان) ( Partia Karkeran Kurdistan) ويعرف اختصاراً بـ (ب.ك.ك, P.K.K) نسبة الى الاحرف الاولى من اسمه باللغة الكردية[1].

لم يتسن لحزب العمال الكردستاني ان يعمل لفترة طويلة داخل تركيا بعد تأسيسه فالاوضاع السياسية الداخلية في تركيا, لاسيما الانقلاب العسكري في 12 ايلول 1980, اجبر زعيم الحزب واعضاءه على مغادرة البلاد الى سوريا المجاورة[2].

وفي 15 تموز 1981 عقد الحزب مؤتمره الاول واتخذ قرار اعادة التنظيم والعودة (حيث كانت كوادر الحزب وقواعده في سوريا ولبنان في تلك المرحلة) الى كردستان تركيا[3], ومنذ اب 1982 بدأ الحزب بالعودة الى تركيا حيث ارسل مجموعات مسلحة, بعد مؤتمره الثاني في دمشق في اب 1982 الى كردستان تركيا حيث تمركزت في الاقسام الشرقية منها, وفي عام 1983 تمركز المئات من مقاتلي الحزب في جزيرة ابن عمر (بوتان), ومع استكمال استعداداته اسس الحزب في 15 اب 1984 جيشاً باسم (قوات تحرير كردستان) واعلن بدء الكفاح المسلح[4].

---

(1) يحيى, (حزب العمال الكردستاني), ص120؛ بيار مصطفى سيف الدين, تركيا وكوردستان العراق (الجارين الحائرين), ط3, مؤسسة موكر ياني للبحوث والنشر, (اربيل, 2008), ص139.

(2) Ismet G. Imset, The PKK: A report on Seperatest Violence in Turkey 1973-1992, Turkish Daily New Publications, (Ankara-1992), p. 29;
ممدوح الزوبي, القضية الكردية بين الواقع والطموح, ط1, دار المنارة, (دمشق, 2000), ص16.

(3) جواد, دراسات في المسألة القومية الكردية , ص35؛ عيسى, القضية الكردية ..., ص308.

(4) خليل علي مراد, (القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق 1984-1999), ارشيف مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا), (جامعة الموصل, 1999), ص2.

ادت العمليات العسكرية الى اكساب الحزب شهرة وصدى في الاوساط الشعبية الكردية ضمن من خلالها تأييد هؤلاء الاخيرين له بشكل استدعت معه الحاجة مجدداً الى شكل من اشكال التنظيم وذلك في ظل هيئة يقودها الحزب اطلق عليها اسم (جبهة التحرير الوطنية الكردستانية) واسندت زعامة هذه الهيئة التي تأسست في 21 اذار 1985 الى كوادر الحزب وعلى رأسهم عبدالله اوج الان[1].

كانت المهام التي عهد بها الى الجبهة هي:

1- محاربة التيارات والقوى المحلية التي تتعامل مع النظام التركي.

2- تأسيس تنظيمات عسكرية وشبه عسكرية (الميلشيا) والفدائية وتدريب المقاتلين, وتنظيم وحدات العمال والفلاحين والشبيبة والنساء والحرفيين.

3- تنسيق علاقات التعاون والتحالف بين الشعبين التركي والكردي.

ان المواجهات المسلحة التي اندلعت بين القوات التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني لم تقتصر على المناطق الكردية, بل امتدت الى مدن تركية في وسط وغرب البلاد, والى خارج تركيا ايضا. وقد ادت تلك الاحداث الى وقوع خسائر بشرية ومادية كبيرة, فضلا عن تأثيرها على علاقات تركيا الخارجية[2].

وفي اطار المساعي التركية لمواجهة حزب العمال الكردستاني تأسس في تركيا عام 1985 ما سمي بنظام (حماة القرى) او (حراس القرى) ويشمل مجموعات مسلحة من ابناء العشائر الكردية الموالية للدولة, وبعد عامين على تأسيس هذا النظام, قررت الحكومة التركية عام 1987 اخضاع محافظات جنوب شرق

---

(1) رعد عبد الجليل, النظام السياسي التركي 1980-1985, معهد الدراسات الاسيوية والافريقية, (جامعة المستنصرية, 1986), ص116؛

Imset, Op. Cit., p. 42.

(2) العزاوي, القضية الكردية في تركيا ..., ص ص158-159.

الاناضول للاحكام العرفية[1], وعلى اثرها قام مقاتلو حـزب العـمال بشـن هجـمات عـلى حـراس القرى باعتبارهم عملاء, وبين عامي 1987-1989 دمر مقاتلو الحزب نحو 137 مدرسة باعتبارها (اداة لسياسة التتريك التي تتبعها انقرة) [2].

ثالثا: القضية الكردية في ايران:

لم يكن اكراد ايران بمعزل عن التطورات السياسـية الجاريـة بعـد الحـرب العالميـة الاولى (1914-1918), لاسيما فيما يتعلق بمستقبل الاكراد وتسويات مـؤتمر الصـلح في بـاريس في هـذا الشأن. ولعل من ابرز الحركات التي قام بهـا اكـراد ايـران خـلال هـذه الفـترة الحركـة المسـلحة الواسعة النطاق في شمال كردستان ايران (من جبل ارارات حتى جنوب سلسة جبـال زاكـروس). وتمكن سمكو[*] (اسماعيل اغا) زعيم عشيرة الشكاك في العقـد الثـاني مـن القـرن العشريـن مـن السيطرة على المنطقة الواقعة الى الغرب من بحيرة اورمية بكاملها, واطلـق شـعار اسـتقلال كـل كردستان[3].

في عام 1923 زار سمكو اغا مدينة السليمانية حيث التقى بالشـيخ محمـود البرزنجـي[*] (الحفيد) وتناقش معه حول التنسيق بين الحركتين. وخدعت وعـود الانكليـز سـمكو اغـا الـذي ارتكب خطأً فادحاً باقدامه على قتل مار شمعون زعيم الاشوريين في منطقة اورمية, مما ادى الى اضعاف موقفه بشكل حساس[4].

---

(1) السويداني, المصدر السابق, ص60؛ علي, «حزب العمال الكردستاني ...», ص48.

(2) سري الدين, المصدر السابق, ص325.

(3) صلاح سالم زرنوقة, «القومية الكردية: المنشأ والعلاقة مع القوميات المجاورة», مجلـة السياسـة الدوليـة, (القاهرة), ع135, كانون الثاني 1999, ص92؛ جليل, المصدر السابق, ص132؛ للمزيد من المعلومات عن حركة سمكو اغا ينظر, م.س لازاريـف, المسـألة الكرديـة 1917-1923, ترجمـة عبـدي حـاجي, ط1, دار الرازي للطباعة, (بيروت, 1991), ص ص101-106.

(4) شاليان, المصدر السابق, ص176.

وفي عام 1925 وصل رضا خان الى الحكم وحاول خلق نظام مركزي, والسيطرة على الاراضي الخاضعة للدولة الايرانية, واراد ان يتخلص من سمكو والحركة الكردية[1], حيث استمرت حركة سمكو بين مد وجزر لمدة 6 سنوات رافقتها تحركات موضعية اخرى كانت تعكس بدورها التذمر الشديد من اجراءات طهران ضد الكرد. ففي اواخر 1929 وقعت اضطرابات قرب مهاباد احتجاجاً على محاولة حكومة ايران ارغام الكرد على ارتداء الملابس الافرنجية, ولبس القبعة البهلوية. وقد اضطر رضا شاه الى ارسال قواته للقضاء على معارضة المهاباديين, وتمكنت القوات الايرانية من قمع الحركة التي اضطر عدد من قادتها الى اللجوء للاراضي العراقية ومارست السلطات الايرانية سياسة التهجير بالنسبة لاقسام مهمة في كردستان ايران[2], وتمادت سلطات الشاه في سياستها القمعية في كل مكان, وتمكنت في الاخير من تدبير مؤامرة بمدينة اوشنوه في 21 حزيران 1930 ومن هناك اقدموا على اغتيال سمكو[3]. وبعدها اندلعت في عام 1931 ثورة اخرى في جنوب كردستان ايران بقيادة جعفر سلطان وكانت محدودة[4] ولم تشهد السنوات اللاحقة التالية حركات سياسية مسلحة كردية في ظل سطوة رضا شاه بهلوي وحكمه العسكري الدكتاتوري.

بعد قيام الحرب العالمية الثانية (1939-1945) اعلنت ايران حيادها, ولكن النفوذ المتزايد لالمانيا وبعثاتها الفنية احدث قلقاً شديداً للحلفاء, وخاصة ان شاه ايران, كانت له اتجاهات وتعاطف مع المانيا النازية. ففي 25 اب 1941 تحركت القوات السوفيتية من الشمال, والقوات البريطانية من الجنوب والغرب لاحتلال ايران عسكريا تحت ذريعة رفض رضا شاه بهلوي اغلاق مفوضية دول المحور في

---

(1) زرنوقة, المصدر السابق, ص92.

(2) احمد, دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر, ص ص253-255.

(3) عوني, المصدر السابق, ص144.

(4) زرنوقة, المصدر السابق, ص92.

طهران, وطرد الرعايا الالمان الذين يمكن ان يشكلوا خطرا على المنشآت النفطية البريطانية في ايران والسوفيتية في باكو, وكذلك تهديد المجهود الحربي للحلفاء, ومع نهاية اب كان السوفيت والبريطانيون قد اكملوا احتلال معظم اراضي ايران[1]. وفي 16 ايلول 1941 اجبروا رضا شاه بهلوي على التنازل عن العرش لولي عهده محمد رضا شاه بهلوي (1941-1979) وغادر ايران الى منفاه في مور يشيوس ثم الى جنوب افريقيا حيث توفي هناك في 26 تموز 1944[2].

ادى الاحتلال البريطاني-السوفيتي لايران الى تقسيم ايران الى ثلاثة مناطق, الاولى تشمل المنطقة الجنوبية من البلاد وهي خاضعة للقوات البريطانية. والثانية تضم المقاطعات الشمالية الخمس (اذربيجان, كيلان, مازندران, وخراسان (باستثناء مدينة مشهد) واستراباد) وهي خاضعة للقوات السوفيتية. اما المنطقة الثالثة, التي تضم مدن طهران واصفهان ومشهد فهي المنطقة غير المحتلة[3].

لم تصبح المنطقة الكردية في ايران بأسرها تحت سيطرة احدى قوتي الاحتلال, وانما صار القسم الجنوبي منها (من كرمنشاه وما والاها حتى سنندج واطرافها) خاضعة للنفوذ البريطاني. فيما صار القسم الشمالي منها (اي المنطقة الممتدة من شمال مهاباد وحتى الحدود السوفيتية) خاضعا للنفوذ السوفيتي. اما المنطقة الممتدة بينهما, بما فيها مدينة مهاباد «صاوجبولاغ» المهمة فكانت تتبع السلطة المركزية في ايران رسميا[4].

(1) لمزيد من التفاصيل عن خلفية واسباب الغزو البريطاني السوفيتي لايران في اب 1941 ينظر, خليل علي مراد, تطور السياسة الامريكية في الخليج العربي 1941-1947, مطبعة جامعة البصرة, (البصرة, 1980), ص ص60-65.

(2) Joseph M. Upton, The History of Modern Iran, (Harvard, 1962), p. 81.

(3) مراد, تطور السياسة الامريكية في الخليج العربي ..., ص65.

(4) طاهر خلف البكاء, التطورات الداخلية في ايران 1941-1951, بيت الحكمة, (بغداد, 2002), ص112.

ان انهيار حكم رضا شاه بهلوي, وهزيمة وتفكك الجيش الايراني امام القوات السوفيتية- البريطانية في اب 1941, والحرية التي اتيحت للايرانيين في السنوات الاولى من حكم محمد رضا شاه بهلوي, والتي تمثلت في اطلاق سراح السجناء السياسيين, وعودة السياسيين المنفيين, واطلاق حرية الصحافة وتشكيل الاحزاب السياسية وغير ذلك[1], هيأ الارضية المناسبة لتحرك القوميات غير الفارسية في ايران لتحقيق طموحاتها القومية, ومن بين هؤلاء الاكراد, بعد ان ذاقت تلك القوميات الامرين من سياسة رضا شاه العنصرية[2].

لم تمض سوى ايام على سقوط رضا شاه بهلوي حتى سيطرت عشائر المنطقة الكردية الشمالية الغربية على مقاليد الامور هناك, واستولت على كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر, ودخلت مدن (نوسود وباوه وبانه), وهاجمت القوات الحكومية في سرده شت ومريوان وسقز بقيادة حمه رشيد خان من زعماء عشائر بكزادة المعروفين والذي فرض سيطرته على المنطقة كلها. وقد حاولت الحكومة الايرانية معالجة الامر عسكريا اكثر من مرة, وانتهى الامر بتدخل بريطاني للوساطه بين الجانبين انتهى بتعيين حمه رشيد خان حاكماً على المنطقة الممتدة بين بانه وسرده شت, وبرز في ذلك الوقت ايضاً زعيم كردي اخر هو عمر خان شريفي, زعيم عشيرة شكاك المعروفة, وفرض سيطرته على منطقة واسعة تمتد من شاه اباد جنوباً الى باكو شمالاً[3].

اما على صعيد النشاط السياسي فقد انتهز اكراد منطقة مهاباد ظروف الحرب العالمية الثانية فأسسوا في 16 ايلول عام 1942 اول منظمة سياسية كردية اطلقوا

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول ذلك, ينظر المصدر نفسه, ص ص83-106.

(2) حول معاناة الاكراد في ظل حكم رضا شاه ينظر, ديفيد مكدول, تاريخ الاكراد الحديث, ترجمة راج ال محمد, دار الفارابي, ط1, (لبنان-2004), ص ص333-352.

(3) لمزيد من التفاصيل حول هذه التحركات الكردية المسلحة ينظر, البكاء, المصدر السابق, ص ص114-115.

عليها اسم (كومه له زيانه وه ى كوردستان) اي (جمعية انبعاث كوردستان) وهي ذات اهداف قومية بحتة, وقاد هذه المنظمة مثقفون تخرجوا من المعاهد المتوسطة في المدينة[1].

حازت جمعية انبعاث كردستان على تعاطف ودعم من الجماهير في المدن والارياف الكردية, وبالرغم من ذلك فان الجمعية لم يكن لديها برنامج سياسي معد ولا بنية تنظيمية متينة. ومع ازدياد الحركة الديمقراطية داخل المناطق الكردية في ايران, فان الجمعية بدأت تأخذ ابعاداً هامة تتجاوز كادر اعضائها, وكانت بحاجة لبرنامج سياسي يتلائم ومتطلبات العصر, ولكادر يملك رؤية سياسية اكثر اتساعا ولتنظيم مؤهل لقيادة عشرات الالاف من الاعضاء. واصبحت لها قاعدة شعبية كبيرة وامتدت الى كردستان العراق وكردستان تركيا, فبدأ اعضاء التنظيم باقامة اتصالات مع التنظيمات السياسية الكردية في جميع انحاء كردستان, فقد اقامت علاقات وثيقة مع حزب هيوا الذي كان له نشاط واسع في كردستان العراق في تلك الفترة, وأسست لها فروعاً في كردستان العراق وكردستان تركيا, ودعت الجمعية بعض الشخصيات الكِردية لزيارة مهاباد, وفي اب 1944 عقد اول اجتماع كردي بين ممثلي الجمعية وكورد تركيا والعراق, فمثل قاسم قادري الجمعية في ايران ومثل القاضي ملا وهاب الكرد في تركيا, ومثل الشيخ عبيدالله زينوي الكرد في العراق وسمي ذلك الاجتماع بأسم (معاهدة الحدود الثلاثة) [2].

وفي شهر اب 1945 تشكل حزب جديد في ايران باسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني) انخرط فيه كل اعضاء جمعية انبعاث كردستان وكان القاضي محمد[*]

---

(1) احمد, دراسات في تاريخ ايران ..., ص257.

(2) هوزان سليمان الدوسكي, جمهورية كوردستان - دراسة تاريخية سياسية, دار سبيريز للطباعة والنشر, (دهوك, 2005), ص ص59-74؛ شريف, المصدر السابق, ص ص310-335.

احد مؤسسيه الرئيسين, وقد عرض الحزب برنامجه الذي يتألف من ثمان نقاط اساسية:

1- ينبغي على الشعب الكردي في ايران ان يدير شؤونه المحلية بنفسه وان يتمتع بحق الحكم الذاتي ضمن الحدود الايرانية.

2- ينبغي ان يكون له الحق بتعليم لغته الام, كما ينبغي ان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية للادارة في الاقليم الكردي.

3- انتخاب ممثلي المجالس عن مقاطعات كردستان كي يتولوا هم ادارة الشؤون الاجتماعية والادارية كافة.

4- ينبغي انتقاء موظفي الدولة من بين السكان الاكراد.

5- على اساس قانون عام ينبغي ابرام اتفاق بين الفلاحين وبين الملاكين من اجل ضمان مستقبل الطرفين.

6- ان الحزب الديمقراطي الكردستاني يناضل من اجل الوحدة والاخوة الكاملتين مع الشعب الاذربيجاني والاقليات التي تقطن في اذربيجان (الاثوريين والارمن ...).

7- يعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني نفسه مسؤولاً عن ضمان تقدم الزراعة والتجارة وعن تطوير التعليم والشروط الصحية, وكذلك تحسين شروط الحياة المادية والروحية للشعب الكردي وعن استثمار الثروات الطبيعية لكردستان.

8- ان الحزب يطالب بحرية العمل السياسي للشعوب الايرانية كافة, كما يطالب بالعمل على رفاهية وازدهار البلاد[1].

---

(1) شريف, المصدر السابق, ص ص335-340؛ م. لازاريف, المسألة الكوردية 1923-1945, ترجمة, عبدي حاجي, دار ئارس للطباعة والنشر, (اربيل, 2007), ص ص372-373.

وفي 22 كانون الثاني 1946, وبعد عشرة ايام فقط من اعلان قيام جمهورية مستقلة في اذربيجان الايرانية, جرى الاعلان خلال اجتماع شعبي كبير اسهم فيه مندوبون عن كافة المناطق الواقعة في شمال سقز, عن اول جمهورية كردية وانتخب القاضي محمد رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني بالاجماع رئيساً للجمهورية[1], واصبح للجمهورية الكردية علمها الثلاثي الالوان (الاحمر, الابيض, الاخضر) يتخلله شعار يمثل ريشة تعبر عن اهمية الثقافة والعلم, مغروسة في الشمس التي ترمز الى الحرية, والشمس محاطة بأكليل من سنابل القمح. وكان الاسم الرسمي الذي اطلقوه على هذه المؤسسة الجديدة اسم دولة جمهورية كردستان (دولتي جمهوري كوردستان) [2].

وفي خريف عام 1946 بدأت حكومة طهران باتخاذ اجراءات لتنظيم انتخابات في سائر انحاد البلاد, وبالنسبة للمناطق الكائنة ضمن سلطة جمهوريتي اذربيجان وكردستان الايرانية قررت الحكومة الايرانية ارسال حملات عسكرية اليها تحت ذريعة تنظيم انتخابات حرة وضمان شرعية هذه الانتخابات[3].

زحف الجيش الايراني في شهر كانون الاول 1946 باتجاه اذربيجان, ومن غير مقاومة تذكر انهارت الحكومة الاذربيجانية ولجأ زعماؤها الى الاتحاد السوفيتي[4]. وبعدها دخل الجيش الايراني الى مهاباد في 17 كانون الاول 1946, وهناك ايضا لم يصطدم الجيش باية مقاومة مسلحة[5].

---

(1) زرنوفة, المصدر السابق, ص92؛ احمد دراسات في تاريخ ايران ..., ص261.

(2) عبد الرحمن قاسملو, اربعون عاما من الكفاح من اجل الحرية, ج1, ترجمة عز الدين مصطفى رسول, ط2, مطبعة كرد برس, (بيروت, 1994), ص65.

(3) شاليان, المصدر السابق, ص181.

(4) علي, المصدر السابق, ص76.

(5) برهان ابا بكر ياسين, كردستان في سياسة القوى العظمى 1941-1947, ترجمة هوراس, ط1, مطبعة هوار, (دهوك, 2002), ص163؛ للمزيد من التفاصيل عن اسباب انهيار جمهورية كردستان ينظر الدوسكي, المصدر السابق, ص ص176-218.

عملت الحكومة الايرانية على مصادرة اسلحة جمهورية كردستان ومحاكمة زعمائها, وبعد اجراءات شكلية امام المحكمة العسكرية صدر حكم الاعدام بحق القاضي محمد واخيه صدر القاضي وابن عمه سيف القاضي. وبسبب شعبية القاضي محمد ترددت السلطات الايرانية بعض الوقت في تنفيذ حكم الاعدام, ولكن في فجر 30 اذار 1947 كان القاضي محمد ورفاقه معلقين على اعواد المشنقة في ساحة جوار جرا في مهاباد وقد احاط بها الجيش الايراني[1].

بعد سقوط جمهورية كردستان تراجع النشاط السياسي الكردي في ايران, فمعظم الكوادر المسؤولة في الحزب الديمقراطي وفي جمهورية كردستان كانت قد اعتقلت او اعدمت كما ذكرنا.

وعند تشكيل حكومة الجبهة الوطنية, التي يتزعمها الدكتور محمد مصدق[*], في ايران في نهاية نيسان 1951 لم يتغير موقف الحكومة المركزية من الكرد كثيراً, ففي الانتخابات التي جرت عام 1952 احرز مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني بين 80 و90% من اصوات مدينة مهاباد, فألغيت الانتخابات وعينت الحكومة احد رجال الدين في طهران نائباً عن مهاباد. وخلال السنة نفسها تمرد الفلاحون في مقاطعة بوكان بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد ظلم الاقطاعيين ورجال الجندرمة, وامتدت حركة التمرد بسرعة فائقة الى المنطقة الواقعة بين بوكان ومهاباد. ولكن بأمر من شاه ايران محمد رضا شاه بهلوي قام الجيش بسحق هذا التمرد[2].

ومن الاحداث المهمة في ايران -والمنطقة عموماً- توقيع معاهدة حلف بغداد في 23 شباط 1955 بين ايران والعراق وتركيا وباكستان, وفي 4 نيسان من العام

---

(1) علي, المصدر السابق, ص ص772-774.

(2) عبد الرحمن قاسملو, كردستان ايران, ترجمة غزال ليشيل اوغلو, ط1, دار الشموس للدراسات والنشر, (دمشق , 1999), ص ص61-62.

نفسه انضمت بريطانيا الى هذا الحلف. اما الولايات المتحدة الامريكية التي وان لم تكن عضواً فيه فانها كانت تسهم بانتظام باعمال لجانه المختلفة[1]. ومن جهة اخرى فان هذا الحلف كان موجهاً ضد الحركات الكردية كميثاق سعد اباد عام 1937[2].

ومن التطورات المهمة التي حصلت في منطقة الشرق الاوسط ايضاً, قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق, التي هدمت احدى القواعد الاكثر ولاء للامبريالية, فضلا عن انها فتحت الطريق ايضاً امام القوى الديمقراطية والمنظمات الكردية لمواصلة مسيرتها[3]. وكان من المحتم ان يكون للثورة صدى في ايران وبخاصة في منطقة كردستان, حيث نمت الحركة الكردية بسرعة في ايران[4].

وبعد اندلاع الحركة الكردية المسلحة في العراق في ايلول 1961 امتد تأثيرها الى ايران, و ان العديد من زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني التحقوا بتلك الحركة التي كان يقودها المناضل الملا مصطفى البارزاني. وفي بداية عام 1967 غادر الكثير من اولئك الزعماء العراق عائدين الى ايران نتيجة وجود الخلافات مع بعضهم البعض , وقبل عودتهم جرت صدامات مسلحة بين فلاحين اكراد ورجال الجندرمة الايرانيين شجعت جميع الذين كانوا ينتظرون منذ زمن بعيد على حمل السلاح, وبسرعة فائقة تم تنظيم هذه الحركة الواقعة بين مهاباد- بانيش وسرده شت, وتألفت لجنة من الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني لتؤكد مسؤوليتها في قيادة الحركة. واستمرت حرب العصابات التي اندلعت في شتاء عام 1967 ثمانية عشر شهراً, الى ان تم تطويق هؤلاء المحاربين وابادة القسم الاكبر منهم[5].

---

(1) السبعاوي, العلاقات العراقية-التركية ..., ص ص179-181.

(2) متولي, المصدر السابق, ص138.

(3) غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني, الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921-1958, دار سبيريز للطباعة والنشر, (دهوك, 2005), ص ص109-110.

(4) شاليان, المصدر السابق, ص186.

(5) قاسملو, كردستان ايران, ص67.

استمرت سياسة تقييد الحركة الكردية في ايران حتى اتفاق اذار 1970 في العراق, وبعد هذا الاتفاق الذي اعترف بالحكم الذاتي لكردستان العراق, اخذ زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي يبدون موقفاً ودياً حيال عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني[1].

ومن الاحداث المهمة في القضية الكردية في ايران, اقدام الحكومة الايرانية في 22 اذار 1972 في مدينة بانيش على قتل قادر وردي عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني, وفي 15 نيسان 1972 اعدم في مدينة سنندج رمياً بالرصاص عضوان من الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني, كما اعدم في المدينة نفسها ولاسباب سياسية فتى في السابعة عشر من عمره, فضلا عن هؤلاء فقد اعدم بتاريخ 19 كانون الاول 1972 بمدينة سنندج خمسة من الاكراد العاملين من اجل القضية الكردية في ايران[2].

لقد ازداد كره الأكراد الشديد للشاه مع التوقيع على اتفاقية الجزائر في 6 اذار 1975 والتي تخلى الشاه بموجبها عن دعم اكراد العراق[3]. وعندما اضطربت الاوضاع الداخلية في ايران عام 1978[4], فقدت الثكنات العسكرية الثقة بنفسها في المناطق الكردية, مما مكن الاكراد من الاستيلاء على اكبر قدر ممكن من الاسلحة وباتوا يشكلون قوة حقيقية على الارض في نهاية تلك السنة[5].

مع وصول اية الله الخميني الى طهران في 1 شباط 1979, رحب الاكراد بهذا التغيير في بادئ الامر لانهم بذلك تخلصوا من النظام البهلوي الذي لاقوا الامرين

---

(1) شاليان, المصدر السابق, ص188.
(2) قاسملو, كردستان ايران, ص69.
(3) جواد, دراسات في المسألة القومية ..., ص ص139-140.
(4) مسعد, المصدر السابق, ص26.
(5) مكدول, المصدر السابق, ص401.

على يديه. وبعد ثلاثة اسابيع من عودة اية الـلـه الخميني, وقعت صدامات عنيفة قرب (بانـة) بين الأكراد والقوات الحكومية الايرانية الجديدة مـما اثـار خلافـاً كبـيراً بـين الحكومـة الجديـدة والاكراد, وهذا ما تبين خلال احداث عام 1980 اثناء المواجهـات المتكـررة بـين المقـاتلين الاكـراد والحرس الثوري الايراني[1].

وقـد زاد مـن حـدة النـزاع اعـتماد الحكومـة الايرانيـة عـلى الحـرس الثـوري (باسداران) بدلاً من الجيش النظامي, واستخدام القوة المفرطة التـي رافقـت عمليـة تهدئة الاوضاع حيث قدر ان نحو (10,000) كردي قد لقوا حـتفهم خـلال السـنوات الاولى مـن الثـورة, بعضـهم في الصـدامات المسـلحة وبعضـهم الأخـر في الإعـدامات السريعة التي نفذها اية الـلـه صادق خلخالي (رئيس محكمة الثورة) لاكراه السـكان على الخضوع[2].

مع ذلك كانت هناك مساعٍ من الطرفين من اجل وضع حـد للقتـال والتوصـل الى تسوية مؤقتة, كان الباعث عليه من الجانب الكردي هو الرغبة في الحكـم الـذاتي ووضع حد للمعاناة التي نجمت عن النزاع عـلى نطـاق واسـع. ومـن جانـب النظـام كان السبب الرئيس هو تقليص عدد المشاكل التـي تواجهـه داخليـاً وخارجيـاً وذلـك من خـلال تقـديم تنـازلات, اذا اسـتدعى الامـر, مـن شـأنها ألا تعـرض وحـدة اراضي الدولة للخطر[3].

---

(1) ثناء فؤاد عبدالـلـه, «اكراد ايران بين التصدع الـداخلي وصـيغة التوازنـات الاقليميـة», مجلـة السياسـة الدولية, (القاهرة), ع135, كانون الثاني 1999, ص106.

(2) مكدول, المصدر السابق, ص402؛

Edgar O'Ballance, The Kurdish Struggle 1920-1994, (London, 1996), p. 112.

(3) سـبهر ذبـيح, قصـة الثـورة الايرانيـة, ترجمـة عبـد الوهـاب علـوب, المجلـس الاعـلى للثقافـة, ط1, (القاهرة, 2004), ص ص117-123.

خلال السنة الاولى من الثورة جرت ثلاث جـولات مـن المفاوضـات. ففـي الجولـة الاولى قدم الاكراد في بداية شـهر اذار 1979 مجموعـة مـن مطاليـب مكونـة مـن عـدة نقاط, طالبت بالحكم الذاتي لكل كردسـتان ايـران بوصـفها وحـدة ادارية ضـمن ايـران الفدرالية, وان تكون جميـع الشـؤون الداخليـة -بمـا فيهـا الامـن- تحـت اشراف اجهـزة الحكم الذاتي المحلية. وكان مـن غـير المحتمـل التوصـل الى ايـة اتفاقيـة, حيـث رفضـت الحكومة الايرانية الجديدة في ايـران تـدخل الاكـراد في سياسـتها المركزيـة, وردت عليهـا بعرض الحقوق الثقافية الكاملة وحقوق استعمال اللغـة وتعيـين مـوظفين كبـار لتسـيير الادارة المحليـة, وضـمانات خاصـة للاقليـات في الدسـتور الجديـد, لكـن لم تحـظ هـذه المقايضات بكثير من الاهتمام من جانب الاكراد[1].

في شهر اب من العام نفسه جرت محاولة ثانية لوقف القتـال الـذي كـان قـد نشـب في نواحي سنندج باتجاه الشمال الى نغده, بناءً على امر من الزعيم الديني الكردي الشيخ عزالدين الحسيني[*] بعد ان قتل المئات وشرد الالاف في وسط وشمالي كردستان. ان فترة الهدوء لم تتعدى الاسبوعين قبل ان يندلع قتال كبير قرب (باوه), والذي حمل اية اللـه الخميني مسـؤوليته عـلى عاتق كل من عبدالرحمن قاسملو و الشيخ عزالدين الحسيني وكان اقصى ما يستطيع المضي فيه هو اعلان عفو عن كل الذين استسلموا ومـنح عائـدات الـنفط ليـوم واحـد (75 مليـون دولار) لاغراض التنمية العاجلة في كردستان ايران. ورد قاسملو ان وقف اطلاق النار يجـب ان يتضـمن موافقة الحكومة على:

1- ايقاف ارسال الامدادات العسكرية الى المنطقة.

2- الافراج عن المعتقلين السياسيين.

---

(1) جليل, المصدر السابق, ص ص275-276؛

O’Balance, Op. Cit., p. 110.

3- اطلاق سراح الرهائن الاكراد.

4- الكف عن اعدام اسرى الاكراد. وتجدر الاشارة ان الحكومة الايرانية لم تستجب لمطالب قاسملو[1].

خلال الخريف من العام 1979 ازداد موقف النظام سوءاً عندما اتضح ان الثوار الاكراد يعترضون طرق مواصلات الحرس الثوري لنصب كمائن ضد تحركات تلك القوات. وخلال شهر تشرين الاول فقد الحرس الثوري السيطرة على منطقة مهاباد. وفي نهاية ذلك الشهر حصلت الحكومة على موافقة اية الله الخميني على اجراء مفاوضات مع الثوار مرة اخرى, حيث عرضت الحكومة على الاكراد استلام مقاليد الامور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة. وفي 2 كانون الاول 1979 عرض الاكراد مقترحاً ثالثاً مؤلفاً من سبع نقاط, ولكن في هذه المرة اشترط ذكر كردستان ذات الحكم الذاتي في مسودة الدستور, فضلاً عن المطالب الآتية:

1- تمتد المنطقة الكردية من عيلام الى غربي اذربيجان.

2- يجب انتخاب المجلس القومي الكردي بشكل حر وعبر الاقتراع السري.

3- يجب ان تكون اللغة الكردية هي اللغة الرئيسة في المدارس والمراسلات الرسمية.

4- تخصيص قسم من الميزانية الايرانية لكردستان لمعالجة اوضاعها.

5- تعيين ممثلين عن الاكراد في الحكومة المركزية.

6- تتولى الحكومة المركزية مسؤولية السياسة الخارجية والدفاع والتخطيط الاقتصادي.

---

(1) مكدول, المصدر السابق, ص ص403-404.

7- ان تتمتع كل شعوب ايران بالحقوق الديمقراطية الاساسية كحق الاجتماع وابداء الرأي وحق ممارسة الشعائر الدينية[1].

ولكن بعد ايام قاطع الاكراد الاستفتاء على الدستور الجديد عندما علموا ان نصه المنقح قد حذف منه اي ذكر للاكراد, حتى بوصفهم احد شعوب ايران. وهكذا لم يكن الاكراد هم الوحيدون في معارضتهم للدستور المقترح, اذ ان80% من المقترعين في اذربيجان قاطعوا الاستفتاء ايضاً. وفي منتصف شهر كانون الاول عرضت الحكومة على الاكراد خطة للادارة المحلية عبر مجلسين محليين في مهاباد وسنندج فضلاً عن الحقوق الثقافية. وفي شهر كانون الثاني 1980 وسع اية الله الخميني عرض الحكومة ليشمل تعديل الدستور الاسلامي لضمان العمل وفق التعاليم الدينية السنية في المناطق ذات الاغلبية السنية, ومنها المناطق الكردية, ولكن هذا العرض رغم انه لم يكن كافياً فانه لم يتحقق[2].

اندلع القتال مجدداً بين الاكراد والحرس الثوري في بداية كانون الثاني 1980 في منطقة سنندج اولاً وامتد الى باوة وجوان رود وبيران شهر واشنوه في شهري اذار ونيسان. وقد ادى ذلك الى هجوم عسكري اخر على كردستان, وبالرغم من استعادة معظم المدن فان الريف بقي في يد الاكراد, ومع بداية الحرب العراقية- الايرانية في ايلول 1980 كانت العلاقات قد وصلت الى نقطة اللاعودة[3]. ففي احدى المرات وقعت منطقة مهاباد في ايدي القوات الكردية لعدة اشهر. وبقيت بوكان معقلا كرديا لفترة تزيد عن السنتين. وعندما استردت الحكومة بلدة سرده

---

(1) Farideh Koohi - Kamali, The Political Development of the Kurds in Iran, Pastoral Nationalism, (New York, 2003), p. 171;

هيرو, بشين, ص168.

(2) مكدول, المصدر السابق, ص ص404-405.

(3) اميرة اسماعيل العبيدي, الاوضاع العامة في كردستان ايران بعد الثورة الايرانية عام 1979, بحث غير منشور من ارشيف مركز الدراسات الاقليمية, (جامعة الموصل, 2006), ص6.

شت الحدودية كان السبيل الوحيد للحفاظ عليها هو بالدعم الجوي لان كل المداخل المؤدية اليها بقيت في ايدي الثوار حتى نهاية عام 1982[1].

وفي صيف 1982 بدأ الجيش الايراني بالهجوم على المناطق الكردية, وفي البداية كانت القوات غير قادرة على شق طريقها الى الجنوب للالتقاء بالجيش المنتشر على طول الجبهة الجنوبية. واستردت طريق سرده شت, بيران شهر الاستراتيجي الهام والذي كان الحزب الديمقراطي الكردستاني ينقل عبره القوات والمؤن. ان فقدان هذا الطريق اجبر الحزب على حرب العصابات انطلاقا من المناطق المحيطة بسرده شت. ففي شهر ايلول 1982 استرد منطقة بوكان بشكل مؤقت في اشارة الى انه لازال يحتفظ ببعض قواه, وفي نهاية 1983 استردت القوات الايرانية كامل المنطقة التي يسيطر عليها المقاتلون الاكراد[2].

وخلال شهر تموز 1984 اجبرت القوات الايرانية الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني على الانسحاب من معاقله في هورمان بعد ان استعملت الطائرات المروحية للاستيلاء على القمم الجبلية والسيطرة على الريف المحيط بها وطردت القرويين من المنطقة الحدودية لخلق حزام امني وحرمان الثوار من المساعدة المحلية[3].

بعد انتهاء الحرب العراقية- الايرانية 1988 اصبح من الواضح للاكراد ان الفرصة اصبحت سانحة للتفاوض مع الحكومة الايرانية. على الرغم من الخلاف الذي احدثته المفاوضات مع تلك الحكومة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني فان قاسملو كان قد جعله القضية المركزية للحزب في مؤتمره الثامن الذي انعقد في كانون الثاني 1988 والذي استند الى ثلاثة عوامل:

---

(1) ذبيح, المصدر السابق, ص ص119-120.

(2) جليل, المصدر السابق, ص ص281-282.

(3) مكدول, المصدر السابق, ص423.

1- ليس هناك حل عسكري.

2- بانتهاء الحرب العراقية-الايرانية ستكون طهران قادرة على فرض موقفها على الاكراد.

3- مع فقدان اية اللـه الخميني قوته فان هناك فرصة حقيقية لبداية جديدة للعلاقات الكردية مع الجمهورية الاسلامية[1].

وفي هذه الاثناء اخبر جلال الطالباني صديقه قاسملو ان طهران راغبة في التفاوض, وتم الترتيب لسلسلة من اللقاءات السرية في فيينا في شهر كانون الاول 1988 وكانون الثاني 1989, لذلك تشجع قاسملو كثيراً عندما لم يرفض المبعوث الايراني في الحال مطلب الحكم الذاتي او التماس ان تكون المنطقة الكردية متحدة ادارياً, على الرغم من ان الحكومة الايرانية لم تقبل اياً منهما. وفي شهر اذار 1989 علم قاسملو بخيبة امل ان ايران لم تعد لديها الرغبة في مواصلة الحوار. ولكن في شهر حزيران وبعد وقت قصير من وفاة اية اللـه الخميني سمع قاسملو ان لدى طهران الرغبة في مواصلة المحادثات رغم ان جدول الاعمال كان ينصب حول برنامج عفو عام عن المسلحين الاكراد وليس تسوية سياسية[2]. وبعد وفاة اية اللـه الخميني عام 1989 بدا بان هناك ثمة فرصة لبداية جديدة في العلاقات بين الاكراد والحكومة الايرانية, لكن يبدو ان هذا الامر لم يكن وارداً بالنسبة للحكومة الايرانية, ففي 13 تموز 1989 وبينما كان قاسملو ومعاونه ووسيط موثوق به (فاضل رسول) ينتظرون في احدى الشقق في فيينا للقاء وفد ايراني, وصل الوفد, الذي لم يكن سوى رجال المخابرات الايرانية الذين اطلقوا النار على الثلاثة واردوهم قتلى[3].

---

(1) Gudogan, Op. Cit., pp. 4-5.

(2) مكدول, المصدر السابق, ص426.

(3) جواد, دراسات في المسألة القومية ..., ص74.

رابعا: القضية الكردية واثرها في العلاقات التركية-الايرانية

بعد قيام الحركات الكردية المسلحة في العقد الثالث من القرن العشرين في تركيا, لم تنجح القوات التركية في تطويق القسم الاكبر من الكرد المساهمين بها والذين اتجه عدد كبير منهم نحو الحدود الايرانية والسورية, فايقنت القيادات التركية في حينها ان هؤلاء الكرد لابد وانهم سيتلقون الدعم من اكراد ايران القاطنين على الحدود. وهذا يعني ان على الحكومة التركية ان تبقي في ولاياتها الجنوبية الشرقية جيشاً لاجل غير مسمى حتى تواجه في اية لحظة احتمال قيام حرب عصابات كردية في المناطق الجبلية على الحدود الايرانية-التركية. وفي ظل تلك الاوضاع تمكنت تركيا من عقد اتفاق سري مع ايران عام 1932, والذي بموجبه تمكنت القوات التركية من اخماد الحركة الكردية في تلك المناطق بالتعاون مع القوات الايرانية[1].

وكانت تركيا حريصة بشكل خاص على عدم فسح اي مجال امام نمو الحركة القومية الكردية, لذلك واظبت على ضمان الجانب الايراني الى جانبها, حيث تم عقد اتفاق امني عام 1934 لضمان سلامة الحدود وعدم انتقال اكراد كلتا الدولتين الى جانب الاخر او تقديم الدعم والسلاح لكلا الجانبين. وقد استمر التعاون الايراني-التركي في هذا المجال في نطاق اقليمي ايضاً[2], ومن الامثلة البارزة على ذلك عقد ميثاق سعد اباد في 8 تموز 1937 بين تركيا وايران والعراق وافغانستان, والذي اكدت المادة السابعة منه على تعهد الاطراف الموقعة بعدم اعطاء مجال لتشكيل مجموعات مسلحة او جمعيات على اراضيها تهدف الاخلال بالنظام والامن العام في دول الميثاق سواء كان في منطقة الحدود او في غيرها[3]. وان ميثاق او حلف بغداد في سنة 1955 كان مثالاً اخر على ذلك التعاون الاقليمي كما اشرنا سابقاً.

---

(1) Yüksel, Op. Cit., p. 45.

(2) عبد الرحمن, المصدر السابق, ص127.

(3) راجع نص تلك المادة في , السبعاوي, العلاقات العراقية-التركية ..., ص255؛ Yilmaz, Op. Cit., p. 138.

واستمر التعاون الايراني-التركي في هذا المجال الى درجة جعلت كردستان تركيا خالية من الاضطرابات لفترة طويلة.

وعلى اية حال فان قيام الثورة الاسلامية وسقوط نظام محمد رضا شاه بهلوي كان بداية لمرحلة من التوتر الكامن في العلاقات التركية-الايرانية ولعدة اسباب يقف في مقدمتها التناقض العقائدي بين الدولتين الايرانية الاسلامية الثورية والتركية العلمانية, وحسب المصادر التركية, فقد كانت ايران تقوم بتدريب اكثر من 3 الف مواطن تركي معظمهم من الاكراد في مدن اصفهان وتبريز وطهران, يتلقون تدريبات عسكرية تحت اشراف رئيس المجلس الايراني هاشمي رفسنجاني. وتزايدت المأخذ التركية على ايران, خاصة بعد كشف الحكومة التركية قيام ايران بفتح معسكرات (حراس الثورة الايرانية) امام مجموعة من حزب الـ (ب.ك.ك) والسماح له باستخدام اراضيها للتسلل الى تركيا[1].

لقد كانت المسألة الكردية عاملاً رئيساً في تعكير العلاقات التركية-الايرانية, ولم يكن اشتداد التوتر بشأن المسألة الكردية جزء من سياسة اي من البلدين, كلاً على انفراد ازاء الكرد, وانما سعيهما للسيطرة على الاكراد في كردستان العراق بعد تأزم الوضع في المنطقة مع استمرار الحرب العراقية-الايرانية. وكان مبعث قلق تركيا الاكبر هو عجز حكومة بغداد عن السيطرة على كردستان العراق, وان الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي[2] وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني

---

(1) العزاوي, القضية الكردية في تركيا ..., ص ص262-263.

(2) الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي: تأسس في 1946/8/16 وكان المؤسسين الاوائل للحزب الملا مصطفى البارزاني, وحمزة عبدالله وميرجاج احمد, ونوري احمد, وعزت عبد العزيز, واصبح الملا مصطفى البارزاني رئيسا للحزب, عقد المؤتمر الاول للحزب في بغداد في بيت (سعيد فهيم) في 1946/8/16, بعد وفاة البارزاني في 1979/3/1, تولى رئاسة الحزب السيد مسعود البارزاني والى يومنا هذا, عقد الحزب منذ تأسيسه والى الان عدة مؤتمرات كان اخرها بتاريخ 6-1999/10/4 في اربيل. للمزيد من التفاصيل عن اهداف الحزب وتأسيسه ينظر, محمد مه لا قادر, خه باتنامه, جاب دووم, ده زكاي ئاراس, (هه ولير, 2007), ص ص42-110.

العراقي(**) سيتعاونان مع حزب العمال الكردستاني في تركيا. وكان لحكومة انقرة اسباب لقلقها, ففي تموز 1983 وقع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي وحزب العمال الكردستاني معاهدة وفاق اطلق عليها (مبادئ التضامن) اتفقا فيها على التعاون ضد اعدائهما المشتركين. إلا ان الميثاق لم يدم طويلاً[1].

كانت تركيا قلقة حتى قبل اتفاق الحزبين, ففي 26 ايار 1983 هاجمت تركيا مقرات حزب العمال في كردستان العراق بقوة تتراوح بين (8000-10000) جندي, وتوغلت في الاراضي العراقية مسافة 25 ميلاً بموجب موافقة مسبقة من الحكومة العراقية, واعتقلت عدة مئات من اعضاء الحزب, وكانت ايران تتهم تركيا دائما بانها تساعد العراق على حماية المنطقة النفطية في شمال العراق خدمة لمصالح حلف شمال الاطلسي والمصالح الامريكية. وحين استجابت بغداد لمطالب تركيا في عقد اتفاقية (المطاردة الحامية)(***) في تشرين الاول 1984, رفضت طهران التماساً مماثلاً من جانب الاتراك, وبعد فترة وافقت طهران على عقد اتفاقية امنية معهم في 28 تشرين الثاني 1984 تلزم كلا الطرفين بمنع اي نشاط على اراضيه موجه ضد امن الطرف الاخر[2].

كانت لدى تركيا معلومات بان قادة ب.ك.ك, وخصوصا في بداية سنة 1986, كانوا يعبرون الى ايران حيث يركزون جهودهم على اقامة بيوت امنة (Safe – Houses) داخل مدينة اورمية وفي اطرافها. وحتى اعضاء اللجنة المركزية لحزب ب.ك.ك كانوا يسافرون الى ايران سابقاً ويعقدون لقاءات مع مسؤولين ايرانيين كبار, ومع قادة الحرس الثوري الايراني[3].

---

(1) Olson, Op. Cit., p. 3.

(2) اولسن, المصدر السابق, ص49؛

(3) Imset, Op. Cit., p. 205.

وفي 15 اب 1986 شنت القوات التركية حملة اخرى ضد حزب العمال في كردستان العراق, ثم اعقبتها حملات اخرى في الايام 3 و 4 و 27 اذار 1987. و حينها اتهم رئيس مجلس النواب الايراني هاشمي رفسنجاني حكومة تركيا بالتخطيط للاستيلاء على حقول النفط في كركوك[1].

في سنة 1989 وصلت مجموعة من المستشارين الكوبيين الى معسكرات تقع شمال غرب مدينة اشنوية (في ايران) حيث قاموا بتدريب مقاتلي حزب ب.ك.ك على استخدام قاذفات صواريخ متطورة. وكان هؤلاء المستشارين الذين جاؤوا من سوريا, مسجلين بوصفهم هيئة فنية كوبية في حينها. وقد دخلوا الى معسكر ب.ك.ك بواسطة مسؤولي الهلال الاخضر الايراني الذين تم ارسالهم هناك لامور صحية[2].

كما ان حزب ب.ك.ك كان يشتري كمية من الاسلحة من خلال اتصالات مع الحرس الثوري الايراني, حيث اقام ارتباطات عبر اسطنبول والمنطقة وقد عُين عبدالله اوج الان اخاه عثمان بصفة مسؤول عن هذه الاتصالات[3].

وذكر احد قيادي حزب ب.ك.ك وهو (سليمان دميركوك) وهو المسؤول العسكري لولاية سكارية ان ايران تعمل على انشاء معسكرات تدريبية شبيهة بقاعدة وادي البقاع وان شقيق عبدالله اوج الان (عثمان اوج الان) اقنع المسؤولين الايرانيين باهمية انشاء هذه القاعدة, واضاف ان هناك 500-1000 مقاتل في ايران من ب.ك.ك يتواجد نصفهم داخل تركيا للقيام بعمليات عسكرية, واشاد بالمساعدات الايرانية بتجهيز المقاتلين بالاسلحة والعتاد وحرية التجول[4].

---

(1) Olson, Op. Cit., p. 5

(2) Imset, Op. Cit., p. 205

(3) Ibid, p. 205.

(4) التقرير الصحفي للسفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية 1989/10/2.

ومنذ انتخاب توركوت اوزال رئيساً للجمهورية التركية في 1989 اكد رغبة تركيا في اقتلاع من سماهم «الارهابيين الانفصاليين الاكراد» وهدد بتعقبهم اينما ذهبوا, وقال «**لن تنخفض ضغوطنا على المتمردين واذا لزم الامر ستطول ايدي تركيا لتصل اليهم في مخابئهم**»[1].

يتضح من ذلك ان ايران لم تدعم اكراد تركيا في فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي وانما عملت على اقامة علاقات تعاون مع السلطات التركية في قمع الحركات الكردية المسلحة في تركيا ولم تستغل ورقة الاكراد ضد تركيا وذلك لان كلا النظامين في تركيا وايران كانا مرتبطين بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات (ميثاق سعد اباد 1937, حلف بغداد 1955). اما بعد قيام الثورة الايرانية في عام 1979 عمدت ايران الى دعم اكراد تركيا واستخدامهم ورقة للضغط على تركيا بغية استغلالهم في ما يسمى بتصدير الثورة الايرانية من خلال دعمها لحزب الله وفتح معسكرات لحزب العمال الكردستاني والسماح له باستخدام اراضيها للتسلل الى تركيا, فضلا عن قيام الحرس الثوري الايراني بتزويد مقاتلي حزب العمال الكردستاني بالاسلحة.

---

(1) جواد, دراسات في المسألة القومية الكردية, ص40.

## المبحث الثاني

## التدخلات الايرانية في سياسة تركيا الداخلية

بعد نجاح الثورة الايرانية عام 1979, عملت حكومة طهران على تأسيس دائرة المنظمات والحركات التحررية التي خصصت احد مكاتبها للمنظمات الثورية في تركيا. وهذه المنظمات كانت تزودها ايران بالاموال والاسلحة لتصدير الثورة الى تركيا[1]. وبعد فترة من استلام الحكومة الجديدة السلطة في ايران زار وفد من حزب الخلاص الوطني التركي ايران وتحدث الامام اية الله الخميني امام الوفد قائلاً: «**ارجو منكم ابلاغ تحياتي وسلامي الى السيد اربكان الذي نعتبره صديقا عزيزاً, وان شاء الله سنراكم منصورين على النظام الفاسد في انقرة, وان دائرة المنظمات والحركات التحررية التي انشئت في ايران بعد الثورة خصصت احد مكاتبها للمنظمات الثورية في تركيا**»[2].

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي, (اثار ممارسات نظام خميني في الامن الوطني التركي), مجلة الامن القومي, (بغداد), ع2, 1987, ص190.

(2) لقد سبق ان انتقد اية الله الخميني بشدة نظام الحكم في تركيا قبل وصوله الى السلطة بقوله «ان الفساد الذي يخيم على بلدنا يعود بجذوره الى اليوم الذي التقى فيه رضا خان مؤسس سلالة بهلوي, بمصطفى كمال اتاتورك, ولولا هذا اللقاء المشؤوم لما كان رضا خان يتجرأ على كشف الحجاب في ايران, انني اعتقد بان اتاتورك كان مظهر من مظاهر الشيطان, فهو لم يقض على الخلافة الاسلامية فحسب بل حاول محو الدين باكمله. وبعد ان امر بكشف حجاب النساء, منع الصوم, كما اوصى بترجمة الصلوات والاذان الى اللغة التركية, ونرى اليوم الاثار التي خلفها اتاتورك وراءه: «فساد وفحشاء وشعب ذليل ونظام عميل لامريكا. واشكر الله ان ايام توقفي في تركيا لم تكن طويلة ونقلت بعونه الى جوار ضريح جدي الامام علي. ولولا ذهابي الى العراق لهلكت من مشاهدة الفساد الذي حل بالشعب التركي». للمزيد من التفاصيل ينظر, مجلة الدستور (اللندنية), العدد 468, 16 شباط 1987, ص ص72-73؛ السبعاوي, اثار ممارسات نظام خميني ..., ص188.

وخلال فترة لم تزد عن ستة شهور, تدرب في معسكرات ايران ما يقرب من 500 مقاتل تركي من اعضاء الجيش الارمني السري, ومجاهدي حزب الخلاص الوطني. وقد شهدت تركيا سلسلة من الاعمال الارهابية والاغتيالات نسبتها حكومة انقرة الى المخربين الذين تلقوا تدريباتهم في ايران[1].

واعلن محافظ اقليم حكاري التركي الواقع على الحدود الايرانية-التركية, في شهر حزيران 1979, ان تركيا لن تقف مكتوفة الايدي تجاه العدوان الذي شنته حكومة اية اللـه الخميني ضد تركيا «**فصبرنا له حدود واذا استمر هذا العدوان فسنقوم بواجبنا تجاه وطننا الحبيب وشعب مصطفى كمال اتاتورك**». متهما ايران بمساعدة الجماعات الكردية والارمنية لتهديد (السلام) الاجتماعي والسياسي في تركيا[2].

وفي الاشهر الثلاثة التي اعقبت تحذير محافظ حكاري كانت تركيا ترسل بين الحين والاخر مجموعات من قوات الكوماندوس الى داخل اراضي ايران, وذلك بهدف ضرب الاتراك المتعاونين مع ايران. وفي احدى هذه الهجمات قتل الكوماندوس التركي عشرين متمرداً تركياً وعدد من اعضاء الحرس الثوري[3]. وبعد شهور قليلة مرت على هذا الحادث اتخذت تركيا سياسة اكثر تشدداً تجاه ايران وعملائها بعد ان سيطر العسكر على السلطة في تركيا (انقلاب 1980). وامر الجنرال كنعان ايفرين بحشد خمس فرق عسكرية على الحدود الايرانية-التركية. كما اشاد بالمعارضة الايرانية واستقبل عدداً من زعمائها - وخاصة العسكريين- كالجنرال بهرام اريانا زعيم مجموعة( ازاد يغان), والجنرال جواد معين زادة في مكتبه ووعدهم بتقديم تسهيلات عسكرية اليهم للقيام بثورة ضد اية اللـه الخميني من الاراضي التركية وكاد الوضع بين ايران وتركيا يتدهور لولا مجيء توركورت اوزال

---

(1) المصدر نفسه, ص190.

(2) حسن, المصدر السابق, ص71.

(3) مجلة الدستور (اللندنية), العدد 468, 16 شباط 1987, ص74.

الى منصب رئاسة الوزراء في تركيا سنة 1983, كما ان اية اللـه الخميني انسحب من المواجهة[1].

ويمكن القول, ان سبب انسحاب اية اللـه الخميني من مواجهة تركيا وصول معلومات الى طهران من سفارتها بانقرة بان تركيا قد حشدت الاف الايرانيين الهاربين على الحدود الايرانية-التركية وزودتهم بالاسلحة لشن هجمات على ايران, حتى امر رئيس وزارئه (محمد علي رجائي) بان يعلن ان ايران مستعدة لتوثيق علاقاتها مع تركيا التي تعتبرها ايران حليفاً اسلامياً كبيراً له تاريخ وثقافة مشتركة مع ايران[2].

كانت ايران تعتمد على عقد صفقات تجارية مع تركيا خلال الحرب العراقية-الايرانية بهدف شراء صداقة تركيا ايضاً. ففي كل مرة يحدث فتور في التبادل التجاري بين تركيا وايران فان الحكومة التركية تفتح ابوابها للمعارضة الايرانية وتقدم تسهيلات لآلاف اللاجئين الايرانيين الذين يهربون الى تركيا املاً بأن يذهبوا الى الدول الاوربية[3]. إلا ان مساعدات تركيا لهؤلاء اللاجئين لا تستمر عادة اكثر من شهر او شهرين لان الحكومة الايرانية سرعان ما ترسل دعوة الى وفد تركي لزيارة ايران وتنتهي بعقد صفقة تجارية لتحقيق المكاسب المتبادلة للطرفين, ومن جانب اخر فان التنازلات التي قدمتها ايران الى تركيا لم تقتصر على التنازلات المادية فقط, بل ان السلطات الايرانية سلمت الى تركيا مجموعات كبيرة من المقاتلين الاكراد والاتراك الذين ذهبوا الى ايران بدعوة من دائرة الحركات التحررية بهدف اعلان ثورتهم ضد خلفاء مصطفى كمال اتاتورك, واخر هؤلاء المقاتلين الذين سلمتهم ايران الى تركيا كان (عيسى ارمغان) الذي انضم الى الحرس الثوري

---

(1) السبعاوي, اثار ممارسات نظام ..., ص190؛ حسن, المصدر السابق, ص ص71-72.

(2) مجلة الدستور (اللندنية), العدد 468, 16 شباط 1987, ص75.

(3) The New York Times, 5 April 1982.

الايـراني في بدايـة الثـورة وعـين قائـداً لوحـدة انتحاريـة تركيـة في احـدى المنـاطق القريبـة مـن تركيا[1].

بدأ المسؤولون في ايران بعد نجاح الثـورة 1979, حمـلات دعائيـة لـنشر افكـار ومبـادئ ثورتهم عبر مراكز ثقافية عديدة وقاموا بفتح تلك المراكـز في تركيـا, وهنـاك عملـوا عـلى تجنيـد وارسال المتطوعين الى ايران لغرض تـدريب المتعـاطفين مـع مبـدأ وعقيـدة ايـة اللــه الخمينـي والعمل لصـالح ايـران, وانكـر المسـؤولون الايرانيـون ايـة مسـؤولية لهـم في مسـاعدة وتـدريب منظمات تركية ارهابية, كما تنكرت ايران لاية علاقات مع دوائر وحلقـات معاديـة للعلمانيـة في تركيا, لكنها اضافت بانه اذا كان هناك ثمة جماعات في تركيـا تميـل الى النمـوذج الايـراني فانـه لا يجوز اتهام ايران بانها كانت وراء ذلك[2].

من جهة اخـرى اسـتخدمت ايـران سـفاراتها ومراكزهـا الثقافيـة في البلـدان الاخـرى فضلاً عن طلاب الدراسات العليا في تلك البلدان للعمل ضـد تلـك الانظمـة وتصـدير الثـورة الاسلامية اليها[3]. وقد اشرنـا سـابقا الى مـا ذكرتـه بعـض المصـادر ان ايـران اجـرت اتصـالات وقدمت الدعم لجماعات في جنوب شرق تركيا, وفي مقدمتها (حزب اللـه) [*]. وكانت العديد من المفاهيم ورموز الثورة الايرانية قد تم تبنيها من خلال شعارات واشرطة دعائية مسـجلة. كما ان حسين ولي اوغلو (Vileoğlu) وهو زعيم احد جناحي حزب اللـه, قد تبنـى نمـوذج الزعامة الايراني الذي يركز على العلماء, وحيث يتولى الملالي, وليس المثقفين الـذين درسـوا في مدارس علمانية, المناصب العليا داخل النظام الحاكم. كما تخلى ولي اوغلو عن الإسـتراتيجية السـابقة التـي اخـذها مـن تنظـيم الاخـوان المسـلمين والقائمـة عـلى مبـدأ الاسـلوب

(1) مجلة الدستور (اللندنية), العدد 468, 16 شباط 1987, ص ص77-78.

(2) Ely Karmon,«Radical Islamic Political Groups in Turkey», Middle East Review of International Affairs, Vol. 1, No. 4, December 1997, p. 7.

(3) Saray, A.G.E., s. 159.

الديمقراطي والانتخابات النيابية وتبنى الاسلوب الايراني القائم على الانتفاضة الشعبية. ونتج عن ذلك -على سبيل المثال- الاستفادة من الجوامع كونها مراكز للصراع, وهو اسلوب قيادي ساهم كثيراً في نجاح جماعة الملالي في ايران. كما ان اعطاء الدعم من جانب ولي اوغلو للثورة الاسلامية, كان يقابله دعم مالي ولوجستي من الحكومة الايرانية. حيث قام ورفاقه بزيارة ايران بين الحين والاخر في عقد الثمانينات وارتبطوا بزيارات عمل مع التعليم العسكري والايديولوجي من قبل حرس الثورة الاسلامية[1].

على العموم, لقد اعطت وقدمت تركيا اللجوء الانساني لاكثر من مليون ايراني, العديد منهم من اللاجئين السياسيين الذين هربوا خوفاً من الحكومة الايرانية الجديدة بعد نجاح الثورة 1979[2], وفي الواقع فان ايران لم تقدم اي دليل عن تورط تركيا في النشاطات الارهابية على اراضيها ومعروف بانه منذ انتهاء الحرب العراقية-الايرانية 1988 فان المعارضة الرئيسة كانت تتمثل في منظمة مجاهدي خلق الايرانية التي لم تقم باعمال ارهابية خطيرة في ايران باستثناء بعض العمليات بين الحين والاخر عبر الحدود من جانب (جيش التحرير الوطني) من داخل الاراضي العراقية[3].

من جهة اخرى كان المسؤولون الاتراك والايرانيون يطلقون تصريحات يمكن اعتبارها من قبيل التدخل في شؤون الطرف الاخر, او انها تصريحات تثير الطرف المقابل, ومن ذلك مثلا حديث اوزال الذي نشرته واشنطن بوست في 8 شباط 1981 , عندما كان مستشارا اقتصاديا اعلى للحكومة التركية, ان انصار الشاه سوف يستولون على السلطة في ايران اذا خسرت الحكومة الايرانية مساحة كبيرة من

(1) Kürsad Atalar, Hizballah of Turkey: A Pseudo-Threat to the Secular Order, Turkish Studies, No. 7, June 2006, p. 312.

(2) Barkey, Op. Cit., p. 157.

(3) Karmon, Op, Cit., p. 8.

اراضيها في الحرب مع العراق. واضاف انه في حالة استيلاء العراق على عدد من المدن الايرانية فان ذلك قد يكون نهاية الحكم الاسلامي في ايران, واوضح ان عناصر المعارضة مثل الدكتور شابور بختيار الذي يمثل الحركة الوطنية الايرانية والملكيين الدستوريين سيعودون الى السلطة[1].

وفي مناسبة اخرى صرح هاشمي رفسنجاني ان تركيا ستشهد ثورة اسلامية قريباً, فرد عليه وزير الدولة التركي (حسن جلال كوزال) باسم الحكومة: «**ان الحكومة التركية التي تلتزم بشدة بدستور الجمهورية التركية ومبادئ اتاتورك مصرة على تطبيق النظام العلماني في اطار الديمقراطية وهي ليست بحاجة لدروس في هذا الموضوع من اي شخص**»[2].

لقد حذرت الحكومة التركية مرات عديدة من تدخل ايران في مجال دعم التنظيمات في تركيا مادياً ومعنوياً حيث كانت ايران تساند كل الحركات التي هي ضد تركيا[3] ومنها منظمة حزب الله[4], ونسبت الصحف التركية الصادرة في 18 كانون الثاني 1987 الى مصادر حكومية قولها ان توركوت اوزال استدعى السفير الايراني في انقرة, وحذره من الاستمرار في هذا الاسلوب. وذكرت صحيفة (حريت) (Hurriyet) التركية بان الحكومة الايرانية وضعت خطة تهدف الى القيام بعمليات ارهابية واسعة في تركيا وذلك من اجل اثارة حفيظة الامن التركي لكي يقوم بطرد اللاجئين الايرانيين الذين وصل عددهم حوالي مليون نسمة[5].

---

(1) الناصري, التطورات المعاصرة ...., ص246.

(2) السبعاوي, اثار ممارسات نظام ..., ص ص191-192.

(3) التقرير الصحفي للسفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 1989/10/10.

(4) العزاوي, القضية الكردية في تركيا, ص262.

(5) احمد, تركيا والحرب العراقية-الايرانية, ص ص106-114.

وبالرغم من عقد اتفاقيات عـدة في المجـال الاقتصـادي وحـول عـدم التـدخل في الشؤون الداخلية للبلدين ومنهـا الاتفـاق المـبرم بـين رئـيسي وزراء البلـدين في انقـرة في شباط 1988, فإن ذلك لم يمنع المصادر التركية الحكومية من تكرار اللوم لايـران بـالتورط في دعم نشاطات المنظمات الاسلامية التركية المتطرفة وتـدريب عناصرهـا في معسـكرات ايرانية[1].

شهدت الفترة التي اعقبت نهاية الحـرب العراقيـة-الايرانيـة في اب 1988 حـوادث عـدة ادت الى تأزم في العلاقات التركية-الايرانية حتى صيف 1989, لتعود وتتحسن بعد ذلك. وكانـت معظم تلك الحوادث تدور حول ما اعتبر تدخلات ايرانيـة في الشـأن الـداخلي الـتركي مـن جهـة, وعدم احترام بعض الرموز الوطنية التركية من جهـة اخـرى. ففـي تشريـن الثـاني 1988 رفضـت السفارة الايرانية في انقرة ان تحذو حـذو السـفارات الاخـرى في تركيـا بتنكـيس الاعـلام بمناسـبة الذكرى الخمسين لوفاة اتاتورك. وقد اشارت احـدى الصـحف التركيـة الى ذلـك بانـه (وقاحـة لا تغتفر)[2]. وتزامناً مع ما سبق ايضاً كان هناك حادث اخر في تشريـن الثـاني 1988 وهـو حادثـة (صندوق السيارة) عندما حاول وكلاء الحكومة الايرانية خطف عضو بارز في المعارضـة الايرانيـة مـن تركيـا. وقـد اكتشـفت العمليـة فـيما كـان الرجـل ينقـل عـبر الاناضـول في صـندوق سـيارة الخاطفين. وقد اتهم اعضاء السفارة الايرانية في انقرة بالتورط في هذه الحادثة, كـما دلـت هـذه الحادثة على ان وكلاء ايران كانوا منتشرين في تركيا[3].

وفي اعقاب قضية كتاب (الايـات الشـيطانية) لسـلمان رشـدي في ربيـع 1989, صدرت اهانة جديدة من ايران بحق تركيا بتشبيهها رئيس الجمهورية كنعان ايفرين

---

(1) معوض, المصدر السابق, ص218.

(2) روبنسن, المصدر السابق, ص71؛

Cetinsaya, Turkish-Iranian Relations, p. 15; Narli, Op. Cit., p. 12.

(3) روبنسن, المصدر السابق, ص71.

بسلمان رشدي[1]. وفي حزيران 1989, وبعد يومين من تعليمات رئيس الوزراء توركوت اوزال بتنكيس جميع الاعلام التركية احتراماً لمناسبة وفاة اية الله الخميني, هاجمت الحشود الايرانية السفارة التركية في طهران[2].

وفي السنة نفسها اي (1989) حدث توتر اخر بسبب تدخل ايران في الشأن الداخلي التركي مرة اخرى. ففي ذلك الحين اتخذت المحكمة الدستورية في تركيا قراراً بمنع ارتداء الحجاب داخل الجامعات التركية وقد برز صراع بالتالي بين توركوت اوزال الذي يدعمه الاسلاميون, الذين عارضوا القرار, وبين الرئيس كنعان ايفرين الذي كان مدعوماً من الجيش وغالبية المثقفين, الذين ايدوا ذلك القرار من ناحية ثانية[3]. وقد تدخلت ايران في هذا الامر من خلال دعمها للمجموعة الاولى, ومن خلال انتقادات السفير الايراني في انقرة منوشهر متقي الموجهة ضد السلطات التركية بطريقة لا تتناسب مع مكانته الدبلوماسية ومنها ايضاً مشاركته في المظاهرات الايرانية ضد تركيا حول مسألة الحجاب[4]. بل انه ذهب, على حد ذكر احد المصادر, بأن ايران تنظر في اعلان عقوبات اقتصادية ضد تركيا. وعند ذلك قامت الحكومة التركية باستدعاء سفيرها في ايران[5]. كما تم طرد السفير الايراني متقي في نيسان 1989[6].

والجدير بالذكر, ان التدخل لم يقتصر على السفير الايراني وحده في الشؤون الداخلية التركية, بل ان انقرة كانت غير راضية عن دبلوماسيين ايرانيين اخرين في موضوع حجاب المرأة. كما ان الصحافة التركية كتبت بأن القنصل الايراني في ارضروم علي اصغر شافعي قد قام بتوزيع نسخ من تهديد اية الله الخميني بالموت

(1) Yazar, A.G.E., s. 107.

(2) روبنسن, المصدر السابق, ص71.

(3) Yazar, A.G.E., s. 62;

(4) Gürkan, Op. Cit., p. 7; Yüksel, Op. Cit., p. 7.

(5) روبنسن, المصدر السابق, ص72.

(6) Aras, A.G.E., s. 189.

ضد سلمان رشدي على المفتين في المحافظات الشرقية في تركيا لتوزيعها ونشرها هناك[1].

على اية حال, يبدو ان ردة فعل تركيا الحازمة نحو السلوك الايراني في موضوع نزع الحجاب قد حال دون مزيد من التدخلات الايرانية. كما ان العقوبات الاقتصادية الايرانية بحق تركيا لم تقرر, وتم تعيين سفير ايراني جديد في تركيا وهو محمد رضا باقري, وهو اذربيجاني ناطق باللغة التركية, وقد وصل الى انقره في بداية حزيران 1989, كما عاد السفير التركي في ايران الى طهران في الوقت نفسه. ويفسر روبنسن هذا التحسن في العلاقات بقوله «**ويمكن تفسير خفض هذا التوتر بوفاة الخميني, وانتخاب علي اكبر هاشمي رفسنجاني, وهو عملي واقعي, رئيساً للجمهورية الاسلامية الايرانية, وتعديل الدستور الايراني لجعل الرئاسة تنفيذية في صلاحياتها, وابعاد عدد من الاسلاميين الراديكاليين المتشددين عن المراكز العامة. ولعل النزف الذي حل بايران بفعل الصراع والعزلة كان بمثابة الحافز لتحسين العلاقات على نطاق واسع**»[2].

(1) Olson, Op. Cit., p. 30; Yazar, A.G.E., s. 62.

(2) روبنسن, المصدر السابق, ص72.

# الفصل الرابع

# العلاقات الاقتصادية

# التركية - الإيرانية

**1989-1979**

- المبحث الاول: العلاقات التجارية
- المبحث الثاني: العلاقات في مجال النفط والغاز

## المبحث الاول

## العلاقات التجارية

يعد الموقع الجغرافي من اهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد مكانة الدولة ومدى قوة علاقاتها السياسية والاقتصادية, فبخصوص موقع تركيا فهي احدى دول جنوب غربي اسيا تقع في نصف الكرة الشمالي بين قارات العالم الثلاث (اسيا – افريقيا – اوربا), وهي تمتد بين دائرتي عرض (36-42°) شمالاً وخطي طول (26-44°) شرقاً, وتبلغ مساحتها نحو (780,000) كم[1].

اما ايران فأنها تتمتع بموقع جغرافي مهم جداً, كان له تأثيره على اوضاعها السياسية والاقتصادية[2], فهي تقع جنوب غرب اسيا بين دائرتي عرض (27-40°) شمالاً وبين خطي طول (36-44°) شرقاً, وذات مساحة تقدر بحوالي (1,150,000) كم$^2$ ويقرب عدد سكانها من (60) مليون نسمة, اي ما يمثل نسبة 38% تقريباً من مجموع سكان غرب اسيا, وتعد اكبر دولة من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية في جنوب غرب اسيا, كما تحتل ايران المرتبة الثانية بانتاج النفط بعد المملكة العربية السعودية في منطقة الشرق الاوسط, ويمثل النفط اهم الثروات المعدنية المستغلة فيها, لهذا تتمتع ايران بمواصفات تعمل على تشجيع العلاقات الخارجية التركية معها[3].

---

(1) قاسمي, بشين, ص ص1-4.

(2) ابو مغلي, ايران ..., ص19.

(3) رواء زكي يونس الطويل, اهمية العلاقات التجارية التركية - الايرانية للمدة 1980-2002, متابعات اقليمية, مركز الدراسات الاقليمية, جامعة الموصل, س1, ع2, 2004, ص2.

ومما لاشك فان الموقع الجغرافي لتركيا ونجاحها في تحقيق تطور تنموي مميز في المنطقة وحاجتها الى الصادرات النفطية الايرانية له اثر في قيام واستمرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين, إلا ان التعاون الاقتصادي بينهما لم يتخذ شكلاً منظماً تحكمه اتفاقية خاصة إلا بعد عام 1964 عندما تم تأسيس منظمة التعاون الاقليمي للتنمية (R.C.D) التي ضمت كُلاً من تركيا وايران وباكستان والتي هدفت الى اقامة علاقات اقتصادية وثيقة ومتطورة بين اعضائها ولاسيّما في مجالات الصناعة والبتروكيمياويات والنقل والمسائل المصرفية والسياحة والاصطياف, إلا ان هذه المنظمة لم تنجح في تغيير او تطوير ادوار اعضائها وتوثيق التعاون الاقتصادي بينهم, اذ بقيت ايران خلال هذه الفترة تمثل المجهز لهذه الدول بالنفط الخام وبالمنتجات النفطية, وظلت العلاقات احادية الجانب بحيث احتلت ايران دور المصدر الرئيس[1].

بعد قيام الثورة في ايران سنة 1979 وسقوط نظام الشاه[2], واعتراف تركيا بالحكومة الايرانية الجديدة في 13 شباط 1979,عقد لقاء بين مهدي بازركان رئيس الوزراء الايراني والسفير التركي تورغوت تولومن في طهران في 22 شباط 1979, وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وفي هذا الصدد قال رئيس الوزراء الايراني: «**علينا استثمار وحدة العمل الاقتصادي بين البلدين مستقبلاً**»[3].

وبعد قيام مجموعة من الطلبة الايرانيين بالاستيلاء على السفارة الامريكية في طهران في 4 تشرين الثاني 1979, قامت الولايات المتحدة بفرض العقوبات على ايران, وابلغت تركيا بقطع علاقاتها مع ايران إلا ان الحكومة التركية رفضت السير وفق مخططات الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال[4].

---

(1) للمزيد من المعلومات, ينظر: شيخ حسني, بشين, ص ص132-134.

(2) Altinkas, Op. Cit., p. 4

(3) Tülümen, A.G.E., s. 68.

(4) Gundogan, Op. Cit., p. 3.

وفي هذه المناسبة اشاد اية اللـه الخميني بالموقف التركي, وكان السبب وراء عدم مشاركة تركيا في الحظر الاقتصادي على ايران, هو ان التجارة الخارجية وتدفق النفط الايراني كانا يشكلان اهمية حيوية بالنسبة لتركيا التي كانت في وقتها تعمل من اجل اصلاح اوضاعها الاقتصادية[1].

شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطوراً ملحوظاً في ظل الحكومة الايرانية الجديدة قياساً لما كانت عليه في عهد الشاه تغيرت على اثره طبيعة العلاقات بين تركيا وايران والتي كانت تتسم بضيق آفاقه وميل ميزانه لصالح ايران في فترة حكم الشاه الى وجهة جديدة تتميز بتطوير تلك العلاقات وتنوعها وشمولها لعديد من الجوانب الاقتصادية بموجب الاتفاقيات الاقتصادية التي ابرمت بين البلدين والتي شملت مجالات مختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات وغيرها مما يدلل على التطور النوعي الذي طرأ على العلاقات بين البلدين[2].

بعد قيام الحرب العراقية – الايرانية شكلت هذه الحرب عامل دفع قوي في زيادة العلاقات التركية – الايرانية وبشكل خاص العلاقات التجارية[3], وحرصت تركيا على اقامة علاقات مع ايران تؤمن لها مصالحها, فعلى الرغم من موقع تركيا الحساس بين ايران والعراق وما يخلفه من مشكلات نتيجة الحرب بين البلدين, إلا انها حافظت على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع كل من ايران والعراق[4].

ففي 1980 حدث تطور واضح وبارز في العلاقات الاقتصادية بين البلدين تمثل بزيادة حجم التبادل التجاري, خاصة بعد التوقيع على اتفاقية التعاون

---

(1) C etinsaya, Turkish-Iran Relation, p. 145.

(2) نهى عبد الكريم فرحان, التطورات الراهنة للعلاقات الاقتصادية التركية - الايرانية, معهد الدراسات الاسيوية والافريقية, الجامعة المستنصرية, (بغداد, 1985), ص1.

(3) صبرية احمد لافي, افاق تطور العلاقات الاقتصادية التركية - الايرانية, معهد الدراسات الاسيوية والافريقية, الجامعة المستنصرية, (بغداد, د.ت), ص33.

(4) الناصري, السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط, ص190.

الاقتصادي والتجاري بين تركيا وايران عام 1980, وقد نصت بنـود الاتفاقيـة عـلى تسـهيل ابـرام العقود طويلة الاجل بين المؤسسات والشركات والعمل على تطوير التبادل التجاري وتهيئة كافـة مسـتلزمات نجـاح الاتفاقيـة المـذكورة وعـلى كافـة المسـتويات والانشـطة الاقتصـادية في كـلا البلدين[1], وكان من نتائج هذه الاتفاقية زيادة صادرات تركيا الى ما قيمته (701) مليون دولار, وازدياد استيرادات ايران من تركيا حيث بلغت (257) مليون دولار[2].

ان معظم قيمة السلع التي استوردتها ايران تضمنت ما يأتي:

1- الحليب المجفف واغذية الاطفال.

2- البذور الزراعية.

3- اطارات السيارات وسيارات الجيب.

4- الاقمشة والانسجة الصوفية.

5- الادوات الاحتياطية لمختلف المكائن الصناعية.

6- مكائن حفر الابار.

7- الثلاجات والمدافئ والمبردات واللوازم الكهربائية[3].

والملاحظ على العلاقات التركية – الايرانية انها تطورت بعـد الثـورة الايرانيـة عـام 1979, ويمكن في هذا الصدد الاشارة الى سببين لهذا التطور في العلاقات هما:

1- رغبة تركيا في تنويع صادراتها الى ايران والاستفادة من السوق الايرانيـة المجـاورة لهـا لتسويق منتجاتها خاصة وان ايران لديها القدرة الكبيرة على الدفع بـالنفط الخـام اي الاسـتفادة من نظام المقايضة في هذا المجال.

(1) مجلة التقرير الشهري, «العلاقات الاقتصـادية الايرانيـة - التركيـة للفـترة 1975-1982», (بغـداد), مركـز البحوث والمعلومات, ع2, س2, شباط 1983, ص73.

(2) المصدر نفسه, ص ص74-75.

(3) مجلة التقرير الشهري, ص ص75-76.

2- قيام الحرب العراقية – الايرانية اذ كانت السبب الرئيس في زيادة حجم التجارة التركية سواء مع ايران او مع العراق[1].

بلغت قيمة استيرادات تركيا من النفط الايراني في سنة 1980 اكثر من (800) مليون دولار بخلاف الاعوام التي سبقتها 1976, 1977, 1978. فان مجموع قيمتها لم يكن يتجاوز (762) مليون دولار, اما صادرات تركيا الى ايران ففي الوقت الذي لم تتجاوز فيه قيمة هذه الصادرات (128) مليون دولار للاعوام الثلاثة السابقة نفسها ارتفع هذا الرقم الى ما قيمته (233) مليون دولار عام 1980[2].

وكذلك في عام 1980 حدث تطور بارز في العلاقات التركية – الايرانية خاصة بعد اجتماع وزيري خارجية البلدين, حيث اعلن وزير الخارجية الايراني اثناء الاجتماع بان ايران ستقوم بتقديم قروض الى تركيا بقيمة (500) مليون دولار لغرض شراء النفط الخام والمنتجات النفطية ويتم تسديده بصادرات تركيا من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والمنتجات الصناعية ومنتجات اخرى[3].

استمر التطور في العلاقات الاقتصادية خلال عام 1981 خاصة بعد زيارة وزير التجارة التركي لايران على رأس وفد من المسؤولين في وزارتي التجارة والصناعة في نيسان 1981 واجراء مباحثات مع الجانب الايراني لغرض تنظيم التعاون التركي – الايراني في عدد من المجالات الزراعية والصناعية والتجارية, وبالفعل تم التوقيع على بروتوكول في شهر حزيران من العام نفسه, وبمقتضى هذا البروتوكول تقرر ان يتم تبادل الطاقة الكهربائية بجانب تزويد تركيا باحتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي وبالمقابل تقرر ان تقوم تركيا بتزويد ايران بـ (250) الف طن

---

(1) ابراهيم, العلاقات التجارية التركية الايرانية..., ص28.

(2) احمد, تركيا والحرب العراقية - الايرانية, ص94.

(3) فرحان, المصدر السابق, ص ص3-4.

من القمح, و (100) الف طن من الشعير, و(16) الف طن من اللحوم, و (300) الف طـن مـن السمنت, و (20) الف طن من الجبن, و (500-800) جرار زراعي, كما نص البرتوكول على زيادة القرض البترولي الايراني لتركيا[1].

وفي الخامس من اذار عام 1982, زار نائب رئيس الوزراء الـتركي توركـوت اوزال ايـران على رأس وفد ضم مجموعة من رجال الاعمال الاتراك وكـان الغـرض مـن الزيـارة هـو زيـادة حجم التجارة بين البلدين[2], وبحث موضوع زيادة حجم واردات تركيا من الغاز الطبيعي من ايران. واسفرت المباحثات التي جرت في طهران عن توقيع اتفاقية للتعـاون الصـناعي والفنـي والتجاري لم يسبق لها مثيل من قبل بين البلدين تتعلـق بـالنفط الخـام, والمنتجـات الزراعيـة والصناعية, المواصلات والاتصالات والمصارف الامر الذي عكس رغبة البلدين في الاستفادة مـن الاوجه المختلفة في اقامة نوع من التكامل الاقتصادي, وتم التوقيع على هذه الاتفاقيـة في 20 اذار 1982 من جانب نائب رئيس الوزراء التركي والوزير الايراني للشؤون التنفيذية مـن خـلال عملية مقايضة وبناءً على رغبة ايران لافتقارها الى العملات الصعبة[3]. وبلغت قيمـة الصـفقة مليـار دولار تقـوم بمتقضـاها تركيـا بتصـدير منتجـات زراعيـة وغذائيـة ومنتجـات صـناعية ومعدنية, بضمنها (250) الف طن من القمح, و (300) الف طن من الشـعير, و (300) الـف طن من السكر, و (25) الف طن من لحوم المواشي, و (12) الف جرار زراعي, وغير ذلك مـن المنتجات التي تحتاج اليها ايران, ومقابل ذلك تحصل تركيا عـلى (4) ملايـين طـن مـن الـنفط الخام الايراني خلال عام 1982[4].

---

(1) فرحان, المصدر السابق, ص4.

(2) Narli, Op. Cit., p. 14; Cetinsaya, Op. Cit., p. 146.

(3) Yazar, A.G.E., s. 55.

(4) فرحان, المصدر السابق, ص5.

ان اهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هو وضع اسس تعاون فعال ومتطور بين البلدين وعقد اول اجتماع بين اللجان الوزارية المشتركة وتقرر ان تجتمع سنوياً في طهران او انقرة لغرض بحث تطوير العلاقات الاقتصادية. كما تم التوقيع على عقود تجارية مع رجال الاعمال المرافقين لنائب رئيس الوزراء التركي والتي قدرت قيمتها بـ (550) مليون دولار يتعهد تجار القطاع الخاص بموجب هذه العقود تجهيز ايران بمختلف السلع[1].

وفي النصف الثاني من عام 1982 قام وزير الخارجية التركي بزيارة رسمية الى ايران واجرى خلالها مباحثات تجارية واقتصادية, وصرح بأن من بين الامور التي بحثت بين الطرفين هو موضوع اتفاقية انبوب الغاز الطبيعي. كما اتفق الطرفان على اقامة معمل للسمنت في اردبيل ومعمل الانابيب المغلونة في مراغة فضلا عن معمل تصفية النورة في ازار شهر, وتعهد الاتراك بتجهيز المعدات والالات والمعونات الفنية لتلك المشاريع[2].

كذلك تم التوقيع على اتفاقية لشؤون النقل والمواصلات والترانزيت في 8 ايلول 1982 التي تضمنت تطوير وتوسيع النقل البري وتنظيم عمليات الترانزيت[3].

شهد عام 1983 استمرار تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين, فقد زار وفد ايراني برئاسة وزير الصناعة الايراني تركيا في بداية شهر نيسان من عام 1983 لغرض اجراء مباحثات مع المسؤولين الاتراك بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية, حيث وقع الطرفان على عدة عقود واتفاقيات اقتصادية[4].

---

(1) المصدر نفسه, ص5.

(2) مجلة التقرير الشهري, المصدر السابق, ص72.

(3) فرحان, المصدر السابق, ص5.

(4) Ahmedov, A.G.E., s. 57.

ثم عقدت اللجنة الاقتصادية التركية –الايرانية المشتركة سلسلة من الاجتماعات الاخرى في انقرة برئاسة وزير التجارة التركي ووزير الصناعة الايراني وتمخضت هذه الاجتماعات عن توقيع الاتفاقية التجارية الفنية بين البلدين واعتبرت هذه الاتفاقية طفرة نوعية وكبيرة في مجال زيادة وتوسيع حجم التبادل التجاري بين البلدين, حيث اتفق الطرفان على زيادة حجم تجارتهما بنسبة 25% عما كانت عليه عام 1982, وقد تضمنت الاتفاقية عدداً من العقود التي تم ابرامها بين البلدين منها قيام تركيا بتجهيز ايران بما تحتاج اليه من المواد الغذائية والزراعية والمنتجات الصناعية وكما ياتي:

1- (300) الف طن من السكر بقيمة (100) مليون دولار.

2- (200) الف طن من الحنطة بقيمة (31) مليون دولار.

3- (200) الف طن من الشعير بقيمة (25) مليون دولار.

4- (4000) طن من لحوم الدجاج بقيمة (5) مليون دولار.

5- (1600) طن من لحم السمك بقيمة (800) الف دولار.

6- مكائن زراعية بقيمة (160,5) مليون دولار.

7- مواد كيمياوية بقيمة (50) مليون دولار.

8- مصنوعات بلاستيكية بقيمة (30) مليون دولار. ومقابل هذا تقوم ايران بتجهيز تركيا بمقدار (5) ملايين طن من النفط الخام وكميات من النحاس والزنك كما نصت الاتفاقية ايضاً على ان تؤمن تركيا تسهيلات في الدفع الايراني[1].

(1) فرحان, المصدر السابق, ص6.

بعد قيام انتخابات عام 1983 في تركيا وفوز حزب الوطن الام برئاسة توركوت اوزال حيث تم تكليفه بتشكيل حكومة جديدة برئاسته, وبالفعل تم تشكيلها في 24 كانون الاول 1983, لتكون بذلك اول حكومة مدنية وصلت الى الحكم عن طريق الانتخابات بعد الانقلاب العسكري في 12 ايلول 1980 [1].

مع تولي اوزال رئاسة الحكومة التركية شهدت العلاقات السياسية تقدماً ملحوظاً يضاف الى ما شهدته تلك الفترة من تقدم من الناحية الاقتصادية بين البلدين[2], حيث عدّ اوزال الروابط الاقتصادية والتجارية العمود الفقري لعلاقات تركيا مع ايران[3], وبدأت تركيا تصبح الشريك التجاري الاكبر لايران[4].

وفي السياق نفسه تقرر اقامة تعاون مشترك قائم على اسس سليمة في مجالات المواصلات والاتصالات الهاتفية وخطوط سكك الحديد وتأجير وصيانة البواخر, كما اصبح في مقدور سائقي الشاحنات التركية الحصول على كمية قدرها (400) لتر من المازوت بعد تفريغ حمولتها في ايران وعودتها الى تركيا[5].

في بداية عام 1984 طرأت على الساحة انذاك بعض الاحداث السياسية ادت الى انزعاج الجانب الايراني, منها حدوث تطور ملحوظ في علاقات بعض الدول العربية مع تركيا كان منها على سبيل المثال المملكة العربية السعودية من خلال الزيارات المتكررة التي جرت بين مسؤولي البلدين[6], الامر الذي اقلق

(1) للمزيد من المعلومات عن حكومة اوزال, ينظر: الجبوري, المصدر السابق, ص ص46-48.

(2) Yilmaz, Op. Cit., p. 142.

(3) Patricia Carley, Turkey's Role in the Middle East, United States, Institute of Peace, ( N.D) p. 12.

(4) Narli, Op. Cit., p. 14.

(5) فرحان, المصدر السابق, ص7.

(6) Ahmedov, A.G.E., s. 59.

الحكومة الايرانية من تقرب تركيا الى الدول العربية [1], مما ادى بالتالي الى انخفاض حجم التبادل التجاري ما بين تركيا وايران[2].

ثم بدأت العلاقات بين البلدين تتحسن شيئاً فشيئاً خاصة بعد زيارة وزير الخارجية التركي (وحيد خلف اوغلو) الى ايران في اذار 1984[3], والتي التقى خلالها برئيس الجمهورية الايرانية (علي خامنئي)[*] ورئيس الوزراء (حسين الموسوي) ووزير الخارجية الايرانية (علي اكبر ولايتي), وجرت خلال تلك اللقاءات محاولات لتقريب وجهات النظر بين البلدين, وقد كانت للمحادثات واللقاءات التي اجراها وزير الخارجية التركي مع مختلف الاوساط الايرانية الدور الكبير في تحسين العلاقات ما بين البلدين, وعدت زيارة وزير الخارجية التركي بمثابة حدث مهم في تلك الفترة[4].

وفي نيسان عام 1984 زار وفد تركي برئاسة رئيس الوزراء (توركوت اوزال) ضم (200) شخصية تركية بين مسؤول ورجال اعمال[5], اسفرت عن تلطيف الاجواء بين البلدين بعد الفتور الذي طرأ على العلاقات بينهما, حيث التقى اوزال برئيس جمهورية ايران, وجرى خلال اللقاء مباحثات واتخذت القرارات اللازمة التي تخدم البلدين[6].

---

(1) Cetinsaya, Op. Cit., p. 147.

(2) Ahmedov, A.G.E., s. 59.

(3) Cetinsaya, Op. Cit., p. 147.

(4) Ahmedov, A.G.E., ss. 59-60;

الحمداني, العلاقات الايرانية - التركية ..., ص33.

(5) مجلة التقرير الشهري, «نتائج زيارة رئيس وزراء تركيا لايران», (بغداد), مركز البحوث والمعلومات, س3, ع7, تموز 1984, ص146.

(6) Ahmedov, A.G.E., s. 60.

كانت نتيجة الزيارة عقد سلسلة من الاتفاقيات للتبادل التجاري (استيراد وتصدير), كان من ضمنها عقود لشراء ما قيمته (758) مليون دولار من السلع التركية لايران[1], وهي:

1- المنسوجات.
2- منتجات كيمياوية وبلاستيكية.
3- مكائن والات.
4- منتجات صناعية خفيفة.
5- ورق واخشاب.
6- اجهزة كهربائية والكترونية.
7- مواد معدنية.
8- منتجات زراعية (قمح, شعير, سكر).
9- حافلات.
10- (1000) ماكنة زراعية اي (تراكتورات) تدفع ثمنها فور تسليمها.
11- (500) ماكنة زراعية تدفع اثمانها خلال سنة[2].

ازدادت اهمية ايران الاقتصادية بالنسبة لتركيا وازدادت رغبة الاتراك في المزيد من العلاقات الاقتصادية مع ايران, وجاءت زيارة رئيس الوزراء التركي الى ايران لهذا الغرض واستند هذا التحرك التركي الى اعتبارات عدة, اهمها:

1- لا يمكن لتركيا ان تتجاهل السوق الايرانية في التجارة الخارجية.
2- اعتماد تركيا على النفط الايراني.
3- سعي تركيا للحصول على عقود اقتصادية جديدة من ايران[3].

---

(1) مجلة التقرير الشهري, المصدر السابق, ع7, ص146.
(2) فرحان, المصدر السابق, ص ص7-8.
(3) الناصري, السياسة الخارجية التركية ..., ص193.

وقال وزير الدولة التركي اسماعيل اوزدغلر الذي رافق رئـيس الـوزراء اوزال في زيارتـه ان الصادرات التركية لايران يمكن ان تصل الى (1,5) مليـار دولار[1], وقـال وزيـر الصـناعات الثقيلـة الايراني بأن العراقيـل التـي كانـت تقـف في طريـق تطـوير التعـاون الـتركي – الايـراني قـد تمـت ازالتها[2].

وخـلال هـذه الزيـارة اتفـق الطرفـان عـلى أن ترسـل ايـران خـبراء الى تركيـا لمسـاعدتها باستكشاف واستغلال النفط وكذلك في تشـغيل معامـل البتروكيمياويـات, عـلى ان تسـاعد تركيـا ايران بتطوير صناعات المكائن والتعدين والمنتجات الزجاجية[3].

واتفقت كل من انقرة وطهران على زيادة حجم التبـادل التجـاري بيـنهما الى (3) بليـون دولار والسماح لتركيا باعادة تصدير السلع الغربية, وعلى اثرها استفادت الشركات التركية من تلـك العملية وادت الى ارتفاع صادرات تركيا لايران[4].

وفي اواسـط عـام 1984 بـدأ العمـل في بنـاء جسر كبـير يـربط الاراضي التركيـة بـالاراضي الايرانية في المنطقة الجبلية, وانتهى العمل به في اواسط 1985 وسـمي بـجسر (**قطـور**), ووصـل وزن البضائع التي تم نقلها عبر هذا الجسر في عام 1985 ما يقرب من ثلاثـة ملايـين طـن. وقـد استطاعت تركيا بفضل هذا الجسر زيادة صادراتها الى ايران بمعدل (500) بالمائة منذ وصول اية اللـه الخميني الى السلطة[5].

واعلنت ايران بانها ستعطي الاولوية للكوادر والمهندسـين الاتـراك بالعمـل لتنفيـذ هـذه المشاريع الجديدة, كما ابدت ايران اسـتعدادها لارسـال الخـبراء الفنيـين مـن ايـران الى تركيـا في مجال المعادن[6].

(1) مجلة التقرير الشهري, المصدر السابق, ع7, ص ص146-147.
(2) احمد, تركيا والحرب العراقية - الايرانية ..., ص95.
(3) مجلة التقرير الشهري, المصدر السابق, ع7, ص147.
(4) Yüksel, Op. Cit., p. 80.
(5) احمد, تركيا والحرب العراقية - الايرانية ..., ص95.
(6) فرحان, المصدر السابق, ص8.

اما فيما يتعلق بالتعاون في مجال المصارف والنقل فقد تـم التوقيـع عـام 1984 عـلى بروتوكول بين البلدين يتم بموجبه فتح حساب لـدى المصـارف المركزيـة في كـلا البلـدين يمثـل احدهما الحساب المدين والاخر الحساب الدائن ويتم تسويتها سنوياً وفي نهاية هـذه الزيـارة تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصـادي والتقنـي بـين البلـدين فضـلا عـن عقـد صـفقات تجارية بحوالي (400) مليون دولار بـين شركـات ايرانيـة وممـثلي الدولـة والقطـاع الخـاص في تركيا[1].

واشتمل التعاون الاقتصادي بين تركيـا وايـران مجـالات النقـل الـبري وتجـارة الترانزيـت, حيث كانت الشاحنات التركية تنقل سنوياً ما لا يقل عـن ثلثـي تجـارة الترانزيـت الايرانيـة مـن الموانئ التركية المطلة على البحر الاسود (طرابزون – هويـا – صامسـون) الى ايـران عـبر الطريـق البري بين البلدين, وبلغت واردات ايران من الدول الاخـرى عـبر هـذه المـوانئ (308,000) طـن عام 1987[2].

وخلال الفترة 1984-1985 وصـلت قيمـة التجـارة التركيـة – الايرانيـة الى (230) مليـون دولار جاعلة من تركيا ثالث ابرز واهم شريك تجاري لايران, ووازنـت ايـران تجارتهـا مـن خـلال بيع (100,000) برميل نفط يومياً الى جارتها[3].

في بداية عام 1985 وقع الجانبان الايراني والتركي على بروتوكول للتبـادل التجـاري بقيمـة (3) مليارات دولار, وتأملت تركيا ان يؤدي البروتوكول الى تصـدير مـا قيمتـه (1,5) مليـار دولار من السلع والمنتجات خلال تلك السنة[4].

(1) المصدر نفسه, ص ص8-9.

(2) معوض, تركيا والحرب العراقية - الايرانية, ص94.

(3) Altinkas, Op. Cit., p. 9.

(4) نبيل الحيدري, تركيا- دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945, ط1, (د.م, 1986), ص120؛ Narli, Op. Cit., p. 14.

وامتد التعاون الاقتصادي التركي – الايراني الى مجالات اخرى منها الاتفـاق الـذي ابـرم في 27 كانون الثاني عام 1985 بين الحكومة التركية وشركات النقل البحري التركية لنقـل الـنفط مـن جزيرة (خرج) الايرانية الى تركيا, وقالت صحيفة (ملليت) التركية ان الاتفـاق يـأتي بعـد مطالبـة شركات النقل البحري التركية بزيادة اجورها نتيجة للمخاطر التي تتعرض لهـا اثنـاء نقـل الـنفط من ايران[1].

وفي 28 كانون الثاني 1985 وبمبادرة من ايران تأسست منظمة اقتصادية جديدة مـا بـين دول (R.C.D) وسـميت المنظمـة الجديـدة بأسـم Economic Cooperation Organization (ECO) وتم تشكيل مجلس دائمي للدول الاعضـاء, وهـي (تركيـا – باكسـتان – ايـران) لتنظـيم العلاقات الاقتصادية والتجاريـة بينهـا[2]. وفي عـام 1987 وبسـبب الظـروف الاقليميـة والدوليـة قررت ايران رفع المستوى التمثيلي للدول الاعضاء من وكلاء وزراء الخارجيـة الى وزراء الخارجيـة لضرورة تشكيل وحدة اسلامية وتحقيق تعاون اكثر لدول العالم الثالث[3].

اما ابرز اهداف منظمة (ECO), هي:

1- تحسين الظـروف الاقتصـادية للـدول الاعضـاء مـن خـلال تحسـين المسـتوى المعـاشي وتوظيف الامكانيات الاقتصادية.

2- اتخاذ التدابير اللازمة لازالة العقبات التجارية للمنظمة والعمل عـلى زيـادة التجـارة الاقليمية والعالمية.

3- العمل على التعاون في المجالات الاخرى (الاجتماعية والثقافية والفنية والعلمية) بـين دول الاعضاء.

(1) الناصري, التطورات المعاصرة ..., ص230.

(2) Turk-Iran Iliskilerinin…, s. 108.

(3) شيخ حسني, بيشين, ص20.

4- التسريع في تنمية البنية التحتية للنقل والمواصلات التـي تـربط دول اعضـاء المنظمـة بعضها ببعض وبالعالم الخارجي.

5- تهيئة برنامج مشترك بهدف تنمية الموارد البشرية.

6- تسهيل التعاون في مجال البيئة.

7- تقوية العلاقات التاريخية والثقافية بين شعوب المنظمة, فضـلاً عـن توسـيع النشـاط السياحي بين الدول الاعضاء[1].

وعبر ولايتي وزير الخارجيـة الايـراني مـن جانبـه عـن رغبـة حكومتـه بتوسـيع مجـالات التعاون مع تركيا لاعتبارات دينية وتاريخية, والتقى الوزير التركي آنف الـذكر بـوزير الصـناعات الثقيلة الايراني بهذاد بنويي وتباحث الطرفان بشأن تعزيز العلاقات بيـنهما. واكـد وزيـر الدولـة التركي بأن: «**تركيا مستعدة لاقامة مشاريع توليد القوة الكهربائيـة في ايـران**», وذلـك في مقابلـة مع وزير الطاقة الايراني حسن نوري, ورد الوزير الايراني قائلاً: «**تركيا هي الشريك التجاري الاول لايران خلال الربع الاول من هذه السـنة 1985**», واضـاف «**ان ايـران ستشـتري البضـائع التـي تحتاج اليها من تركيا وبالمقابل تـزود تركيـا بـبعض احتياجاتهـا**», وتوصـل الطرفـان الى اتفاقيـة للتفاهم المتبادل[2].

وفي 20 كانون الاول عام 1985 قام رئـيس الـوزراء الايـراني حسـين الموسـوي بزيارة الى انقرة وخلال لقائه برجال الحكومة التركية اكد اسـتعداد حكومتـه لعقـد اتفاقية من شأنها زيادة حجم التبادل التجـاري بـين البلـدين, وبالفعـل تـم توقيـع بروتوكول بين البلدين بزيادة عملية التبادل التجاري, وقبل مغادرة الموسوي انقـرة

(1) للمزيد من المعلومات, ينظر: شيخ حسني, بشين, , ص ص149-180.

(2) المصدر نفسه, ص95.

ادلى بتصريح قال فيه: «**ان الدولتين ايران وتركيا سيسعيان الى تفعيل عملية التبادل التجاري بينهما**»[1].

وفي تشرين الثاني 1985 قام وزير الدولة التركي للشؤون الاقتصادية (مصطفى تيتز) بزيارة ايران على رأس وفد, واجرى مباحثات مع وزير الخارجية الايراني (علي اكبر ولايتي) وعبر المسؤول التركي عن ارتياحه للتطور الذي شهدته العلاقات الاقتصادية بين البلدين ودعا الجانب الايراني الى توسيع العلاقات فيما يتعلق بالجوانب العلمية والتكنولوجية[2].

وفي 25-30 كانون الثاني 1986 اجتمع الطرفان التركي والايراني في طهران واسفر الاجتماع عن اتفاق بالاجماع بزيادة حجم التجارة بين البلدين الى 3 مليار دولار واشار (مصطفى تيتز) وزير الدولة التركي ان تركيا ستصدر خلال العام الحالي ما يبلغ قيمته(17) مليون دولار من المنسوجات, و (100) مليون دولار من البلاستك والمنتجات الكيمياوية, و(50) مليون دولار من الادوات واللوازم الكهربائية و (296) مليون دولار من الجرارات الزراعية وقطع الغيار و (47) مليون دولار من الورق والمنتجات الورقية, و (135) مليون دولار من الحنطة والشعير والمواد الغذائية الاخرى, كما ستصدر تركيا لايران (2) مليون طن من المنتجات الفولاذية[3].

ومرة اخرى تم التأكيد على تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال زيارة توركوت اوزال رئيس الوزراء التركي الى ايران في 3 كانون الاول 1986, وركزت المباحثات بشكل اساس على المسائل الاقتصادية ووسائل زيادة حجم التجارة بين البلدين والحصول على عقود جديدة للشركات التركية في ايران[4].

---

(1) Ahmedov, A.G.E., ss. 62-63.

(2) احمد, تركيا والحرب العراقية - الايرانية, ص95.

(3) جريدة اضواء الانباء (التركية), العدد2, 10 كانون الثاني 1986.

(4) Ahmedov, A.G.E., s. 65.

حيث ادلى رئيس الوزراء اوزال لـدى عودتـه مـن ايـران بـتصريح اوضـح فيـه ان حجـم التبادل التجاري الذي بلغ العام الماضي 2,600 مليار دولار بين البلدين سوف يصل هذا العام الى ثلاثة مليارات دولار واشار الى ان ايران تحتل مكانة هامة في سياسة تركيا الخارجية, كما اشار في تصريحاته الى زيادة حجم التبادل التجاري واقامة تعـاون في المجـال الصـناعي ومجـال الاتصـالات حيث تم التوصل الى اتفاق خلال المباحثات التـي اجراهـا مـع المسـؤولين الايـرانيين حـول انجـاز مشروع قمر صناعي مشترك بين ايران وتركيا. وركزت المباحثـات عـلى المسـائل الاقتصـادية الاخـرى وزيادة حجم التجارة بين البلدين والحصول على عقود جديدة للشركات التركية في ايران[1].

بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية عام 1988 تراجع حجم التجارة بـين ايـران وتركيـا من (2,5) مليار دولار الى (600-700) مليون دولار[2].

اما المكاسب التركية الاخرى فكانت تتم عن طريق توريد الاسلحة الى ايـران, فبخصـوص موقف تركيا من تسهيل توريد السلاح الى ايران, تحدث صحفيان احدهما بلجيكي والاخر فرنسي عن عمليـة نقـل الاسـلحة الى ايـران عـن طريـق تركيـا, وذكـر ان مصـنع (**اورليكـوف بـوهري**) السويسرية اسهم بدور كبير في هذه العمليـة وان مسـؤولي هـذا المصـنع التقـوا مـع المسـؤولين الاتراك ومنهم وزير الدفاع التركي (ارجان اورال) [3].

كما طلبت وزارة الاعـمار الايرانيـة مـن السـفارة التركيـة في طهـران مسـاعدتها في اجـراء اتصالات مع الشركات التركية العاملة في ميدان صناعة القوارب السريعـة, وكانـت ايـران تحتـاج هـذه القوارب ومحركاتها في الهجوم على الناقلات والمؤسسات النفطية[4].

---

(1) جريدة اضواء الانباء (التركية), العدد2, 10 كانون الثاني 1986.

(2) Yazar, A.G.E., s. 58.

(3) الناصري, السياسة الخارجية التركية ..., ص192.

(4) الناصري, التطورات المعاصرة ..., ص233.

## المبحث الثاني

## العلاقات في مجال النفط والغاز

بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين في مجال النفط فقد احتلت مكانة بارزة ومهمة, وبدأ التعاون في هذا المجال بشكل واضح عام 1979 عندما وافقت ايران على تزويد تركيا بكميات من النفط الخام والمنتجات النفطية وبلغت قيمة الصادرات النفطية الايرانية لتركيا (175) مليون دولارللعام نفسه[1].

وفي عام 1980 عملت وزارة النفط الايرانية على تحديد معدل انتاج النفط بنحو (3) مليون برميل يومياً, إلا ان الخلافات التي ظهرت حول اسعار النفط والازمة المفتعلة مع الغرب وعلى وجه الخصوص مع الولايات المتحدة الامريكية فرضت على السلطات الايرانية تخفيض الانتاج الى (2) مليون برميل يومياً[2].

واثناء الحرب العراقية – الايرانية تطورت العلاقات بين تركيا وايران اكثر من قبل حيث احتلت ايران المرتبة الثانية بعد العراق في تصدير النفط الخام الى تركيا[3]. ففي عام 1980 جهزت ايران تركيا بمقدار (3) مليون طن من النفط الخام بمعدل (60,000) برميل يومياً[4].

وبعد ان شعرت ايران بالخسائر التي بدأت تواجهها نتيجة الحرب مع العراق والفوضى الاقتصادية التي عانت منها اخذت تتطلع نحو الدول النامية لايجاد

---

(1) فرحان, المصدر السابق, ص9.

(2) مجلة التقرير الشهري, المصدر السابق, ع3, ص79.

(3) معوض, تركيا والحرب العراقية - الايرانية, ص93.

(4) فرحان, المصدر السابق, ص9.

اسواق جديدة لشراء نفطها, وكان من بين الدول التي تعاقدت معها مـن اجـل تصـدير الـنفط الخام اليها هي تركيا[1].

ابرمت الحكومة التركية في عام 1981 اتفاقاً مع نظيرتها الايرانية يـقضي بشراء (70,000) برميل يومياً واشارت التقارير الاقتصادية الى ان استيرادات تركيا من النفط الخام الايـراني بلغـت (1,75) مليون طن في العام نفسه, وبلغت قيمته اكثر من (490,6) مليون دولار[2].

وفي عام 1982 وبعد زيـارة وفـد تـركي برئاسـة نائـب رئـيس الـوزراء توركـوت اوزال الى طهران  تم بحث العلاقات الاقتصادية بين البلدين حيث ناقش الطرفان مد انبوب الغاز الايـراني بتأمين حصة من النفط الخام للجانب الـتركي باسـعار تفضـيلية[3], وجـرى في هـذا اللقـاء اعـداد الدراسات الاولية لمشاريع ثلاثة, وهي:

1- المشروع الاول يتعلق بمد انبوب لنقل الغاز الطبيعـي مـن ايـران الى تركيـا ومنهـا الى اوربا.

2- المشروع الثاني يتعلق بمد انبوب لنقل النفط الخام من الاحواز في جنوب غرب ايـران الى مينائي الاسكندرونة او مرسين على البحر المتوسط في تركيا.

3- المشروع الثالث يتمثل في ربط خطوط انابيب الغاز الطبيعي الايراني بالشبكة التركيـة لسد حاجاتها المحلية[4].

وفي اذار من السنة نفسها تم التوقيع على اتفاقية ثنائيـة بـين تركيـا وايـران, تقرر بموجبها ان تقوم ايران بتزويد تركيا بما يـتراوح بـين (60,000) الى (100,000)

---

(1) مجلة التقرير الشهري, المصدر السابق, ع3, ص79.

(2) المصدر نفسه, ع3, ص79.

(3) ابراهيم, المصدر السابق, ص26.

(4) فرحان, المصدر السابق, ص10.

برميل من النفط الخام يومياً, وعدت هذه الاتفاقية من اكبر الاتفاقيات التي عقدتها ايـران مـع دولة خارجية[1].

وفي السنة نفسها اصبحت اتفاقيات المقايضة النمط المميز لعلاقات ايران التجاريـة, ومن جملة الاتفاقيات التي عقدتها ايران وعلى اساس المقايضة هي الاتفاقية المعقودة مـع تركيا والتي نصت في بعض بنودها على ما يلي: «**قيام الجانب التركي بشراء (4) ملايـين طـن من النفط الخام الايراني سنوياً خلال عام 1982 مقابل تجهيز ايران بكميـات مـن السـكر واللحوم والقمح والمواد الاولية والمكائن والمعدات الصناعية بما قيمته (600-900) مليون دولار**»[2].

اما في عام 1983 فقد حاولت تركيـا تـأمين احتياجاتهـا مـن خـلال الاتفاقيـات السنوية التي تضمنت شراء كميات كبيرة من النفط الخام الايراني خلال الزيارة التـي قام بهـا وزيـر الطاقـة الـتركي في عـام 1983 الى طهـران, ولكـن هـذه الزيـارة كانـت محدودة النجاح وخاصة فيما يتعلق بمشتريات تركيا النفطية فطمـوح الـوزير الـتركي كان التوصل الى اتفاق لشراء عدة ملايين من الاطنان من النفط الايـراني الخـام, لكـن ما حدث كان عكس طموح الوزير فلم يحصل الاعلى (500) الف طن سنوياً وبسـعر مرتفع[3].

وفي بداية عام 1984 ابرمت تركيا اتفاقية مع ايران حول شراء (6) ملايين طـن من الـنفط الخـام بسـعر (29) دولار للبرميـل الواحـد, وحسـب هـذه الاتفاقيـة تـم التوصل الى دفع ثمن النفط المستورد بالاقساط, وفي نهاية الشهر ايار من العام نفسه

---

(1) الناصري, السياسة الخارجية التركية, ص190.

(2) مجلة التقرير الشهري, المصدر السابق, ع3, ص79.

(3) لافي, المصدر السابق, ص35.

تم التوصل ايضاً الى اتفاقية مبدئية حول شراء (5) مليار $م^3$ من الغاز الطبيعي الايراني[1].

كما وقعت تركيا مع ايران بروتوكولاً في بداية عام 1985 والذي بموجبه تتلقى تركيا (6) مليون طن من النفط الخام والمنتجات النفطية في ايران في العام نفسه, كما ابرمت تركيا في كانون الثاني من العام نفسه بروتوكولاً اخر مع ايران نص على انشاء خطي انابيب للبترول والغاز الطبيعي يربطان تركيا بالحقول الايرانية[2].

وفي عام 1986 وعلى اثر انخفاض اسعار البترول في الاسواق العالمية[3], شرعت تركيا بأجراء مباحثات مع ايران للاتفاق على زيادة التبادل التجاري والاتفاق كذلك على اسعار جديدة للنفط الايراني المصدر الى تركيا[4].

وخلال زيارة اوزال عام 1986 الى ايران اجرى مباحثات مع المسؤولين الايرانيين طلب فيها من الحكومة الايرانية خفض اسعار النفط, لان سعر البرميل الواحد من النفط الايراني المصدر الى تركيا كان يفوق اسعار نفط الخليج, إلا ان طهران رفضت الاستجابة لمطالب انقرة مما دفع بتركيا الى خفض استيراداتها من النفط الايراني من (6) الى (4,1) مليون طن سنوياً ومن دون استشارة الايرانيين[5]. وقد دفع هذا الاجراء رئيس الغرفة التجارية الايرانية لان يعلن عن: «**انهم(الايرانيين) لن يقبلوا العلاقات التجارية مع تركيا بعد الحرب**»[6].وفي عام 1987 وقع البلدان اتفاقية حول الاسعار, ووقعا ايضاً اتفاقاً لانشاء خط انابيب النفط يربط الحقول الموجودة في جنوب ايران بميناء الاسكندرونة يبلغ

---

(1) فرحان, المصدر السابق, ص11.

(2) لافي, المصدر السابق, ص37.

(3) Gundogan, Op. Cit., p. 7.

(4) ابراهيم, المصدر السابق, ص28.

(5) لافي, المصدر السابق, ص36.

(6) Gundogan, Op. Cit., p. 7.

طولـه (1860) كـم منهـا (1020) كـم في الاراضي الايرانيـة و (840) كـم في الاراضي التركية[1].

وفي اطار محاولات ايران لتنويع سبل تصدير نفطها في ظل الهجمات الجوية العراقية التي كانت تشن على موانئ ومنشآت تصدير النفط عبر الخليج العربي, جرت في النصف الاول من عام 1988 مباحثات بين المسؤولين الايرانيين والاتراك بشأن مشروع مد انبوب لنقل النفط الايراني من الاحواز الى مصفاة دورت يول التركية[2].

ففي 26 اب 1988 قام وزير الخارجية الايراني بزيارة الى تركيا وفور وصوله ادلى بتصريح ذكر فيه ان زيارته الى تركيا تأتي في اطار علاقات الصداقة والاخوة بين البلدين واوضح ان الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين في الماضي نجحت في اكتشاف وبلورة محاولات التعاون المشترك بين البلدين[3].

وفي 27 اب 1988 تم التوقيع على اتفاقية تتعلق باقامة التعاون المشترك بين تركيا وايران في مجالات النفط والغاز الطبيعي, ووقع على الاتفاقية من الجانب التركي وزير الدولة (كاظم اوقساي) ومن جانب ايران وزير البترول الايراني (غلام اغا زادة), وفي تصريح ادلى به الوزير اوقساي خلال التوقيع على الاتفاقية قال بان تركيا ستستورد 6 ملايين طن من النفط الايراني خلال العام القادم, ويمكن زيادة ونقصان هذه الكمية بنسبة 15% وان سعرها سيكون حسب الاسعار الحالية للنفط.

وصرح الوزيران بان مجالات التعاون والاستثمارات بين البلدين هي:

---

(1) حسن, المصدر السابق, ص ص81-82.

(2) الناصري, التطورات المعاصرة ..., ص227.

(3) جريدة اضواء الانباء (التركية), العدد 35, اب 1988.

1- انشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة شرق الاناضول تعمل بالغاز الطبيعي.

2- انشاء محطة للطاقة في الاسكندرونة تعمل بالغاز الطبيعي الذي سيجلب من ايران.

3- نقل الغاز الطبيعي الايراني الى الدول الاوربية بواسطة الانابيب عبر الاراضي التركية[1].

وبعد ذلك انعقد في طهران اجتماع بين السفير التركي لدى ايران اقبل ووزير المالية الايراني محمود جواد ايرداني وبحضور الملحق التجاري التركي لدى ايران وتم خلاله بحث العلاقات الثنائية وسبل التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين الصديقين, وقال اقبل انه لم تظهر اي مشكلة كبيرة بين تركيا وجارتها ايران منذ قرون مؤكداً على ضرورة ارساء العلاقات الاقتصادية بينهما, واعلن عن رغبة تركيا في تحقيق مشاريع طويلة الاجل مع ايران مثل خط انابيب الغاز الطبيعي واقامة مؤسسات الطاقة والبتروكيمياويات.

اما وزير المالية الايراني محمود ايرداني فذكر من جانبه ان حجم التبادل التجاري لايران بعد الثورة الاسلامية, مع تركيا زاد 15 مرة نتيجة السياسة الجديدة المتبعة من جانب المسؤولين في طهران واعرب عن امله في ان تستورد تركيا منتوجات اخرى من ايران غير النفط الخام[2].

لقد استفادت تركيا كثيراً من الناحية الاقتصادية من الحرب العراقية – الايرانية واشتملت تلك الفوائد على المجالات الاتية:

1- نقل منتجات النفط من كل من العراق وايران الى شتى انحاء العالم.

---

(1) المصدر نفسه, العدد 36, ايلول 1988.

(2) جريدة اضواء الانباء (التركية), العدد 53, كانون الاول 1988.

2- نقل المواد الغذائية والسلع وبخاصة الاقمشة التركية المنشأ الى ايران والعراق.

3- نقل المعدات المصنوعة في تركيا الى كل من العراق وايران على الطرق البرية.

4- في ظل حالة الامن النسبي التي كانت سائدة في الحدود المشتركة بين ايران وتركيا والعراق راجت تجارة غير رسمية عن طريق التهريب, وقد شكل هذا ايضاً مصدراً اخر من العوائد المادية لتركيا خصوصاً من تجارة الاسلحة وقطع الغيار[1].

لذلك فإن موقف تركيا تمثل في عدم رغبتها في الاسراع في حل النزاع بين العراق وايران وانهاء الحرب بين الطرفين لاهداف ذاتية وسياسية, منها الحاجة لاضعاف اكبر قوتين منافستين لها في الشرق الاوسط[2]. والجدولان الاتيان يبينان حجم التبادل التجاري بين تركيا وايران.

وتجدر الاشارة الى ان حجم التبادل التجاري بين تركيا وايران بعد انتهاء الحرب العراقية-الايرانية انخفضت نسبيا عما كانت عليه في سنوات الحرب[3].

---

(1) الناصري, السياسة الخارجية التركية, ص194.

(2) المصدر نفسه, ص194.

(3) محمد هادي فلاح زادة, تركية, مؤسسة فرهنكي مطالعات وتحقيقات بين المللي ابرار معاصر تهران, (تهران, 1384) (2005), ص69.

**جدول رقم (1)[1] تطور التبادل التجاري بين ايران وتركيا عامي 1981-1988**

| الاعوام | الصادرات التركية الى ايران | | | الواردات التركية من ايران | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | اجمالي | القيمة | النسبة% | اجمالي | القيمة | النسبة% |
| 1981 | 4,702,9 | 233,7 | 4,9 | 8,933,4 | 514,2 | 5,7 |
| 1982 | 5,746,0 | 791,1 | 13,7 | 8,842,8 | 747,7 | 8,4 |
| 1983 | 5,727,7 | 1,087,7 | 19,0 | 9,235,1 | 1,122,1 | 13,2 |
| 1984 | 7,033,7 | 750,9 | 10,6 | 10,756,9 | 1,565,7 | 14,6 |
| 1985 | 7,958,1 | 1,078,9 | 13,6 | 11,343,5 | 1,264,7 | 11,1 |
| 1986 | 7,456,7 | 564,4 | 7,6 | 11,104,8 | 221,3 | 2,0 |
| 1987 | 10,190,0 | 439,7 | 4,3 | 14,164,7 | 947,6 | 6,7 |
| 1988 | 2,802,8 | 103,5 | 3,7 | 3,493,7 | 154,9 | 4,4 |

(1) معوض, تركيا والحرب العراقية - الايرانية, ص93. والقيمة بملايين الدولارات.

**جدول رقم (2) [1] قائمة المواد المصدرة من تركيا الى ايران**

| المواد | الملحقات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1- الاغذية | اللحوم والاسماك | منتجات الالبان | الحبوب | السكر, القهوة الشاي, الكاكاو, البهارات | الخضراوات والفواكه |
| 2- المواد الخام | المطاط الخام | الخشب والفلين | الياف النسيج ومخلفاته | السماد الخام | المنتجات المعدنية والمعادن المهذبة |
| 3- الوقود المعدني والشحوم | النفط | المنتجات النفطية | الغاز الطبيعي والمصنع | - | - |
| 4- الزيوت النباتية والحيوانية | الزيوت الحيوانية والسمن | السمن النباتي المهدرج والزيوت النباتية | المنتجات الزيتية والدهنية والحيوانية والنباتية | - | - |
| 5- الكيميائيات | الكيميائيات العضوية واللاعضوية | مواد الدباغة والاصباغ | المنتجات الطبية والصيدلانية | اللدائن | الكيمياويات |
| 6- البضائع المصنعة | الجلود | الصناعات المطاطية | الفلين والصناعات الخشبية | الورق والالواح الورقية | الحديد والفولاذ |
| 7- المكائن وحافلات النقل | المكائن ومولدات الطاقة | العربات (المقصورات) | الاتصالات | مكائن التشغيل المعدنية | المكائن الكهربائية |
| 8- ادوات مصنعة متنوعة | مواد البناء الجاهز | مواد الزينة والتجميل | ادوات التصوير | الحقائب | الاحذية |

(1) الطويل, المصدر السابق, ص ص14-22.

# الخاتمة

كان انهيار الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وقيام دولة تركيا الحديثة عام 1923 بمثابة بداية لمرحلة جديدة من العلاقات التركية الايرانية اتسمت ببذل المحاولات للتخفيف من حدة التوتر وعدم الاستقرار الذي كان سائداً بينهما سابقاً.

فقد حاول رضا شاه بهلوي بعد تسلّمه الحكم في ايران التقرب من الاتراك الكماليين لأقامة علاقات جديدة بين البلدين من شأنها طي صفحة الماضي وتضع أسساً للتعاون المشترك وأقامة حسن الجوار بين البلدين لتنتهي بذلك سلسلة طويلة من الحروب والنزاعات الحدودية التي شهدها تاريخ العلاقات بين البلدين.

وعلى الرغم من العلاقات الجيدة التي كانت كل من تركيا وأيران تطمح لأقامتها مع بعضهما من خلال المعاهدات الثنائية او المتعددة الاطراف إلا ان هذه المعاهدات بصورة عامة كانت دون المستوى المطلوب, ومع قيام الثوره الايرانية (الاسلامية) عام 1979 بدأ ظهور مشاكل جديدة في هذه العلاقات وخاصة السياسية.

وكان من اهم المشكلات هي رفع الشعارات التي تبناها آية الله خميني عند استلامه السلطه في ايران ومنها شعار (لاشرقية ولاغربية) بوصفه مبدا اساسيا يوضح فيه موقفه من النظام الدولي القائم أنذاك المتمثل بسيطرة الولايات المتحده الامريكية والاتحاد السوفييتي على العالم, وتشبيههما بالشيطان الاكبر والشيطان الاصغر كما تبنى آية الله خميني شعار تصدير الثورة ودعوته الى ايجاد نماذج اسلاميه للحكم في الدول الاسلامية بما يشبه النموذج الاسلامي في ايران.

وقد تبين من خلال معالجتنا لطبيعة العلاقات التركية الايرانية بعد قيام الثورة في ايران ان القلق انتاب السياسيين الاتراك ولاسيما ان الحكومه الايرانية تبنت شعار تصدير الثورة الى البلدان المجاورة وخوف تركيا من قيام ثورة مماثله للثورة الايرانية (الاسلامية) في تركيا من خلال الحركات الاسلامية الموجودة في تركيا خاصة وأن تركيا كانت تعيش في تلك الفترة اضطرابات داخلية لذلك كانت تركيا من اولى الدول التي اعترفت بالنظام الجديد في ايران.

أما موقف تركيا من أزمة رهائن السفاره الامريكية في ايران عام 1979 فقد كان ايجابيا حيث رفضت تركيا كل الضغوط الامريكية ومنعت الولايات المتحده من حقوق التزود بالوقود وعبور الاجواء التركية وأستخدام قواعدها خلال هذه الازمة, كما رفضت فرض العقوبات على ايران نتيجة هذه الازمة, علماً ان تركيا قد ادانت عملية احتجاز الرهائن الامريكيين.

جاء انقلاب 1980 نتيجة التطورات السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها تركيا خلال عقد السبعينات من القرن العشرين حيث كان موقف ايران من الانقلاب سلبيا وحملت طهران مسؤولية الانقلاب لأناس موالين للولايات المتحده الامريكية وأعربت عن عدم ترحيبها بالنظام الجديد في تركيا حيث استخدمت مصطلح الجمهورية العسكرية بدلاً من الجمهورية التركية ونتيجة لذلك الموقف قامت الحكومة التركية الجديدة بتقديم الدعم لجماعات المعارضة الايرانية لمحاربة النظام الاسلامي وزاد ذلك من التوتر وتبادل الاتهامات بين البلدين, لكن هذا التوتر خف بين البلدين نتيجة قيام الحرب العراقية – الايرانية وأنشغال ايران بهذه الحرب حيث انتهجت تركيا موقفاً حياديا من هذه الحرب أستنادا للشعار الذي رفعه مصطفى كمال اتاتورك (**سلامُ في الداخل, سلامُ في الخارج**) وقد اكتسبت سياسة تركيا الخارجيه اسسها وفقاً لهذا المبدأ, وحرص القاده الاتراك على انتهاج سياسة الحياد في النزاعات الدولية وعدم التدخل في شؤون الاخرين وحل المشاكل بالطرق السلمية.

وبذلك يمكن تقويم الموقف التركي مـن الحـرب العراقيـة – الايرانيـة انـه موقـف جسـد مصلحة تركيا ومنفعتها على الرغم مما كانت تمتلكه من مزايا تتيح لها امكانية استخدام موقعها لغرض انهاء الحرب بين البلدين.

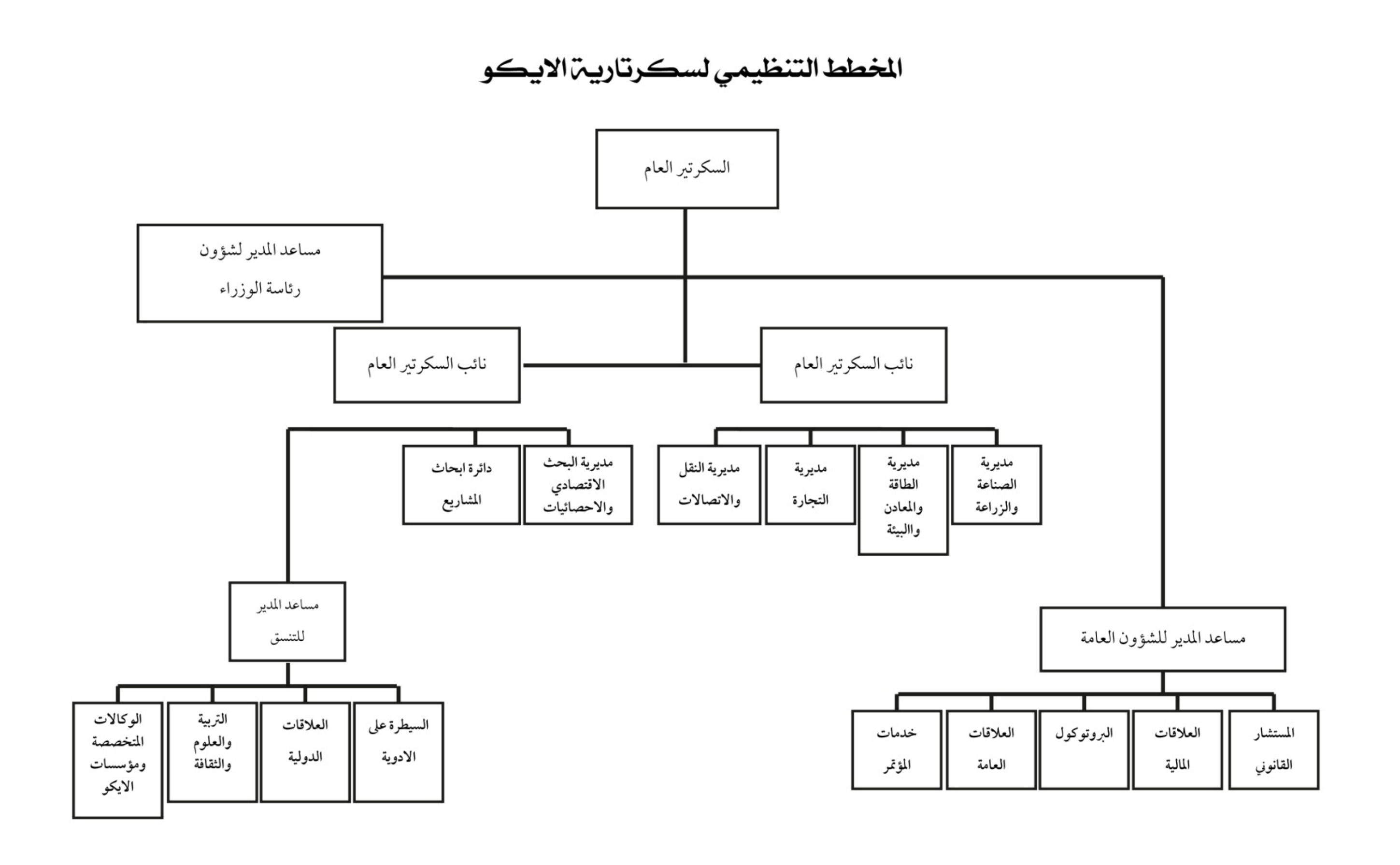
أما بالنسبة لموقف ايران وتركيا من القضيه الكردية فـأن البلـدين قـد عمـلا عـلى اقامـة علاقات تعاون لقمع الحركات الكردية المسلحة في تركيا ولم تستغل ايران ورقة الاكراد ضد تركيـا لأنهما كانا مرتبطين بعدد من الاتفاقيات والمعاهـدات (ميثـاق سـعد آبـاد 1937, حلـف بغـداد 1955) أما بعد قيام الثوره الايرانية عام 1979 عمدت ايران الى دعم اكـراد تركيـا وأسـتخدامهم كورقة ضغط على تركيا بغية استغلالهم فيما يسـمى بتصـدير الثـوره مـن خـلال دعمهـا لحـزب اللـه بالاضافة الى دعمها لحـزب العـمال الكردسـتاني (P.K.K) والسـماح لـه بأسـتخدام أراضـيها للتسلل الى تركيا حيث قامت ايران بأنشاء قواعد لحزب العمال شـبيهة بقاعـدة وادي البقـاع في لبنان لتدريب عناصر حزب العمال وكذلك قامـت ايـران بتزويـد الحـزب بالسـلاح والعتـاد كـما شهدت الفترة التي اعقبت نهايـة الحـرب العراقيـة – الايرانيـة 1988 حـوادث أدت الى تـأزم في العلاقات التركية – الايرانية منها تشبيه رئيس جمهوريـة تركيـا كنعـان أيفـرين بسـلمان رشـدي صاحب كتاب الايات الشيطانية وكذلك عدم تنكيس العلـم في السـفاره الايرانيـة بتركيـا بمناسـبة الذكرى الخمسين لوفاة أتاتورك وبعد هـذا التـأزم حـدث انفـراج وتحسـن في العلاقـات التركيـة الايرانية خاصة بعد وفاة آيـة اللــه الخمينـي عـام 1989 ومجـيء هاشـمي رفسـنجاني للحكـم وهورئيس عملي وواقعي عمل على تعديل الدستور الايراني وأبعـاد الاسـلاميين الراديكـاليين عـن المراكز المهمة في الدولة حيث كان هذا بمثابة الحافز لتحسين العلاقات وتطورها.

أما فيما يخص العلاقات التجارية بين البلدين فأنه بعـد قيـام الثـوره الايرانيـة عام 1979 شهدت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تطوراً ملحوظاً خاصة بعـد قيـام الحرب العراقيـة الايرانيـة حيـث شـكلت هـذه الحـرب عامـل دفـع قـوي في زيـادة

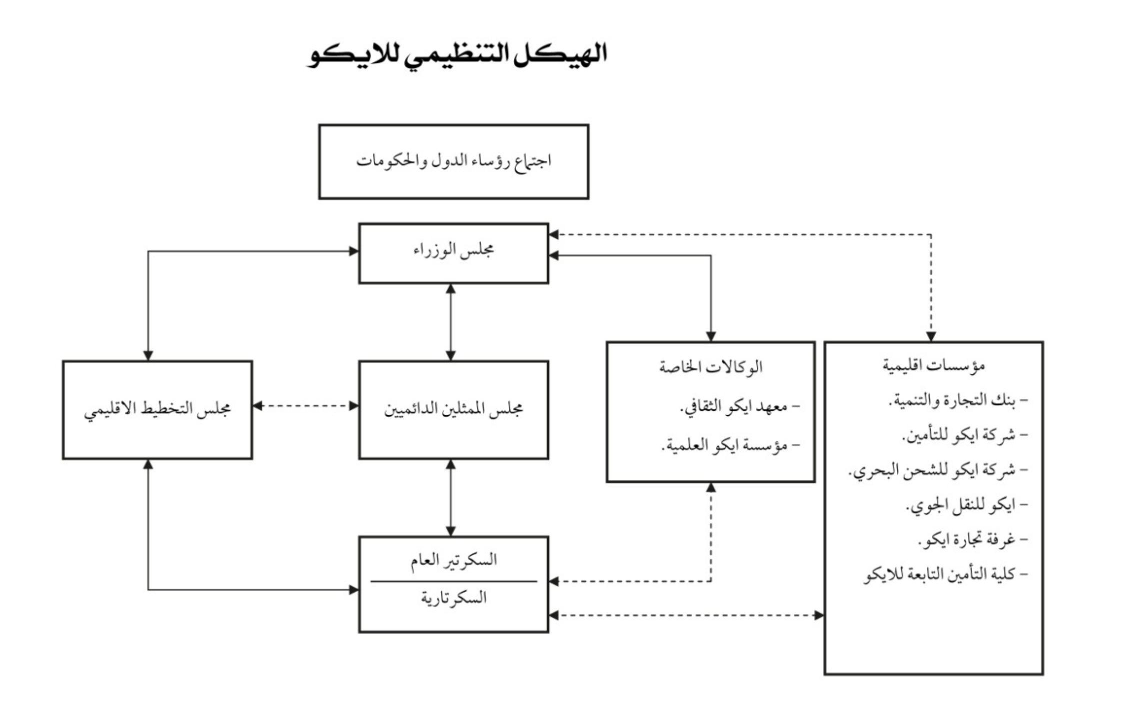
العلاقات التجاريه وتم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي بين تركيا وأيران عام 1980 وأستمر هذا التعاون ووصل ذروته عام 1985 بتأسيس منظمه اقتصادية بأسم (ECO) والتي كان من ابرز اهدافها تحسين الظروف الاقتصادية للدول الاعضاء وأتخاذ التدابير اللازمة لأزالة العقبات التجارية بين هذه الدول والعمل على زيادة التجارة الاقليمية والعالمية وكان انتهاء الحرب العراقية الايرانية عام 1988 السبب المباشر في تراجع حجم التبادل التجاري بين ايران وتركيا.

# مـلاحــق

# المخطط التنظيمي لسكرتارية الايكو



## الهيكل التنظيمي للايكو




يمثل العلاقة الاستشارية

يمثل الترتيب الهرمي بين اجهزة المنظمة

## بنود اتفاقية ايكو 1985

**EK 21**

**EKONOMİK İŞBİRLİĞİ ÖRGÜTÜ ANDLAŞMASI**

(Treaty on Economic Cooperation Organization -ECO)

Tahran, 29 Ocak 1985

TANIMLAR

**Madde 1**: Bu Adnlaşmanın hükümleri tersini gerektirmedikçe:

1. "Üye Devlet" İran İslâm Cumhuriyeti, Pakistan İslâm Cumhuriyeti ve Türkiye Cumhuriyeti anlamına gelir.

2. "Üye Hükümetler" İran İslâm Cumhuriyeti Hükümeti, Pakistan İslâm Cumhuriyeti Hükümeti ve Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti anlamına gelir.

3."Bölge" İran İslâm Cumhuriyeti, Pakistan İslâm Cumhuriyeti ve Türkiye Cumhuriyeti ülkeleri anlamına gelir.

4."Ekonomik İşbirliği Örgütü" (ECO) bu andlaşma ile tanımlanan Örgüt demektir.

"Yüksek Konsey", İran İslâm Cumhuriyeti Dışişleri Bakanı Uluslararası ve Ekonomik İşler Yardımcısı, Pakistan İslâm Cumhuriyeti Federal Hükümeti Dışişleri Bakanı ve Türkiye Cumhuriyeti Dışişleri Bakan Yardımcısı ya da üye hükümetlerce atanabilecek olan eşit düzeydeki başkaca temsilcilerden oluşan Konsey anlamına gelir.

"Plânlama Konseyi" Üye Devletlerin Plânlama örgütleri ya da Ekonomi Bakanlığı bakan yardımcıları ya da bunlara eş düzeydeki makamların temsilcilerinden oluşur.

"Genel Sekreter"den ECO'nun Genel Sekreteri anlaşılır.

"Sekreterlik"den ECO'nun Sekreterliği anlaşılır.

"Andlaşma"dan Üye Hükümetlerce bağıtlanan bu andlaşma anlaşılır.

## İŞBİRLİĞİNİN İLKE VE TEMELLERİ

**Madde 2:** Bu Andlaşma ile Üye Devletler, aralarında ekonomik, teknik ve kültürel işbirliği yapılmasını amaçlayan bir örgüt olarak Ekonomik İşbirliği Örgütünü (ECO) kurmaktadır. Bu amaç doğrultusunda aşağıdaki ilkeleri kabul ederler:

a. Üye ülkeler arasında, birbirinin pazarına serbestçe girerek ticareti genişletmek,

b. Her Üye Devlette halkın yaşam düzeyinin sürekli biçimde yükseltilmesini gerçekleştirmek üzere, büyümeyi sürdürmenin koşullarını geliştirmek,

c. Üye Devletler halklarını birbirine bağlayan kültür yakınlığını, moral ve kardeşlik bağlarını, düşünce ve eylem olarak, sosyal ve kültürel kanallardan güçlendirmek,

**d.** Uluslararası forumlarda ortak bir yaklaşım oluşturarak, dünya ticaretinin genişlemesine katkıda bulunmak ve gelişmekte olan ülkelerin ticaretine ters etki yapıcı dürüst olmayan ticaret politikalarını ortadan kaldırmaya çaba göstermek.

**Madde 3:** Üye Devletler Bölge içinde gümrük tarifeleri ve tarife dışı engelleri on yıllık bir dönemde ortadan kaldırmak düşüncesiyle, onları yavaş yavaş azaltarak bir ECO Serbest Ticaret Bölgesi kurmak üzere, normal ve makul koruyucu önlemlerle birlikte, gerekli çarelere başvururlar. Üye Devletler bu Andlaşmanın yanısıra, ECO Serbest Ticaret Bölgesine ilişkin düzenlemeleri benimseyen bir protokol bağıtlarlar.

**Madde 4:** ECO içinde sınai işbirliği, üye devletlerin pazarlarına göre ortak işletmeler (joint ventures) ve sanayi ürünlerinin çeşitli parçalarının üretiminde sanayiler arasında işbirliği yolundan ve uzmanlığı göz önünde tutarak yürütülür.

Üye Hükümetler, Bölgede ortak işletmeler ürünlerinin geniş biçimde akışını sağlamak üzere, etkin önlemler alırlar.

İleride kurulacak ortak işletmeler, Üye Devletlerce sonradan bunlara eklenecek olanlarla birlikte, aşağıdaki ilkelere dayandırılacaktır:

a. Ortak sanayi işletmelerinin kuruluşunda, özellikle üçlü temele dayanan, ekonomik durumları sağlıklı sanayiiler özendirilecektir.

b. ECO ortak kuruluşları, ulusal sanayilere tanınanların benzeri sergi ayrıcalığına sahip kılınacaktır.

Ticaret ve sanayide böyle bir bütünleştirici yaklaşım oluşturmakla, sanayi mallarının üretiminde ve alışverişinde birbirini tamamlayıcılık gerçekleştirilmiş olacaktır.

**Madde 5:** Bu Andlaşmanın hedeflerine yardımcı olacak projeleri harekete geçirmek, desteklemek ve onlara kredi sağlamak için, ilgili devletlerin yasaları olanaklı kıldığı ölçüde, özel sektörün katılmasıyla, bir ECO Yatırım ve Kalkınma Bankası kurulacaktır.

**Madde 6:** Bütünleşmiş bir ECO Reassürans varlığı (Pool) en kısa bir zamanda ECO Reassürans ortaklığına dönüştürülecektir.

**Madde 7:** Üye Devletler, aralarında turizmi geliştirmeye elverişli önlemleri alacaklar ve bölgedeki uluslararası turizmi özendirmek için, olabildiğince, ortak eyleme geçecektir. Üye Devletler, bölgede genel olarak turizmi ve özellikle grup turizmini özendirici parasal düzenlemeleri ve gezi formalitelerini kolaylaştıracaklardır.

**Madde 8**: Üye Devletler, bölgede posta, telefon, telgraf ve teleks servislerinin düzgün biçimde işlemesine yararlı gerekli tüm önlemleri alacaklardır.

**Madde 9**: Üye Devletler bölgede düzgün bir taşımacılık sistemine yararlı düzeni kuracaklar ve bu devletleri birbirine bağlayan otoyolları ve demiryollarının yapılması, tamamlanması ve daha iyi duruma getirilmesine öncelik vereceklerdir.

**Madde 10:** Üye Devletler, aralarındaki deniz taşımacılığını gerekli biçimde sağlamak üzere tüm uygun önlemleri alacaklardır. Bu amaçla, Üye Devletler en kısa zamanda bir ECO Denizcilik Kumpanyası kuracaklardır.

Madde 11: Üye Devletler, bölgede uçak yolculuğu ve kargo taşımacılığını kolaylaştırmak ve geliştirmek düşüncesiyle, ulusal havayolları arasında daha yakın bir işbirliği kuracaklardır.

Madde 12: Üye Devletler, birbirlerine çeşitli alanlarda teknik yardım ve bilgi aktarımı (Expertise) sağlayacaktır. Bu amaçla Üye Devletler'in gereksinimlerini karşılamaya yararlı bir ECO Teknik İşbirliği Programı ortaya konulacaktır.

Madde 13: Üye Devletler, genişleyen teknik personel gereksinimlerini karşılamak düşüncesiyle, zaman zaman ve üçlü bir temele dayalı olarak öğretim ve eğitim sağlayıcı kurumlar kuracaklardır.

Madde 14: Üye Devletlerde yüksek nitelikli, bilimsel ve teknik insan gücü kaynağı yaratmak ve bilim ve araştırma kurumlarını güçlendirmek düşüncesiyle, merkezi İslâmabad'da olmak üzere bir ECO Bilim Vakfı kurulacaktır.

**Madde 15:** Üye Devletler'in gençleri arasında kültür değişimi, dostluk ve geniş temasları desteklemek üzere bir ECO Gençlik Vakfı kurulacaktır.

**Madde 16:** Üye Devletler, aralarındaki kültürel işbirliğini geliştirmeye gerekli tüm önlemleri alırlar. Böyle bir işbirliği, her şeyden önce bölge halkları arasında iyi niyet ve uyumu destekleme ve ortak kültür mirası konusunda toplum bilincini yaratma hedefini güdecektir.

**Madde 17:** Üye Devletler, halkları arasında haberleşmeyi yaymak ve daha geniş temas ve anlayış yaratmak üzere, onların haber ajansları aralarında sıkı işbirliği kuracaklardır.

**Madde 18:** Bu andlaşmanın kapsamı, üye devletlerin birlikte kararıyla, başkaca işbirliği alanlarına da yayılacaktır.

## İZLENECEK POLİTİKALAR

**Madde 19:** Üye Devletler, bu andlaşmanın amaç ve hedeflerinin yerine getirilmesi için gerekli tüm önlem ve politikaları benimseyeceklerdir.

**Madde 20:** Üye Devletler, işbirliği alanlarını belirlemek ve ECO işbirliğine uzun süreli bir yön kazandırmak düşüncesiyle, kalkınma plânlarının tanımında üçlü elbirliği yapılanmasına özen göstereceklerdir.

**Madde 21:** Üç üye devletin plânlama, mali ve gerektiğinde başkaca yetkili makamları, ECO'nun amaç ve hedeflerine varmasını kolaylaştırmak düşüncesiyle, aralarında yakın temas kuracaklardır.

**Madde 22:** Üye Devletler, uluslararası toplantılarda bir arada, daha hakça bir dünya ekonomi düzeni için ticaret engelleri ve öbür sınırlamaların kaldırılmasına etkin bir katkıda bulunmaya çalışacaklardır.

## ECO'NUN ORGANLARI

**Madde 23:** Ekonomik İşbirliği Örgütüne (ECO) verilen görevler şu organlarca yerine getirilecektir:

Konsey:

Yüksek Konsey (High Council)

Yardımcılar Konseyi (Council of Deputies)

2. Plânlama Konseyi (Planning Council)
3. Teknik Komiteler
4. Sekreterlik ve
5. Uzmanlık Kurumları (Specialised Agencies)

Bu organlardan her biri bu andlaşma ile kendilerine verilen yetkiler çerçevesinde hareket edecektir.

**Madde 24:** Yüksek Konsey, ECO'nun politika belirleyen ve karar alan baş organdır. Yüksek Konsey, İran İslâm Cumhuriyeti Dışişleri

Bakanının Uluslararası ve Ekonomik İşler Yardımcısı, Pakistan İslâm Cumhuriyeti Federal Hükümeti Dışişleri Bakanı ve Türkiye Cumhuriyeti Dışişleri Bakanı Müsteşarı ya da hükümetlere aynı düzeyde atanabilecek temsilcilerden oluşur ve sıra ile üye devletlerin birinde yılda en az bir kez toplanır. Yüksek Konsey içtüzüğünü kendisi saptar.

**Madde 25**: Yardımcılar Konseyi, İran, Pakistan ve Türkiye Dışişleri Bakanlıklarının Genel Müdürlerinden oluşur. Bu, Yüksek Konseyin toplantı yaptığı zamanların dışında, sürekli bir organdır. Yardımcılar Konseyi politikaları yürütmede, Üye Devletlerce karar alınmasını gerektiren konuların belirlenmesinde ve Yüksek Konseyin kararının uygulanmasına ilişkin gerekli adımların atılmasında Yüksek Konseye karşı sorumludur ve onun adına hareket eder. Yardımcılar Konseyinin Başkanlığı, Üye Devletlerin alfabe sırasına göre, Yüksek Konseyce onaylanmış içtüzüğüne uygun biçimde her yıl sıra ile yapılır.

**Madde 26:** Plânlama Konseyi, Üye Devletlerin plânlama örgütleri ya da Ekonomi Bakanlıkları Müsteşarlarından ya da benzeri başkaca makamlar tarafından atanan temsilcilerden oluşur ve örgütün merkezinde yılda en az bir kez toplanır. Plânlama Konseyi, örgütün hedeflerinin gerçekleştirilmesi için eylem programlarını görüşüp hazırlar ve bunları, eski programları gözden geçiren ve elde edilen sonuçları değerlendiren bir raporla birlikte, Yüksek Konseyin onayına sunar.

Plânlama Konseyi her yıl, bölgedeki ekonomik gidişi irdeleyen bir Ekonomik Rapor hazırlar.

**Madde 27**: Belirli konular üzerinde çeşitli Komiteler olacaktır. Komitelerin raporları Plânlama Konseyine sunulur. Plânlama Konseyi bu raporları incelemek üzere Yüksek konseye iletir.

Şimdilik aşağıdaki alanlara Komiteler kurulacaktır:

a. Ekonomik ve Altyapı İşbirliği Komitesi.

b. Teknik ve Sınai İşbirliği Komitesi.

c. Tarımsal İşbirliği Komitesi.

d. Eğitim ve Bilim İşbirliği Komitesi.

Komitelerin sayısı ve çalışma konuları Yüksek Konseyce zaman zaman değiştirilebilir.

**Madde 28:** Genel Sekreter, Sekreterliğin her bakımdan başıdır ve Yüksek Konseyce atanır. Genel Sekreter makamı Üye Devletler arasında, alfabe sırasına göre, dört yıl için sıra ile üstlenilir.

ECO'nun tüm uzmanlık kurumları ve ajansları Genel Sekreterin doğrudan sorumluluğu altındadır.

**Madde 29:** ECO Sekreterliğin merkezi Tahran'dadır. Sekreterliğin, kendi harcamaları ve servislerini karşılayan bir merkez bütçesi vardır. Bu bütçeye üç üye devlet eşit katkılarda bulunur. Sekreterliğin tüm personeli sekreterliğin merkez bütçesinden ücret ve ödenek alan uluslararası tam görevli kişiler sayılır. Bu görevlilerin atanmasında hak gözetirliğe dayalı olarak coğrafi dağıtım ilkesine uyulur. Üye Devletler sekreterlik personeli için bu andlaşmaya eklenecek bir statü andlaşması imzalarlar.

Sekreterliğin görevleri şunlardır:

1.Üye Devletlere sunulmak üzere çalışma programlarına girişmek ve bunları hazırlamak,

2.Yüksek Konseyin kararlarının uygulanmasındaki ilerlemeyi izleyerek, Örgütü ilgilendiren başkaca konular için, Üye Hükümetlerle uygun yollardan teması sürdürmek,

3. ECO'ya ilişkin tüm konular "clearing odası" gibi hareket etmek,

4. ECO'nun çalışmaları için bir enformasyon ajansı gibi davranmak.

5 .ECO'nun çalışmaları üzerinde, gerektiğinde, Yüksek Konseye sunulmak üzere, her yıl özet bir rapor hazırlamak,

6. ECO'nun tüm kurumları ve uzmanlık ajansları yakın teması sürdürmek,

7. ECO'nunkine benzer amaç ve hedefler güden başkaca uluslararası ve bölgesel örgütlerle bağlantı sağlamak,

8. Sekreterlik ve dokümantasyon hizmetlerini yerine getirmek ve Konseylerine Komitelerin ve ECO'nun öbür organlarının raporları ve bildirilerini hazırlamak,

9. ECO'nun belgelerini, incelemelerini ve raporlarını saklama görevini yapmak,

10. Yüksek Konseyce kendisine verilebilecek başkaca görevleri yerine getirmek.

**Madde 30:** Belirli işbirliği alanları için uzmanlık ajansları ve kurumları olacaktır. Şimdilik şu ajans ve kurumlar kurulacaktır:

ECO Ticaret ve Sanayi Odası (Tahran),

ECO Sigorta Merkezi (Karaçi),

ECO Reassürans Ortak Fonu (Istanbul).

Bu ajansların sayısı, niteliği ve çalışma alanları Yüksek Konseyce zaman zaman değiştirilebilir.

Tüm uzmanlık ajansları:

1.Çalışmalar konusunda Genel Sekretere yıllık rapor sunarlar.

2. İzlenecek politikayla ilgili her türlü kararlar için Genel Sekreterin önceden iznini isterler.

3. Üye Hükümetlerle Sekreterlik kanalıyla yazışma yaparlar.

## PARASAL HÜKÜMLER

**Madde 31:** Sekreterliğin, Yüksek Konseyce onaylanacak ve onun daha önce onaylamış olduğu parasal düzenlemeler uyarınca yürütülecek bir merkez bütçesi olacaktır. Bu bütçeye Üye Hükümetler eşit oranda katkıda bulunacaktır. Genel Sekreter bu bütçenin gelir ve giderleri üzerinde her yıl Yüksek Konseye bir rapor sunacaktır.

## GENEL HÜKÜMLER

**Madde 32:** Tüm kararlar oybirliği ile alınır.

**Madde 33**: Ekonomik İşbirliği Örgütü tüzel kişiliğe sahiptir.

**Madde 34**: Örgütün resmi dili İngilizce'dir.

**Madde 35**: Örgüt uluslararası örgütler ve başkaca bölgesel gruplarla yakın işbirliği kurabilir. Bu işbirliğinin niteliği ve genişliği Yüksek Konseyce belirlenir.

**Madde 36**: Herhangi bir devlet Örgüte üye olmak üzere başvuruda bulunabilir.

Böyle bir devlet, başvurusunu Genel Sekreter aracılığıyla Yüksek Konseye yapar. Yüksek Konsey yeni üyenin kabulü konusunda oybirliği ile karar verir. Kabûl koşulları dolayısıyla bu Andlaşmada yapılması gerekecek değişiklikler Üye Devletler ile başvuruda bulunan Devlet arasında bir anlaşma konusu olur. Böyle bir anlaşma, her birinin anayasa kuralları ve uygulama yöntemleri uyarınca tüm Üye Devletlerin onayına sunulur.

**Madde 37**: Herhangi bir Üye Devlet, bu andlaşmanın gözden geçirilmesi ve onda değişiklikler yapılması için Yüksek Konseye önerilerde bulunabilir.

Yüksek Konseyin onayına bağlı olmak üzere kesinleşen revizyon ve değişiklikler Üye Devletlerce, her birinin anayasa kural ve uygulama yöntemleri uyarınca, onaylanmasından sonra yürürlüğe girer.

## SON HÜKÜMLER

**Madde 38:** Bu antlaşmada, Üye Devletlerin anayasa kuralları ve uygulama yöntemleri uyarınca onaylanacak ve onay belgeleri saklanmak üzere İran İslâm Cumhuriyetine sunulacaktır. İran İslâm Cumhuriyeti de antlaşmanın aslına uygunluğu onaylanmış birer örneğini Üye Devletlere ve Sekreterliğe iletecektir.

Antlaşma son onay belgesinin İran İslâm Cumhuriyeti'ne sunduğu yürürlüğe girecektir.

Bu antlaşma, İngilizce üç örnek olarak yapılmış olup her üç metin eşit düzeyde geçerlidir.

| Türkiye Cumhuriyeti | Pakistan İslâm Cumhuriyeti |
| --- | --- |
| Dışişleri Bakanlığı | Dışişleri Bakanlığı Bakan Yrd. |
| Necdet Tezel | Niaz A. Naik |

İran İslâm Cumhuriyeti
Uluslararası ve Ekonomik İşler
Dışişleri Bakan Yrd.
Hossein Kazempour

(1) Saray , A . E . G , ss . 325 – 334 ; Turk – Iran iliskilernin , ss, 175 – 182

# المصادر


**أولاً: الوثائق**

**1- الوثائق غير المنشورة:**

**أ- ملفات البلاط الملكي محفوظة في دار الكتب والوثائق (بغداد).**

1. ملفات البلاط الملكي, رقم الملفة 154, 6شباط 1932.
2. ملفات البلاط الملكي, رقم الملفة 559, 20حزيران 1932.
3. ملفات البلاط الملكي, رقم الملفة س / 35/3, 5 تشرين الثاني 1950.
4. ملفات البلاط الملكي, رقم الملفة 472/1/2, 9 تموز 1956.
5. ملفات البلاط الملكي, رقم الملفة 473/1/2, 19تموز 1956.

**ب- أرشيف مركز الدراسات ألإقليمية– جامعة الموصل:**

1. تقرير السفارة العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في أيلول 1989.
2. تقرير السفارة العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في تشرين الأول 1989 .

**2- الوثائق المنشورة:**

1. الدار العربية للوثائق, ملف العالم العربي (الوثائق المنشورة), رقم 1845, 18 آذار 1981.
2. الدار العربية للوثائق, ملف العالم العربي (الوثائق المنشورة), رقم 10/ 1301, 1982.
3. الدار العربية للوثائق, ملف العالم العربي (الوثائق المنشورة), رقم 3/ 1306, 1982.
4. وزارة الخارجية العراقية, أللجنة ألاستشارية النزاع العراقي – ألإيراني, ملف وثائقي, كانون الثاني 1981.
5. تدخلات أمريكا في البلدان ألإسلامية: تركيا , من سلسلة وثائق وكر الجاسوسية, 41, منشورات الوكالة العالمية, (بيروت, 1991).
6. المحادثات السرية بين P.K.K حزب العمال الكردستاني والدولة التركية, ط1, دار الشموس للطباعة و النشر, (دمشق, 2000).

**ثانياً: المذكرات الشخصية**

1. شوكت, ناجي :
   سيرة وذكريات ثمانين عاما, ط 2, دار النفيس, ( بيروت, 1975 ).

2. مذكرات سايروس فانس:

خيارات صعبة, المركز العربي للمعلومات, (بيروت, 1984 ).

**ثالثاً: الأطاريح والرسائل الجامعية**

**1- أطاريح الدكتوراه:**

1- احمد, لقمان عمر محمود :

العلاقات التركية- الامريكية1975 - 1991 , أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب , ( جامعة الموصل, 2004 ) .

2- الجبوري , سعد عبد العزيز مسلط :

التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1983 - 1991 دراسة تاريخية, أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية, ( جامعة الموصل , 2007 ) .

3- ألجليلي , طلال يونس :

التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية1945 - 1983 , اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية, ( جامعة الموصل , 1999 ) .

4- الطائي , نوال عبد الجبار سلطان :

التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960 - 1980 , اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية, ( جامعة الموصل, 2002).

5- العبيدي , حسيب عارف :

دور العراق بعد الحرب العراقية – الايرانية دراسة مستقبلية للتراتيب الاقليمية, اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية, (جامعة بغداد , 1991) .

6- العبيدي , مهدية صالح حسن :

الحركة الاسلامية في تركيا , اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية, (جامعة بغداد, 1998) .

7- العزاوي , وصال نجيب عارف :

القضية الكردية في تركيا – دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها و حتى عام 1993 , اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية, (جامعة بغداد , 1994) .

8- محمد , فوزية صابر :

التطورات السياسية الداخلية في ايران 1951 - 1963 , اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب , ( جامعة بغداد , 1993 ) .

9- الناصري , خليل ابراهيم محمود العبد :

السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة من 1945 - 1991 , اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية, ( جامعة بغداد , 1995 ) .

10- يحيى , زياد عزيز حميد :

العلاقات التركية- السوفيتية1952 - 1990 , اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية, ( جامعة الموصل , 2001 ) .

**2- رسائل الماجستير:**

1- احمد , إبراهيم خليل :

ولاية الموصل – دراسة في تطوراتها السياسية1908 - 1922 , رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب , ( جامعة بغداد , 1975 ) .

2- احمد , احمد عبد الباقي :

الدور السياسي للقوميات في تركيا الاكراد ((دراسة حاله)) , رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية,( جامعة المستنصرية, 1989) .

3- بهنان , حنا عزو :

التطورات السياسية في تركيا 1919 - 1923 , رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب , ( جامعة بغداد , 1989 ) .

4- الجليلي , طلال يونس احمد :

التجربة البرلمانية في تركيا 1971 - 1980, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية, ( جامعة بغداد , 1988 ) .

5- حسن , حسن خليل :

الزامية قرارات مجلس الامن في النزاع العراقي - الايراني , رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية, (جامعة المستنصرية, 1988).

6- سليمان , عبد الهادي كريم :

ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب , ( جامعة بغداد , 1983 ) .

7- السويداني , حامد محمد طه احمد :

العلاقات العراقية - التركية1980 - 1990 , رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية, ( جامعة الموصل , 2003 ) .

8- عبد الرحمن , محمد كامل محمد :
سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه1921 - 1941 , رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب , (جامعة بغداد , 1986 ) .
9- العبيدي , محسن حمزة حسن :
التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946 - 1960 , رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب , ( جامعة الموصل , 1989 ) .
10- العزاوي , وصال نجيب عارف :
المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي 1960 - 1980 , رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مركز دراسات العام الثالث, (جامعة المستنصرية, 1988 ) .
11- القرة غولي , ميثاق خير الله جلود :
العلاقات الخليجية- التركية1973 - 1990, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية, ( جامعة الموصل , 2006 ) .
12- الكواز , محمد سالم احمد :
النفط و العلاقات البريطانية- الايرانية1948 - 1954 , رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب , ( جامعة الموصل , 2003 ) .
13- المعماري , عبدشاطر عبد الرحمن :
سياسة تركيا الاقليمية بين الحربين العالميتين , رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب , ( جامعة الموصل,1995 ) .
14- ملا ياس , عبد الصمد ناجي :
الدبلوماسية العراقية في الامم المتحدة بشأن النزاع العراقي - الايراني , رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية,( جامعة المستنصرية, 1988 ) .

**رابعاً: الكتب**

**أ. الكتب الانكليزية:**

1. Acompass peace:
A future for the Middle East, (New York, 1982) .
2- Aras, Bülent :
Turkey and the Greater Middle East, Tasam publication, (Istanbul, 2004).
3.____ :
Turkey's Relation, with Iran in the Past Cold War Era, (U.S.A, 2003).
4. Bal,Idris :
Instability in the Middle East , Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Era ( U.S.A , 2004 ).

5. Barkey , Henri :
Iran and Turkey confrontation power rivalries in the New Eura sia (New York, N.D).
6. Bozdagioglu, Yücel:
Turkish Foreign Policy and Turkish identity, (New York, N.D).
7. Carley, Patricia:
Turkey's Role in the Middle East, United States, Institute of peace.(N.P,N.D)
8. Howard, Douglas:
The History of Turkey green wood press, west port Connecticut, (London, 2001).
9.Imset ,G. Ismat:
The P.K.K Areport on Seperatest Violence in Turkey 1973-1992, Turkish daily news publications, (Ankara, 1992) .
10. Jamew , s :
Middle East Defense Anew Apprach , (N.D ) .
11. Kamali , Farideh Koohi :
The Poltical Development of the Kurds in Iran ,pastoral Nationalism, (New York ,2003) .
12 . Kirk :
Ashort History of the Middle East , (London , 1957 ).
13. Lewis , Bernard :
The Emergence of Modern Turkey , Oxford University press, (London , 1966 ) .
14. Mango, Andrew :
Ataturk , gohn murray , (London, 2002)
15. Macfie , A . L:
Ataturk , (London and New York ,1998 ) .
16. Magnus , Raiph:
Documnts on the Middle East , (Washington , 1969 ) .
17. Navli , Nilufer :
Turkish – Iranian relation from the Islamic Revolution, cooperation or copetition in the Islamic World, (N.P, 1993).
18. O`Balance , Edgar :
The Turkish Struggle 1920 – 1994 , (London, 1996).
19. Olson , Robert:
Turkey's Relation with Iran, Syria, Israel and Russia 1992 – 2000, mazda publishers, (California, 2000).
20.______ :
Turkey – Iran Relations, 1979 – 2004, Revolution, Ideology, war, coups and geopolitics, mazda Publishers, (California, 2004).
21. Rodreic :
Division Turkey ,(New Jersey , 1968 ).
22. The Islamic Revolution in the Iran, (N.P, N.D).
23.Upton , Joseph :
The History of Modern Iran, (Harvard , 1961).

24. Wilber, Donald:

Iran: Past and Present, Princeton University press, (New Jersey, 1976).

25. Yilmaz, Hasan:

Turkey and the Middle East, school monterey, (California, 2001).

26. Yüksel ,Emir salim :

Turkish – Iranian Relation in the post cold war Era 1991 – 1996 , the Middle East technical university , ( Ankara , 1998 ).

**ب- الكتب العربية والمعربة:**

1- احمد ,ابراهيم خليل, وخليل علي مراد :

ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ,دار الكتب للطباعة والنشر ,(جامعة الموصل , 1992).

2- احمد ,ابراهيم خليل, وجعفرعباس حميدي :

تأريخ العراق المعاصر ,دار الكتب للطباعة والنشر ,(جامعة الموصل 1989).

3- أحمد, صباح محمود :

وثائق السياسة الخارجية التركية, معهد الدراسات ألآسيوية ألأفريقية,سلسلة ألأرشيف والتوثيق رقم 25 ,(جامعة المستنصرية, 1984).

4- أحمد , فيروز :

صنع تركيا الحديثة,ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري , بيت الحكمة, (بغداد ,د. ت ).

5 - أحمد ,كمال مظهر:

دراسات في تأريخ إيران الحديث والمعاصر ,مطبعة أركان, (بغداد 1985).

6- ـــــــ :

كوردستان في سنوات الحرب العالمية ألأولى ,ترجمة محمد ألملا عبد الكريم ,ط 2 ,دار ألآفاق العربية للطباعة والنشر ,(بغداد ,1984 ).

7- أدريس ,السعيد :

النظام ألأقليمي للخليج العربي ,ط 1 , مركز دراسات الوحدة العربية, (بيروت ,2001 ) .

8- ألأعظمي ,وليد محمد سعيد :

نوري السعيد والصراع مع عبد الناصر , ط,1 , المكتبة العالمية ,(بغداد, 1988 ).

9- ألأمير ,ليلى ياسين حسين :

نوري السعيد ودوره في حلف بغداد واثره في العلاقات العراقية- العربية حتى عام 1958, مكتبة اليقظة,(بغداد ,2002).

10- اوتشار ,صلاح الدين :

أربقان والتيار ألأسلامي ,ترجمة الصفصافي احمد القطوري ,ط 1, ايـتراك للـنشر والتوزيـع , (القـاهرة, 2003 ).

11- اولسن ,روبرت :

المسألة الكردية في العلاقات التركيه- ألأيرانية , ترجمـة محمـد احسـان رمضـان , دار ئـاراس للطباعـة والنشر ,(اربيل ,2001 ).

12- باجلوري , نيزيار نعمان :

الحركـة القوميـة الكورديـة التحرريـة في كوردسـتان تركيـا 1927 - 1931 ,ط 1 ,دار سـبيريز للطباعـة والنشر ,(دهوك ,2007).

13- باركي ,هنري وآخرون :

القضية الكوردية في تركيا ,ترجمة هفال ,ط 1 , دار ئاراس للطباعة والنشر (اربيل ,2007).

14- البكّاء , طاهر خلف :

التطورات الداخلية في ايران 1941 - 1951 ,بيت الحكمة, (بغداد , 2002).

15- بهلوي , محمد رضا :

الثورة البيضاء ,ترجمة صادق نشأت ,ط 1 , المطبعة الكاثوليكية, (بيروت ,1968 ).

16- بيربير وجلو, بيرش :

اضطرابات في الشرق ألأوسط : ألامبريالية الحرب وعدم ألاستقرار السياسي ,ترجمة فخري لبيـب ,ط 2 , المجلس ألأعلى للثقافة, (القاهرة,2002 ) .

17- توقة , حسين عمر :

الحرب العراقية ألإيرانية وأثرها على ألأمن القومي العربي , في كتـاب ألأبعـاد ألإسـتراتيجية للحـرب العراقية ألإيرانية , وقائع الندوة العلمية لمركز دراسات الخليج العربي , (جامعة البصرة,1988 ) .

18- جابر, جابر حبيب :

إمكانات التعاون العراقي ألإيراني ومقوماته, في ضاري رشيد الياسين وآخرون ,العراق والبيئة ألأقليمية, وقائع المؤتمر العلمي الثاني في مركز الدراسات الدولية1997- 1998 ,(بغداد ,1998 ).

19- جامعة البكر للدراسات العسكريةالعليا :

كلية الدفاع الوطني , تركيا - دراسةرقم 8 ,(بغداد , 1985 ).

20- جانو ,اسيمة:

التاج ألأيراني , ط 1 , مكتبة مدبولي ,(القاهرة,1987 ).

21- جليل ,جليلي وآخرون :
الحركة الكردية في العصر الحديث, ترجمة عبدي حاجي, ط 1, دار الرازي للطباعة والنشر, (بيروت ,1992 ).
22- الجهماني ,يوسف إبراهيم :
اتاتوركية القرن العشرين ,ط 1 ,دار حوران للطباعة والنشر , (دمشق ,2000 ).
23- جواد ,سعد ناجي :
دراسات في المسألة القومية الكردية,ط 1 ,الدار العربية للعلوم ,(بيروت, 2005).
24- ـــــــ:
العراق والمسألة الكردية 1958- 1970, (لندن , 1990 ).
25- ـــــــ :
الأكراد في تركيا , في خليل علي مراد وآخرون , القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار , مركز الدراسات التركية ( الإقليمية حاليا ), ( جامعة الموصل , 1994) .
26- جونتر , ميخائيل :
ألأكراد ومستقبل تركيا ,ترجمة سعاد محمد إبراهيم خضر , منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ,(السليمانية,2007 ).
27- الحديثي , نزار عبد اللطيف وآخرون :
الحدود الشرقية للوطن العربي , جمعية المؤرخين ألآثاريين في العراق ,دار الحرية للطباعة,(بغداد, 1981 ).
28- حسرتيان ,م .أ :
كردستان تركيا بين الحربين ,ترجمة سعد الدين الملا ,دار الكاتب ,(بيروت ,1987 ).
29- ـــــــ :
القضايا القومية في تركيا , ترجمة سيامند سيرتي , ( د . م , 1991) .
30- حسن ,جرجيس :
تركيا في ألإستراتيجية ألأمريكية بعد سقوط الشاة , ط 1 , ( د . م , 1990 ).
31- الحسني, عبد الرزاق :
تأريخ الوزارات العراقية , ج 5 , ( بيروت ,1978 ).
32- حسين , ديب علي :
الولايات المتحدة ألأمريكية من الخيمة الى ألأمبراطورية , ط 1 , ألأوائل للنشر والتوزيع, (دمشق ,2002 ) .
33- حسين ,فاضل :
مشكلة الموصل , دراسة في الدبلوماسية العراقية – ألأنكليزية – التركية وفي الرأي العام , ط 3 , مطبعة اشبيلية,(بغداد ,1977 ).

34- الحفَو ,غانم محمد وعبد الفتاح على البوتاني :
الكورد وألأحداث الوطنية في العـراق خـلال العهـد الملـكي 1921 - 1958, ط 1 ,دار سـبيريز للطباعـة والنشر , (دهوك , 2005).
35- الحياني ,جاسم ابراهيم :
خفايا علاقات ايران - اسرائيل وأثرها في احـتلال ايـران للجـزر ألأماراتيـة الـثلاث 1967 - 1979 , ط 1 ,ألأوائل للنشر والتوزيع , ( دمشق , 2007).
36- الحيدري ,نبيل :
تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945 , ط 1 , (د . م ,1986).
37- خصباك ,شاكر :
ألأكراد : دراسة جغرافية اثنوغرافية , مطبعة شفيق ,(بغداد, 1972 ).
38- ـــــــ :
الكرد وألمسألة الكردية , ط 2 ,(بيروت , 1989 ).
39- الداقوقي ,ابراهيم :
اكراد تركيا ,ط 1 ,دار المدى ,(دمشق , 2003 ).
40- دانيلوف, ف. أ :
الجيش في تركيا سياسة وأنقلابات , (1960-1971-1980) ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني ,دار حوران للطباعة والنشر (دمشق ,2001).
41- ـــــــ :
الصراع السياسي في تركيا ,ألأحزاب السياسية والجيش , ترجمـة يوسـف ابـراهيم الجهـماني ,ط 1 , دار حوران للطباعة والنشر , ( دمشق , 1999 ).
42- درايفوس , روبرت كارمن :
رهينة خميني , ترجمة علي شمس الدين ناصر , مطابع الفجر , (ابو ظبي ,د . ت ) .
43- دلي , خورشيد حسين :
تركيا وقضايا السياسة الخارجية , منشورات اتحاد الكتاب العرب , ( دمشق , 1999) .
44- الدوري ,جاسم محمد حسن علي :
دراسة توثيقية عن وزارة الخارجية العراقية , ارشيف وزارة الخارجية, ( بغداد ,2001 ) .
45- الدوسكي ,هوزان سليمان :
جمهورية كوردستان دراسة تأريخية سياسية, ط 1 , دار سبيريز للطباعة والنشر , (دهوك , 2005 ) .
46- ذبيح ,سبهر :
قصة الثورة ألإيرانية,ترجمة عبد الوهاب علوب ,المجلس ألأعلى للثقافة , ( القاهرة, 2004 ).

47- رامزور, ارنست :

تركيا الفتاة وثورة 1908 ,ترجمة صالح احمد العلي, منشورات مكتبة الحياة, (بيروت , 1960).

48- الراوي , جابر ابراهيم :

مشكلات الحدود العراقية – ألإيرانية والنزاع المسلح ,ط 1, دار الشؤون الثقافية, ( بغداد , 1989 ).

49- رضوان , وليد :

تركيا بين العلمانية وألأسلام في القرن العشرين , ط 1 , شركة المطبوعات للتوزيع والـنشر , ( بـيروت , 2006 ) .

50- رفسنجاني , هاشمي :

حياتي ,ترجمة دلال عباس , ط 1 , دار الساقي , ( بيروت , 2005 ) .

51- رمضاني ,روح الـلـه:

سياسة ايران الخارجية,1941- 1973, ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي, منشـورات مركز دراسات الخليج العربي ,(جامعة البصرة,1984 ).

52- الريَس ,رياض نجيب :

مصاحف وسيوف , ايران الشاهنشاهية الى الخاتمية, ط 1 , رياض الريس , ( بيروت , 2001 ).

53- زكي بك ,محمد امين :

خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من اقدم العصور التأريخيةحتى ألآن ,ترجمـة محمـد عـلي عـوني ,ج 1 ,ط 2, دار الشؤون الثقافية, (بغداد ,2005 ) .

54- ـــــ :

مشاهير الكرد وكردستان ,ترجمة السيدةكريمة,ج 2 , ط 2, (دمشق ,2006 ) .

55- الزوبي , ممدوح :

القضية الكردية بين الواقع والطموح, المنارة, (دمشق , 2000 ).

56- الزين , مصطفى :

اتاتورك وخلفاؤة , دار الكلمةللنشر , (بيروت ,1982 ).

57- سابلية, ادور :

ايران مستودع البارود , ترجمة عز الدين محمود السراج , دار الشؤون الثقافية, ( بغداد , 1983).

58- سافراستيان ,ارشاك :

الكرد وكرد ستان , ترجمة احمد خليل , ط 1 , دار هيرو , ( بيروت , 2007 ).

59 - السبعاوي , عوني عبد الرحمن :

العلاقات العراقية التركية 1932-1958, دار الكتب للطباعةو النشر, (جامعة الموصل, 1986).

60- ـــــــــ :

علاقات تركيا الخارجية, في ابراهيم خليل احمد و اخـرون , تركيـا المعـاصرة, مركـز الدراسـات التركيـة (الاقليمية حاليا) , ( جامعة الموصل , 1988 ) .

61- السبكي ,آمال :

تأريخ ايران السياسي بين الثورتين 1906 - 1979, عالم المعرفة,(الكويت ,1999).

62- سري الدين , عايدة العلي :

المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية, ط1 , دار الافاق الجديدة , ( بيروت , 2000 ).

63- سعد الـلـه, صلاح :

المسألة الكردية في تركيا , ط 2 , ( بغداد , 2003 ) .

64- سلمان , ظافر ناظم :

السياسة الايرانية تجاه الخليج العربي - المسار و المستقبل , في ضاري رشيد الياسين و آخرون , العـراق و البيئة الاقليمية , وقائع الموتمر العلمـي السـنوي الثـاني في مركـز الدراسـات الدوليـة1997 - 1998 , ( بغداد , 1998 ) .

65- سلوغلت , ماريون فاروق و بيتر سلوغلت :

من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ عام 1958 , ترجمة مالك النبراسي , منشورات الجمل , ( د . م , 2003 ).

66- السيد , طارق عبد الجليل :

الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة, دراسة في الفكر و الممارسة, ط 1 , جواد الشرق للنشر و التوزيع , ( القاهرة, 2001 ).

67- سيف الدين , بيار مصطفى :

السياسة البريطانية تجاه تركيا و اثرها في كردستان 1923 - 1926, ط 1 , دار سبيريز للطباعة و النشر , ( دهوك , 2004 ) .

68- ـــــــــ:

تركيـا وكردسـتان العـراق (الجـارين الحـائرين), ط1 , مؤسسـة موكريـاني للبحـوث والـنشر, (اربيـل, 2008) .

69- شاليان , جيرار :

الاكراد وكردستان, ترجمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح), ( د . م , 1982 ) .

70- شه بول , محمد صالح ابراهيمي :

الجنرال مصطفى البارزاني ...القائد الكبير و الخالد للقومية الكردية , في كتـاب مـؤتمر الـذكرى المئويـة لميلاد البارزاني الخالد , ج1 , مطبعة وزارة التربية , ( هه ولير , 2003 ) .

71- شريف , عبد الستار طاهر , الجمعيات و المنظمات و الاحزاب الكرديـةفي نصـف قـرن 1908 - 1958 , ط 2 , ( السليمانية, 2007 ).

72- صباغ , عباس اسماعيل :
تاريخ العلاقات العثمانية - الايرانية, ط 1 , دار النفائس للطباعة و النشر , ( بيروت , 1999 ).

73- الصويركي , محمد علي :
معجـم اعـلام الكـرد في التـأريخ الاسـلامي و الـعصر الحـديث في كردسـتان و خارجهـا , (السـليمانية, 2006 ) .

74- الضابط , شاكر صابر :
العلاقات الدولية و معاهدات الحدود بين العراق و ايران , دار البصري , ( بغداد , 1966 ) .

75- الطالباني , جلال :
كردستان و الحركة القومية الكردية, منشورات النور , ( د . م , 1970 ) .

76- طوالبة , حسن:
موقف ايران من قرارات مجلس الامن ازاء الحرب بين العراق و ايران , في كتـاب الابعـاد الاسـتراتيجية للحرب العراقية الايرانية, وقائع النـدوة العلميـة لمركـز دراسـات الخلـيج العـربي , ( جامعـة الـبصرة, 1988 ).

77- عبد الجليل , رعد :
النظام السـياسي الـتركي 1980-1985, معهـد الدراسـات الآسـيوية والافريقيـة, (الجامعـة المسـتنصرية 1986 ) .

78- العبيدي , حسيب عارف :
النظام السياسي في ايران 1979- 1984, معهد الدراسات ألآسيوية و ألأفريقية , سلسلة دراسات ايرانية رقم 7 , (بغداد ,1985)

79- ـــــ , العراق ودول الجوار غير العربي ,بيت الحكمة, سلسلة المائدةالحرة ,(بغداد ,1997 ) .

80- العزَي ,خالد يحيى :
مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون , دار الحرية للطباعة , (بغداد , 1981 ).

81- العكيلي , حسين حافظ وهيب :
الهواجس ألإيرانية من التواجد ألأمـريكي في العـراق , في كتـاب الخلـيج (الفـارسي ) : ألأمـن والتعـاون ألإقليمي على ضوء التطورات السياسية العالمية, مركز دراسات الخليج (الفارسي ) , (طهران , 2006 ).

82- العلاقات العربية- التركية(من منظور تركي ) , معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة, ج 2 , (اسـتانبول , 1993 ) .

83- علو , سعيد خديدة :

العلاقات العراقية – الأيرانية وأثرها في القضية الكوردية في العراق 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963 , دار سبيريز للطباعة والنشر , (دهوك , 2006).

84- علي , اورخان محمد :

السلطان عبد الحميد الثاني – حياتة واحداث عهدة, ط 1, مكتبة دار ألأنبار, (ألأنبار, 1987).

85- علي , شاكر علي :

تاريخ العراق في العهد العثماني 1638- 1750 , ط 1 , منشورات مكتبة 30 تموز , ( الموصل , 1984 ) .

86- علي , عثمان :

دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة1833- 1946 دراسة تاريخية وثائقية , التفسير , (اربيل, 2003 ).

87- العلياوي , عبد اللـه :

كوردستان في عهد الدولة العثمانية من سنة 1851- 1914 دراسة في التاريخ السياسي , ( السليمانية, 2005 ) .

88- عوني , درية :

عرب واكراد خصام ام وئام , دار الهلال , ( د . م , د . ت ).

89- عيسى , حامد محمود :

المشكلة الكردية في الشرق الاوسط , مكتبة مدبولي , ( القاهره, 1991 )

90- ــــــــ:

القضية الكردية في تركيا , ط 1 , مكتبة مدبولي , ( القاهرة, 2002 ) .

91- غريمت , ريتشارد ف :

تركيا صعوبات وآفاق, دراسات استرتيجية12, 1981 .

92- فتح اللـه, جرجيس :

يقظة الكرد تأريخ سياسي 1900 - 1925 دار ئاراس للطباعة و النشر , ( اربيل , 2002 ) .

93- فرحان , نهى عبد الكريم :

التطورات الراهنة للعلاقات الاقتصادية التركية- الايرانية, معهد الدراسات الاسيوية و الافريقية, جامعة المستنصرية, ( بغداد , 1985 ) .

94- فلوري , انطوان :

نشأة الكتلة الشرقية( ميثاق سعد آباد ) نظير مساهمة من الامن الجماعي خلال الثلاثينات , ترجمة غانم محمد الحفّو , وحدة البحوث و الدراسات السياسية, مركز الدراسات التركية( الاقليمية حاليا ) , ( جامعة الموصل , 1991 ) .

95- فهمي , عبد السلام عبد العزيز :
تأريخ ايران السياسي في القرن العشرين , مطبعة المركز النموذجي , ( القاهرة, 1973 ) .
96- قاسملو , عبد الرحمن :
اربعون عاماً من الكفاح من اجل الحرية, ترجمة عز الدين مصطفى رسول , ج 1, ط 2, مطبعة كرد بريس , ( بيروت 1994)
97- ـــــــ :
كردستان ايران , ترجمة غزال يشيل أوغلو , ط 1 , دار الشموس للدراسات والنشر , (دمشق , 1999 ) .
98- لازا ريف , م س :
المسألةالكردية1923 - 1945 ترجمة عبدي حاجي , دار ئاراس للطباعة و النشر , ( اربيل , 2007 ) .
99- ـــــــ :
المسألة الكردية1891 - 1917 ترجمة اكبر احمد , مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, ( سليمانية, 2001 ) .
100- ـــــــ:
المسألة الكردية 1917-1923 , ترجمة عبدي حاجي , ط1 , دار الرازي للطباعة والنشر ,( بيروت , 1991 ) .
101- ـــــــ : و آخرون :
تأريخ كوردستان , ترجمة عبدي حاجي , دار سبيريز للطباعة و النشر , ( دهوك , 2006 ) .
102- لافي , صبرية احمد :
آفاق تطور العلاقات الاقتصادية التركية- الايرانية , معهد الدراسات الاسيوية و الافريقية , الجامعة المستنصرية , ( بغداد , د . ت )
103- لنشوفسكي , جورج :
الشرق الاوسط في الشؤون العالمية , ترجمة جعفر الخياط , ج 2 , ( بغداد , 1965 ) .
104- ليمبرت , جون :
ايران حرب مع التاريخ , ترجمة حسين عبدالزهرة مجيد , مركز الدراسات الايرانية , ( جامعة البصرة , 1992 ) .
105- مارديني , زهير :
الثورة الايرانية بين الواقع و الاسطورة , ط 1 , دار اقرأ , (بيروت , 1986 ) .
106- مانتران , روبير :
تأريخ الدولة العثمانية , ترجمة بشير السباعي , ( بيروت , 1997).

107- المبيض , وليد خالد و جورج شكري كتن :

خيارات ايران المعاصرة( تغريب , اسلحة, ديمقراطية) , دار علاء الدين , ( دمشق , 2002 ) .

108- متولي , محسن محمد :

كرد العراق منذ الحرب العالمية ألأولى 1914 حتى سقوط الملكية في العراق 1958 , ط 1 , دارالعربية للموسوعات , ( بيروت , 2001 ) .

109- مجموعة الباحثين السوفيت :

تاريخ تركيا المعاصر , ترجمة هاشم صالح التكريتي , مؤسسة حمدي للطباعة والنشر, ( سليمانية, 2007 ) .

110- محمد , على سبتي :

دراسات في الحرب العراقية ألإيرانية, دار الحرية للطباعة, ( بغداد , 1987 ) .

111- المدني , سيد جلال الدين :

تاريخ ايران السياسي الحديث , ترجمة سالم مشكور , منظمة ألأعلام ألأسلامية, ( سبهر , 1993) .

112- مراد , خليل علي :

تطور السياسة ألأمريكية في الخليج العربي1941-1947 , مطبعة جامعة البصرة, ( البصرة, 1980) .

113- ـــــــ :

تركيا والمنظمات الدولية في ابراهيم خليل احمد وآخرون , تركيا المعاصرة, مركز الدراسات التركية ( ألأقليمية حاليا ) , (جامعة الموصل , 1988 ) .

114 – المزوري , هلبين محمدامين :

حزب هيوا ( الامل ) 1939-1946 دراسة تاريخية سياسية , دار سيبريز , ( دهوك , 2008 ) .

115- مسعد , نيفين عبد المنعم :

صنع القرار في ايران وألعلاقات العربية ألأيرانية, مركز دراسات الوحدةالعربية, ( بيروت , 2001 ) .

116- معوَض , جلال عبد اللـه :

صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية, مركز دراسات الوحدة العربية, ( بيروت , 1998 ) .

117- ابو مغلي, محمد وصفي:

ألأحزاب والتجمعات السياسية في ايران 1905- 1980 ,منشورات مركز دراسات الخليج العربي ,ط 2,(جامعة البصره,1983).

118- ـــــــــ :

دليل الشخصيات ألأيرانية المعاصرة, منشورات مركز دراسات الخليج العربي ,(جامعة البصره,1983).

119- ـــــــــ :

ايران دراسة عامة, منشورات مركز دراسات الخليج العربي , (جامعة البصره, 1985) .

120- مكدول , ديفيد :

تأريخ ألأكراد الحديث , ترجمة راج آل محمد , دار الفارابي , ( بيروت , 2004 ) .

121- الموسوي , موسى :

ايران في ربع قرن , ( د. م , 1972 ) .

122- ميثاق بغداد , حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني , ترجمة حسن الدجيلي , مطبعة الرابطة,( بغداد , 1956 ) .

123- الناصري , خليل ابراهيم :

التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية, مطبعة الراية, ( بغداد , 1990 ) .

124- النجار , مصطفى عبد القادر :

دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي 1847- 1980 , دار الحرية للطباعة, (بغداد , 1981 ) .

125- النداوي , محمد جاسم :

السياسة ألأيرانية ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات , منشورات مركز دراسات الخليج العربي , ( جامعة البصرة, 1990 ).

126- النعيمي , احمد نوري :

السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية , دار الحرية للطباعة, ( بغداد , 1975 ) .

127- نيكيتين , باسيل :

الكرد دراسة سوسيولوجية وتأريخية, ترجمة نوري طالباني , ط 3 , دار ئاراس للطباعة والنشر , ( اربيل , 2004 ) .

128- نور الدين , محمد :

حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا , ط 1 , رياض الريس للكتب والنشر , (بيروت , 2001) .

129- نورس , علاء موسى كاظم :

حكم المماليك في العراق 1750-1831, دار الحرية للطباعة ,( بغداد , 1975) .

130- نوفل , ميشال :

سياسة ألأرض , ط 1 , دار الجديد , ( بيروت , 2000) .

131- ـــــــــــ :

وآخرون , العرب وألأتراك في عالم متغير (من وجهة نظر العربية) , ج 1 , ط 1 , ( بيروت , 1993 ) .

132- هويدا , فريـدون :

سقوط الشاه محمد رضا بهلوي , منشورات مركز دراسات الخليج العربي , ( جامعة البصرة, 1982 ) .

133- هويدي , فهمي :

ايران من الداخل , ط 4 , مركز ألأهرام للترجمة والنشر , (القاهره, 1991 ) .

134- هيكل , محمد حسنين ,

مدافع آية الـلـه, ط 6, دار الشروق , ( القاهره,2002)

135- وغلوسيزر , دويغوباز :

سياسات تركيا ألأمنية, مؤسسة ألأبحاث العربية, ( د . م , 1981 ) .

136- ياسين , برهان ابا بكر :

كردستان في سياسة القوى العظمى 1941-1947 , ترجمة هوراس , ط 1 , مطبعـة هـوار , ( دهـوك , 2002 ) .

137- يحيى , عبد الفتاح علي :

حزب العمال الكردستاني في تركيا نشأتة وتطورة, في خليل علي مراد وآخرون , القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار , مركز الدراسات التركية( ألأقليميةحاليا) , ( جامعة الموصل,1994) .

138- ينبلوك , تيم:

الخليج في السياسة الخارجية للعراق , في باسـمة قضـماني , أي امـن بالنسـبة للخلـيج , ترجمـة مركـز البحوث والمعلومات ,(بغداد , د. ت ) .

**ج- الكتب التركية**

1- Ahmedov , Serzed :

Turkiye – Iran Münasebetleri 1979-1991 , (Ankara,1996).

2- Bakis , Kisabir :

Iran Islam Cumhuriyeti ve Turkiye Cumhuriyeti Ilikeilern.

3- Gönlübol ,Mehmet :

Olaylarlo Turk diz politikasi , Ankara ünversitesi , S. B. F , yayinlay isevinemat baai , 1996 .

4- Gürkas ,Berna :
Turkiye – Iran iliskileri , stratejih öngöra ,tasam , (Ankara ,2005 )
5- Oyunda , Büyük :
Türkiye – Irak Iliskileri, Kültür sanat yayinei Lik , (Istanbul ,2005).
6- Öztürk ,Osman Metin :
Yalcin sarikaya , Iran , Fark , (Ankara , 2006 ) .
7- Pehlivanoglu , Öner :
Ortadogu ve Türkiye , Birinci Baskl , ( Istanbul ,2004 ) .
8- Saray ,mehmt :
Türk – Iran münasebetlerinde siligin Rolü , ( Ankara ,1990 ) .
9- ______:
Turk – Iran iliskileri , Itatürk Arastvma merkezi, (Ankara ,1999).
10-Tülümen,Türgut:
Iran devrimi Hatiralary, Birinci Baski ,(Istanbul,1998).
11- Türk – Iran iliskilerinin , Dünü Bugünü , yarini , Harp akademileri Basimeri ,(Istanbul , 1994 ) .
12- Yazar , Sengul :
Turk- Iran iliskileri 1979 sonras , ( Ankara , 2002 ) .
13- Yilmaz , Türel :
Iran Islam Devrimi ve Turkiye – Iran iliskilerine Etkisi , (Ankara ,2005 ) .
14- Yucel , M. Serhan :
Turkiyen in siyasal portlier :- 1859 –2005 , Alfa yayinleri , (Istanbul ,2006 ) .

**د - الكتب الفارسية**

1- اراس , بلند :
ايران در روابط تركية اسراييل دردهـة1990 , ترجمـة سـيد اسـد اللــه اطهـري , مركـز اسـتراتيزي , (تهران , 1381 ) ( 2002 ) .
2- اسبوزيتو , جان :
انقلاب ايران و باز تاب جهاني آن , ترجمة محسـن مـدير شـانةجي , ط 1 , مركـز بازشـناسي , اسـلام ايران , ( تهران , 1382 ) ( 2003 ) .
3- اميري , عبدالـلـه :
سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران , ط1 , مؤسسة نشر علوم توني , (تهران , 1385 ) (2006 ) .
4- امامي , محمد علي :
عوامل تأثير كذار خارجي در خليج فـارسي , ط 3 , مركـز جـاب وانتشـارات وزارات امـور خارجيـة, ( تهران , 1385 ) ( 2006 ) .

5- اميني , علي رضا :
تاريخ روابط خارجي ايران در دوران بهلوي , صداي معاصر , ( تهران , 1381 ) ( 2002 ) .
6- بشيري , عباس :
انقلاب و بيروزي , دفتر نشرمعارف الانقلاب , ( تهران , 1383 ) ( 2004 ) .
7- بهلوان , جنكيز :
مناسبات ايران و تركية , ( تهران , 1375 ) (1996).
8- حسيني , حميد :
كروكا نكيري در سفارتخانة امريكا واغاز جنك ايران و عراق , علوم سياسية, ( دانشكاه تهـران, 1379 ) ( 2000) .
9- خلخالي , ايت الـلـهحاج شيخ صادق :
خاطرات ايت الـلـهخلخالي , اولين حاكم شرع دادكا ههاي انقلاب , ط 8 , نشر ساية, ( تهران , 1383 ) (2004).
10- رابيز , فيليب :
عراق : تهديد هاي انقلابي و باسـخ هـاي رزيـم , مركـز بازشـناسي اسـلام ايـران , ( تهـران , 1382) ( 2003) .
11- رجائي , فرهنك :
ايدئولوزي و جهان بيني ايراني , صدور فرهنك انقلاب , مركز بازشناسي اسلام ايران , ( تهران, 1382 ) ( 2003 ) .
12- ـــــــــ :
معركة جهان بين هارد فردورزي سياسي وهويت ما ايرانيان , انتشارات احياء كتاب , ( تهـران , 1373 ) ( 1994 ) .
13- رمضاني , روح الـلـه كاركر :
صدور انقلاب ايران , سياست , اهداف , وسايل , مركز بازشـناسي اسـلام ايـران , ( تهـران , 1382 ) ( 2003 ) .
14- زادة , محمد هادي فلاح :
تركية , مؤسسة فرهنكي مطالعـات و تحقيقـات بـين الملـل ابـرار معـاصر تهـران , ( تهـران , 1384 ), (2005 ) .
15- شيخ حسني , كامبيز:
اكويك ديدكاه منطقة اى , مؤسسة جاب و انتشارات وزارات امور خارجة , ط 1, ( تهران , 1375 ) ( 1996 ) .

16- عاقلي , باقر :
شرح حال رجال سياسي ونظامي معاصر ايران, ج1, نشر 2 كفتار, (تهران , 1380) (2001).
17- قاسمي , صابر:
جمهورية تركية , مركز انتشارات وزارات امور خارجة, ط 2 , ( تهران , 1384 ) ( 2005 ) .
18- كلام , صادق زيبا :
مقدمة اي بر انقلاب اسلامي, ط 1, انتشارات علمي فرهنكي, (تهران , 1375) ( 1996 ) .
19- معبادي , حميد :
جالش هاي ايران و امريكا بعد از بيروزي انقلاب اسلامي ايران, انتشارات مركز اسناد انقلاب اسلامي ,( تهران , 1381) , ( 2002).
20- ميلاني , عباس :
ابو الهول ايراني امير عباس هويدا و معماي انقلاب ايران , انتشارات بيكان , ط 2 , ( تهـران , 1380 ) ( 2001 ) .
21- هيرو , ديليب :
ايران در حكومت روحانيون ترجمة محمد جواد يعقوبي, انتشارات باز, (تهران, 1386) (2007 ).
22- واعظي , حسن :
ايران و امريكا بررسي سياستهاى امريكا در ايران , ط 1 , انتشارات سروش , ( تهـران , 1381) (2002 ) .
23- بوربناب , قهرمان :
تأثير انقلاب اسلامي بر تركية , مطالعات خاورميانة , مركـز بـرو هشـهاي و مطالعـات اسـتراتيزي , ( تهران , 1379) ( 2000 ) .

**ج - الكتب الكردية :**

1- بة رنامةي بيرؤى ناوخؤى يةكيتى نيشتمانى كوردستان , ض2, كؤنطرةي طشتى ,( سليَمانية , 2001 ) .
2- قادر , محمد ملا , خةبات نامة , ض2 , دةزطاى ئاراس , ( هةوليَر , 2007 ) .

**خامساً: البحوث والدوريات**

**أ- العربية**

1- ابراهيم , فاروق توفيق :
«العلاقات التجارية التركية – ألأيرانية1970 –1985» , بحث مقـدم الى المـؤتمر ألأول لمركـز الدراسـات التركية( ألأقليمية حاليا ) , جامعة الموصل1989 .

2- ابراهيم , محمد سعيد :
«تركيا وألأختيار الصعب بعد احداث ايـران» , مجلـة السياسـة الدوليـة ( القـاهرة) , ع 56 , نيسـان 1979 . . .

3- احمد , ابراهيم خليل :
«تركيا والحرب العراقية – ألأيرانيـة» , اوراق تركيـة معـاصرة , س 1 , ع 2 , 1987 , مركـز الدراسـات التركية( ألأقليمية حاليا ) , جامعة الموصل .

4- اوغلو , عمر كوركجي :
«الرأي العام العربي – تركيا : اتجاهات ألأمتـين نحوالقضـايا العامـه» أوراق تركيـة معـاصرة, س1, ع2 ,1987 مركز الدراسات التركية( ألأقليمية حاليا ) , جامعة الموصل .

5- اوغلو , عمر :
«الموقف التركي من الحـرب العراقيـة – ألأيرانيـة» , بحـث مقـدم للمـؤتمر الثالـث للعلاقـات العربيـة التركية, مكتب ارتباط جامعة اليرموك , ألأردن , 1985 .

6- بروينسين , مارتين فان :
«ثورة سمكو ودور العشائر الكردية ألأيرانية» , ترجمة سعيد يحيى , مجلة كاروان , ( بغداد ) , ع 64 , 1988 .

7- بيل , جيمس :
«الثورة ألأيرانية ماض وحاضر ومستقبل» , مجلة السياسة الدولية( القاهرة) , ع 6 , 1979 - 1980 .

8- الجميل , سيار كوكب :
«أتاتورك : الكاريزما والتكوين من العثمنة الى العلمنة» , مجلـة دراسـات تركيـة, س1 , ع 1 , كـانون الثاني 1991 , مركز الدراسات التركية( ألأقليمية حاليا ) , جامعة الموصل .

9- ـــــــ :
«الخلافات العراقية – ألأيرانية الحدودية وألأقليمية» , مجلـة المسـتقبل العـربي ( بـيروت ) , ع 206 , 1996 .

10- الجومرد , اثيل عبد الجبار :
«المديونية الخارجية والنمو ألأقتصادي في تركيـا» , مجلـة دراسـات تركيـة, س 1 , ع 2 , كـانون ألأول 1991 , مركز الدراسات التركية( ألأقليمية حاليا ) , جامعة الموصل .

11- الحمداني , طارق نافع :
«العلاقات التركية- ألأيرانيـة في عهـد أتـاتورك ونظـيره رضـا شـاه» ,ارشـيف مركـز الدراسـات التركيـة( ألأقليمية حاليا ) , جامعة الموصل , 1989 .

12- ـــــــــــ :

«العلاقات ألأيرانية – التركية وانعكاساتها على ألأمن الوطني العراقي منذ العشرينات من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر» , اوراق تركية معاصرة, ع 19 , مركز الدراسات التركية(ألأقليمية حاليا) , جامعة الموصل , 2003 .

13- زرنوقة, صلاح سالم :

«القومية الكردية : المنشأ والعلاقة مع القوميات المجاورة» , مجلة السياسة الدولية ( القاهرة) , ع 135 , كانون الثاني 1999 .

14- السبعاوي , عوني عبد الرحمن:

«العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها» , اوراق تركية معاصرة, س 1 , ع 1, 1987 مركز الدراسات التركية ( ألأقليمية حاليا ) , جامعة الموصل.

15- ـــــــــــ :

«آثار ممارسات نظام خميني في ألأمن الوطني التركي» , مجلة ألأمن القومي ( بغداد ) , ع 2 , 1987 .

16- ـــــــــــ :

«تركيا والسعودية, دراسة في اوجه العلاقات الثنائية» , مجلة كلية ألأنسانيات والعلوم ألأجتماعية( قطر ) , ع 23 , 2000 .

17- الطويل , رواء زكي يونس :

«اهمية العلاقات التجارية التركية – ألأيرانية للمدة1980 – 2002» , متابعات اقليمية, س 1 , ع 2 , 2004 , مركز الدراسات ألأقليمية, جامعة الموصل .

18- عبد اللـه, ثناء فؤاد :

«اكراد ايران بين التصدع الداخلي وصيغة التوازنات ألأقليمية» , مجلة السياسة الدولية( القاهرة), ع 135 , كانون الثاني 1999 .

19- العبيدي , اميرةاسماعيل , «العلاقات التركية– ألأيرانية» , مجلة دراسات اقليمية, س 2 , ع 2 , كانون ألأول 2005 , مركز الدراسات ألأقليمية, جامعة الموصل .

20- ـــــــــــ :

«ألأوضاع العامة في كردستان ايران بعد الثورة ألأيرانية عام 1979» , ارشيف مركز الدراسات ألأقليمية , جامعة الموصل , 2006 .

21- عثمان , السيد عوض :

«آفاق جديدة للعلاقات ألأيرانية – التركية» , مجلة مختارات ايرنية( مصر ) , ع 25 , آب 2002, مركز الدراسات ألسياسية وألأستراتيجية.

22- العقاد , صلاح :
«السياسة ألأيرانية وألأستعمار الجديد», مجلة السياسة الدولية ( القاهرة), س2, ع 4 , 1966.
23- علي , عثمان :
«حزب العمال الكردستاني و مستقبل المسألة الكردية في تركيا» , مجلة قراءات سياسية , ع 3 , 1993 .
24- فوزي , فاروق عمر :
«ايران خميني .... الى اين» , مجلة دراسات ايرانية (البصرة) , المجلد ألأول , ع 4-5 , 1989 , جامعة البصرة,.
25- القلم , محمد سريع :
«ألأمن القومي ألأيراني» , مجلة المستقبل العربي (بيروت ) , ع 279 , 2002 , مركز دراسات الوحدةالعربية.
26- كوران , يوسف :
«العلاقات ألإيرانية - التركية» , مجلة آفاق شرق أوسطية( السليمانية), ع1, ايلول 1999, مركز كردستان للدراسات ألإستراتيجية.
27- الكيلاني , هيثم :
«تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية– التركية» , مركز ألأمارات للدراسات والبحوث ألإستراتيجية, ع 6 , 1996 , ابو ظبي .
28- المالكي , لازم لفتة ذياب :
«سياسة ايران الخارجية في عهد خاتمي بين الثوابت والمتغيرات واثرها على علاقاتها الدولية 1997 – 2001» , كلية صدام للدراسات التاريخية, بغداد .
29- ______ :
«القرار السياسي في المؤسسة الدينية ألأيرانية واثره في أقامة علاقات طبيعية بين العراق وايران 1979 – 2000» , دراسات استرتيجية ( البصرة) , س 1 , ع 1- 2 , 2000 .
30- ______:
«الصراع على السلطة في المؤسسة الدينية ألأيرانية 1979- 1989» , مركز الدراسات ألأيرانية ( البصرة) .
31- مجلة التقرير الشهري :
«العلاقات ألأقتصادية ألأيرانية – التركية للفترة1975- 1982» , ( بغداد ) , س 2 , ع 2 , شباط 1983 , مركز البحوث والمعلومات .

32- ـــــــــ:

«نتــائج زيــارة رئــيس وزراء تركيــا لأيــران» , ( بغــداد ) , س 3 , ع 7, تمــوز 1984 , مركــز البحــوث والمعلومات.

33- محمد , عبد اللـه يوسف سهر :

«السياسة الخارجية ألإيرانية تحليل لصناعة القرار» , مجلة السياسـة الدوليـة( القـاهرة) , س 35 , ع 138 .

34- مراد , خليل علي :

«القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق 1984- 1999» , ارشيف مركـز الدراسـات التركية( ألأقليمية حاليا ), جامعة الموصل , 1999 .

35- معوض , جلال عبداللـه :

«تركيا والحرب العراقية – ألإيرانية» , مجلة التعاون , ع 12 , 1988 , ألأمانة العامـة لمجلـس التعـاون لدول ألخليج العربي .

36- يحيى , عبد الفتاح علي :

«الحزب الديمقرطي الكردستاني : نشأتة وتطورة», ارشيف مركز الدراسات التركيـة( ألأقليميـة حاليـا ), جامعة الموصل .

**ب- البحوث الأنكليزية**

1. Altinks , Evern:

»The Iran – Iraq war its effects on Turkey«, Turkish weekly ,Vol.1, NO.4,2005 .

2. Atalar , Kürsad:

«hizballah of Turkey Apsendo – threat to the secular order«, Turkish studies ,Vol.7 , No.2 ,June.2006 .

3. Cetinsaya, Go khan:

«Turkish – Iranian Relation since the revolution«,Turkish review of middle east studies ,Vol.24 ,Annual , 2003 .

4-_____ :

»EssenTial friends and natural enemies the historic roots of Turkish – Iranian» , Meria Jouranl , Vol.7 ,No.3 , 2003 .

5. Gudogan , Unal:

«Islamist Iran and Turkey , 1979 – 1989«, Mierie Middle East review of international affairs , Vol .7 ,No.1 ,March 2003 .

6. Gürkan , Ihasn :

« Turkish – Iranian Relations » , dynemic sin continuity and change Istanbul , Turkish review of Middle East , Vol.7 ,1993 .

7. Karmon , Ely :

« Radical Islamic political groups in Turkey» , Middle East review of international affairs , Vol.1, No.4 ,December 1997 .

8. Rubin ,Barry:

« Regime change in Iran areas essment «, Meria Journal of middle east review of international affairs, Vol.7,No.2 ,Jun 2003 .

9. Viorst , Miton:

« Iraq at war » , Foreign Affairs ,Vol.65 , No.2 ,1986 – 1987.

## سادساً: الجرائد والمجلات

### 1-الجرائد

#### أ- الجرائد باللغة العربية

| عنوان الجريدة | العدد | التاريخ |
|---|---|---|
| جريدة أضواء ألأنباء ( التركية) | 2 | 10 كانون الثاني 1986 |
| جريدة اضواء ألأنباء (التركية) | 9 | 20 حزيران 1987 |
| جريدة اضواء ألأنباء (التركية) | 31 | 4 آب 1987 |
| جريدة اضواء ألأنباء (التركية) | 32 | 10 آب 1987 |
| جريدة اضواء ألأنباء (التركية) | 41 | 9 تشرين ألأول 1987 |
| جريدة اضواء ألأنباء (التركية) | 15 | 8 نيسان 1988 |
| جريدة اضواء ألأنباء (التركية) | 34 | 9 آب 1988 |
| جريدة اضواء ألأنباء (التركية) | 35 | 14 آب 1988 |
| جريدة اضواء ألأنباء (التركية) | 36 | 11 ايلول 1988 |
| جريدة اضواء ألأنباء (التركية) | 53 | 30 كانون ألأول 1988 |
| جريدة اضواء ألأنباء (التركية) | 14 | 4نيسان 1989 |
| جريدة اضواء ألأنباء (التركية) | 44 | 9تشرين الثاني 1989 |
| جريدة الجمهورية(العراق ) | 6442 | 1987 |

**ب- الجرائد باللغة الفارسية**

| عنوان الجريدة | العدد | التاريخ |
|---|---|---|
| جريدة اطلاعات (الإيرانية) | 15755 | 1357- 1978 |
| جريدة اطلاعات (الإيرانية) | 15761 | 1357- 1979 |
| جريدة اطلاعات (الإيرانية) | 15762 | 1357- 1979 |
| جريدة اطلاعات (الإيرانية) | 16237 | 1359- 1980 |
| جريدة اطلاعات (الإيرانية) | 16238 | 1359- 1980 |
| جريدة اطلاعات (الإيرانية) | 16241 | 1359- 1980 |
| جريدة كيهان (ألإيرانية) | 15614 | 1357- 1979 |
| جريدة كيهان (ألإيرانية) | 11063 | 1359- 1980 |
| جريدة كيهان (ألإيرانية) | 11092 | 1359- 1980 |
| جريدة كيهان (ألإيرانية) | 11093 | 1359- 1980 |
| جريدة كيهان (ألإيرانية) | 11094 | 1359- 1980 |
| جريدة كيهان (ألإيرانية) | 11103 | 1359- 1980 |

**ج-الجرائد باللغة الانكليزية**

| عنوان الجريدة | العدد | التاريخ |
|---|---|---|
| The New York Times | ــــــــــ | 1982 |

2- **المجلات** باللغة العربية:

| عنوان المجلة | العدد | التاريخ |
|---|---|---|
| مجلة الدستور ( لندن ) | 468 | 16 شباط 1987 |

**سابعاً: الموسوعات**

ألكيالي , عبدالوهاب و كامل زهيري :

موسوعة السياسة, ط3 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , (بيروت , 1990).

**ثامناً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)**

www.alshirazi.com

ptt//www.wikipedia.org

www.azad iribun.net

# فهرس

**الفصل الرابع**

**العلاقات الاقتصادية التركية – الإيرانية**

# قائمة المختصرات

| المصدر السابق بالانكليزية | Op. Cit. |
|---|---|
| المصدر نفسه بالانكليزية | Ibid |
| المصدر السابق بالتركية | A.G.E. |
| المصدر نفسه بالتركية | A.E. |
| الصفحة Saifa بالتركية | S |
| المصدر السابق بالفارسية | بشين |
| المصدر نفسه بالفارسية | همان |
| دار الكتب والوثائق | د.ك.و |








شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمال للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

ISBN 978-9957-637-05-7

